

کتابخانه تصنیف سید عالم حیدر آباد دکن

۱۸۸۳

د

۲۰۷۴۱

نور احمد

تاریخ و اسناد

قانون اصول المحاکمات الجزائیه

نام کتاب

فن کتاب

فتوح حیدری

۸۷۱

نمبر کتاب و فن مذکور

قانون احول

ترجم

رفعتو مصطفى افندي الرفاعي باشكاتب
رسومات بيروت سابقاً ومأمور رسومات
صور حالياً



مطبعة الآداب لامين الحوري في بيروت

سنة ١٨٨٩

مقدمة

قانون اصول المحاكمات الجزائية

(المادة الاولى) ان دعوى اجراء المجازاة القانونية هي على الاطلاق من الحقوق العمومية وإقامة تلك الدعوى عائدة الى المأمورين الذين يعينهم القانون فقط . واما دعوى التضمينات المسببة من وقوع جناية او جنحة او قباحة فهي من الحقوق الشخصية وعليه فيكون الادعاء بالتضمينات المذكورة وطالب اجراء القصاص في مواد القتل منوط باختيار المضررين

(المادة الثانية) ان دعوى الحقوق العمومية تسقط بوفاة المظنون به وإقامة دعوى الحقوق الشخصية على ورثة المظنون به بعد وفاته منوطة بإرادة اصحابها . وتسقط أيضاً دعوى الحقوق العمومية ودعوى الحقوق الشخصية بمرور الزمان المعين في مواده الخصوصية من هذا القانون .

(٣) ان دعوى الحقوق الشخصية ترى مع دعوى الحقوق العمومية وفي محكمتها ويمكن رؤيتها في محكمة على حدة لكن دعوى الحقوق العمومية سواء اقيمت حال دعوى الحقوق الشخصية او قبلها فتقدم عليها اي تنظر قبل الحقوق الشخصية

(٤) ان الرجوع عن دعوى الحقوق الشخصية لا يمنع روية دعوى الحقوق العمومية

(٥) كل من اتهم من تبعه الدولة العلنية بجناية كالاخلاق بامنيته في خارج الممالك العثمانية وكتقليد الاختتام الرسمية المخصوصة بالدولة

والمسكوكات الرائجة والاسهم العمومية والتحاويل والسراكي وكل انواع
سندات الخزينة وتحاويل البنك الجائز تداولها قانونياً ولم تجر محاكمته
في البلاد الاجنبية بصير اجراء محاكمته ومجازاته في الممالك العثمانية توفيقاً
للقانون

(٦) ان الاحكام المدرجة في المادة السابقة تشمل المتهمين من
النبعة الاجنبية باقتناع الجناية المذكورة او بالاشتراك فيها الذين اوقفوا في
الممالك العثمانية او امكن جلبهم واسترجاعهم اليها
(٧) اذا رجع شخص من تبعة الدولة العلية الى الممالك العثمانية
وكان قد ارتكب جنابة في خارجها مع لمخر من تبعة الدولة ايضاً وتحقق
عدم مجازاته من اجل تلك الجنابة تجري بمقتضى المعاملة القانونية

الكتاب الاول

﴿ في ضابطة العدلية ومأموريها الاجرائيين ﴾

الفصل الاول

﴿ في ضابطة العدلية ﴾

(٨) ان مأموري ضابطة العدلية مجبورون باستنصاء الجنابات
والخنخ والقباحات وضبط دلائلها وبالقاء القبض على مرتكبيها وتسليمهم
الى المحاكم الجزائية العائدين اليها

(٩) تجري وظائف ضابطة العدلية بمعرفة القائمقام او المدير
ومأموري التفتيش والمدعين العموميين والمستنطقين وضباط الضابطة
ومختاري القرية واعضاء مجلس الشيوخ ومحافظي القرى والاحراش الذين
هم تحت نظارة المحاكم المكلفة بروية دعاوى الجناية والتابعين الاحكام
المخصوصة التي نعين فيما ياتي

(١٠) ان الولاة والمتصرفين وامين المدينة في قصر الخلافة وناظر

الضابطة بحرون المعاملات اللازمة التي تكون مداراً لشوت الجناية او
الجسعة او القباحة اما بالذات واما بواسطة ماموري ضابطة العدلية بدرجة
المجرم ويسلمون فاعليها الى المحكمة المقتضى تسليمهم اليها

الفصل الثاني

﴿ يتعلق بالقائمين والمدبرين وماموري التفتيش ﴾

(١١) ان القائمين ومدبري الاقضية الغير موجود لديهم مامورو
تفتيش يتفحصون كل نوع من الجرائم التي في بدرجة القباحة وباخذون
الاوراق الحاوية الاخبار والشكاوى بخصوص تلك القبايح وينظمون ورقة
ضبط بيان نوع واسباب القباحة ومحل وزمان وقوعها ودلائلها واماراتها
ويحرون المعاملات المذكورة لدى الافتضاء بحق الجرائم المتعلقة بوظائف
محافظي الاحراش والقرى لدى الحاجة

(١٢) ان ماموري التفتيش الموجودين في الاقضية المتقسمين على
دوائر ضابطة متعددة يحرون وظائف ضابطة العدلية بحق القباحات
الواقعة في داخل اقصيتهم ولا يتخذون وقوع القباحة في داخل دائرتهم
الخاصة وسيلة مانعة

(١٣) اذا كان احد ماموري التفتيش غير موجود في موقع ماموريته
بناء على عذر مقبول يجري ماموريته مامور تفتيش دائرة الضابطة الواقعة
في جواره وهو لا يؤخر اشغال دائرته بدعوى عدم وجود دائرة قريبة
من دائرته المامور المعذور او ان المذرة ليست مقبولة ولا ثابتة

(١٤) ان وظائف ماموري تفتيش القضاء والناحية في المدة التي
يكون لهم مانع شرعي عن تعاطيها ترجع الى قائمقام او مدير ذاك القضاء
وتلك الناحية

(١٥) ان قائمقام القضاء ومدبري الناحية مجبورون بتسليم الاوراق
والسندات المتعلقة بالقباحة الى المامور القائم بوظيفة الادعاء العمومي في

محكمة القضاء الابتدائية التي ترى الدعوى الى حد ١٠ يوماً اعتباراً من تاريخ اجراء التحريات

الفصل الثالث

﴿ يتعلق بحرس القرية والاحراش ﴾

(١٦) ان حرس القرية والاحراش يتحرون القبائح والجنح الواقعة في أراضي والاحراش الواقعة داخل الدائرة المأورين بحراستها وينظّمون ورقة ضبط كافية واسباب الجرائم الواقعة وبيان الزمان والمكان والدلائل والامارات ويظهرون الاحوال المفصولة ويوقفونها ويحرسونها . لكن لا يدخلون البيت والدكان والمعمل وسائر الابنية والاماكن المحاطة بالجدران ما لم يحضر احد من المختارين او من اعضاء مجلس الشيوخ ويمضون ورقة الضبط او يخطمونها من الحاضر ايضاً ويوقفون الاشخاص الذين يقبضون عليهم باثناء اجراء جنحة او قباحة تستلزم الحبس او جزاء فوق ذلك والذين يقبضون عليهم بناء على ولونة الناس يسلمونهم الى مجلس الشيوخ او القائم مقام او المدير ويطلبون المعاونة اللازمة من كل من المدير والقائم مقام المجهورين بمعاونتهم

(١٧) بما ان حرس القرى والاحراش من مأموري ضابطة العدلية يكونون تحت نظارة المدعي العمومي في محكمة القضاء الابتدائية بدون احداث خلل قطعاً بتعلقهم بامرهم من جهة الملكية

(١٨) ان اوراق الضبط التي ينظمها حرس الاحراش المربوطة بالدولة او بصنف من الاهالي او بجهة خيرية مجبورون باعطائها لمأموري الحكومة الذين هم اقرب اليهم في المادة التي تعينها المادة (١٥) وذلك اذا لم يوجد مأموروا حراش وهؤلاء ايضاً يرسلونها الى مدعي محكمة البداية في ظرف ذلك الاسرع

(١٩) ان مأموري الاحراش يجلبون الاشخاص المظنون بهم او

المستولين بالمال الى محكمة القضاء الابتدائية

الفصل الرابع

﴿ يتعلق بالمدعين العموميين ﴾

القسم الاول

﴿ في بيان وظائف المدعين العموميين ومعاونيهم من ضابطة العدلية ﴾

(٢٠) ان المدعين العموميين مأمورون بتفتيش وتحقيق الجرائم كافة

التي بدرجة اللجنة والحماية وباقامة الدعوى على مرتكبيها

(٢١) ان المدعين العموميين الموجودين في المحل الذي وقعت

فيها الجريمة او اللجنة والمكان المقيم فيه المظنون به او الموضع الموقوف فيه هم

مأمورون سوية بابقاء الوظائف الميية في المادة السابقة

(٢٢) ان الوظائف المارياتها تجري في الاحوال المدرجة في

المادة (٥ و ٦ و ٧) كوقوع جناية وجنحة في خارج البلاد العثمانية من

طرف مدعي عمومي محل اقامة المظنون به الاصيل او المحل الذي قبض فيه

عليه او مقامه الاخير

(٢٣) يحق للمدعين العموميين ولسائر مأموري ضابطة العدلية

طلب واستصحاب قوة مسلحة بالذات في اثناء اجراء مأموريتهم

(٢٤) اذا حصل مانع للمدعي العمومي يقوم بخططه احد الاعضاء

او المميزين الذي يعينه الرئيس (١) بامر المحكمة وهذا العضو الذي

يعين مؤقتاً بمأمورية المدعي العمومي ليس له صلاحية باجراء صفة العضوية

١ . حيث ان مأموري الامور التحريرية في المحاكم النظامية ما عدا

محكمة التمييز عبارة عن الباش كاتب وكاتب الضابطة ولا يوجد من

المميزين بحسب قانون تشكيلات المحاكم فعلى الغالب يتوكل عن المدعي

العمومي اعضاء المحكمة المأمورون لديها والباش كاتب او العضو الملازم

فما هو مأمور به

(٢٥) ان المدعين العموميين يبلغون ويصدرون القرارات الصادرة من دائرة الاستئناف توفيقاً للاصول والقواعد المحررة في فصل المستنطقين

القسم الثاني

في كيفية اجراء وظائف المدعين العموميين *

(٢٦) كل من مأموري الدولة اذا اطلع باثناء مأموريته على وقوع جريمة او جناية فمجبور ان يخبر الكيفية في الحال الى المدعي العمومي الكائن في المحكمة التي وقعت الجريمة او الجناية داخل دائرتها او الذي يمكن القبض على المظنون به ضمن دائرتها ويكون ذلك الاخبار مصحوباً بمعلومات المتحصلة بشأنها وارسال ورقة الضبط وسائر الاوراق

(٢٧) كل من يشاهد سوء قصد على الامسية العمومية او نفس ومال افراد الاهالي فمجبور ان يخبر بالكيفية مدعي عمومي المحل الواقعة فيه الجريمة او الجناية او المحل الذي يمكن الناء القبض فيه على المتهم

(٢٨) ان الاخبارات تكتب من طرف المخبرين او وكلائهم الخصوصيين او المدعين العموميين عند وقوع الطلب وكل صحيفة منها تمضي من جانب المدعي العمومي والمخبر او وكيله . واذا لم يعرف المخبر او وكيله الكتابة او لم يشا ان يمضي فيدرج ويصرح ذلك في الاخبار والوكالة تربط دائماً بالاخبار ويسوغ للمخبر اخذ صورة من اخباره

(٢٩) انه بحال وقوع الجرم المشهود اذا كان يستوجب المجازاة الترهيبية بنوجه المدعي العمومي حالاً الى محل وقوع الجناية ويضبط ذات الواقعة وصور وقوعها واحوالها الموقعية وياخذ افادات الذين وجدوا باناء الواقعة او الذين يمكنهم اعطاء معلومات بشأنها وهو وان كان يعرف المستنطق عن توجهه لكن ليس بمجبور لانتظاره كما ذكر في هذا

الفصل

(٢٠) على المدعي العمومي ان يستغزر في حال ضبط الافادات بالاهور السالف ذكرها في المادة السابقة الافارب والجيران والخدمة الذين يكونون متدربين على اعطاء معلومات بخصوص الواقعة وان يطلب توقيعهم على افادتهم الواقعة وعلى الطرفين ان يوقعا على الافادات المضبوطة بموجب هذه المادة والمادة السابقة وعند وجود استنكاف منها بصرح بالكيفية في اوراقها

(٢١) بسوغ للمدعي العمومي ان يمنع كل من كان حاضراً في المحل او المنزل الواقع فيه الجرم عن الخروج الى الخارج او عن الابتعاد الى ان تتم ورقة الضبط والذين يخالفون هذا المنع يوقفون لدى القبض عليهم ويمكمن من قبل المسنطق على الشخص الذي ارتكب القباحة اذا كان موجوداً ولم يوجد بعد الجلب والاستنطاق بمجازاته القانونية بناء على طلب المدعي العمومي ويجرى الحكم الواقع بدون ان تفس الحاجة لمعاملة او تمهل او اعتراض او استئناف ولا يتجاوز الجزاء الذي يتحكم به في مثل هذه الاحوال الحبس ثلاثة ايام او لبرتين عثمانيتين

(٢٢) ان المدعي العمومي يضبط الاسلحة وسائر الاشياء التي يتبين استعمالها في ارتكاب الجرم او اعدادها لذلك وسائر الاشياء التي ترى من انار الجرم او تكون مداراً لظهار الحقيقة ويرى الاشياء المضبوطة للمظنون به طالباثة الايضاحات عنها ويطلب منه امضاء ورقة الضبط واذا استنكف عن ذلك بصرح بالكيفية فيها

(٢٣) اذا تبين وجود اوراق واشياء عند المظنون به يمكن ان تكون مداراً لاثبوت الجرم بمقتضى ماهيته فيتوجه المدعي العمومي في الحال الى محل اقامته لا جل فحصها

(٢٤) اذا كان في محل المظنون به اوراق واشياء تؤيد ثبوت تهمته

او براءة ذمته يضبطها وينظم ورقة ضبط بها
 (٢٥) ان الاشياء المضبوطة تربط ويختم عليها واذا لم يمكن الكتابة
 عليها توضع ضمن محفظة او كيس : يربط ويختم عليه بختم المدعي العمومي
 (٢٦) تجري المعاملات الموضحة في المواد الدابقة بحضور المظنون
 به اذا قبض عليه واذا لم يقبل الحضور او لم يمكنه ذلك تجري بها جهة الوكيل
 الذي يعينه وتقدم لاجل تصديقها والامضاء عليها لدى الحاجة واذا امتنع
 فتصرح الكيفية في ورقة الضبط

(٢٧) عند ما يقع جرم مشهود يستلزم المجازاة الترهيبية فالمدعي
 العمومي يوقف الاشخاص المتبينة ارتكابهم للجرم بالامارات القوية اذا
 كانوا حاضرين والا فيؤمر باحضارهم ويقال للورقة المتضمنة هذا الامر
 مذكرة احضار ولا يكون الاخبار سبباً كافياً لارسال الاحضارية الى الذين
 لهم محل اقامة والمدعي العمومي يستعطف المظنون به المجلوب حالاً

(٢٨) ان الجرم المشهود هو الذي يدعي باجرائه لو تم اجراؤه
 وتلحق به الجرائم التي يقبض على مرتكبيها بمجرد ولولة الناس او عند ارتكاب
 الجرم مع اشياء واسلحة وادوات واوراق تؤيد انة فاعلة او شريك به

(٢٩) ان اوراق الضبط التي ينظمها المدعون العموميون بموجب
 المواد السابقة تنظم بحضور مامور تنفيذ القضاء الواقع فيه الجرم او قائمقامه
 او مديره او شخصين لها محل اقامة في ذاك القضاء ونمضي من طرف الموجود
 من هؤلاء . واذا لم يكن تدارك شهود في الحال فالمدعي العمومي ماذون
 بتنظيمها دون وجود شهود وبمضي كل صحيفة من الورقة المذكورة المدعي
 العمومي والاشخاص الحاضرون في موقع التحقيق واذا استنكفوا من ذلك
 او لم يمكنهم تحرير الكيفية في ورقة الضبط

(٤٠) اذا احتاج المدعي العمومي الى معرفة ماهية واحوال
 جنحة او جنابة تتعلق بفن او صناعة يستصحب من اربابها واحداً او اثنين

(٤١) لدى قتل شخص او وفاة احد باسباب مجهولة ومشتبهة يستصحب المدعي العمومي واحداً او اثنين من الاطباء والجراحين فينظّمون تقريراً بحالة الوفاة واسباب الموت والاشخاص الذين يستجلبون في الاحوال المذكورة في المادة السابقة وهذه المادة يحلفون ميميناً بحضور المدعي العمومي بان ينظموا تقاريرهم ويوضحوا مطالعاتهم بدون غرض وبوجه الصحة

(٤٢) على المدعي ان يرسل ورقة الضبط المنظمة بموجب المواد السابقة مع سائر الاوراق والاشياء المضبوطة الى المستنطق بدون تاخير وذلك يجري المعاملات اللازمة كما هو موضح في وضعها الخصوصي ويؤخذ المظنون يؤتمت نظارة الضابطة ليتمكن جلبه حين الطلب

(٤٣) لصاحب الدار الواقع فيها الجرم ولو كان من غير الجرائم المشهودة ان يراجع المدعي العمومي باجراء الوظائف المشهودة اليه بخصوص الجرائم المشهودة

(٤٤) اذا اطلع المدعي العمومي في خارج الاحوال المذكورة في مادتي (٢٩ و ٤٢) على وقوع جنحة او جناية في داخل دائرة مأموريته بطريق الاخبار او بصورة اخرى او وقف على وجود الشخص المظنون به بفعل الجنحة والجناية في داخل صلاحيته يامر احد المستنطقين باجراء التحقيقات كما حرر في فصلهم الخصوص وبالتوجه الى محل الجريمة بالذات عند الايجاب وتنظيم اوراق الضبط المنتهية

الفصل الخامس

*(في بيان مأموري ضابطة العدلية المعاوين للمدعي العمومي) *

(٤٥) ان القائمقامين والمديرين وروساء مجالس الشيوخ وضباط الضبطية ومأموري التفتيش مجبورون بقبول الاخبارات المتعلقة بالجرائم الواقعة داخل مأموريتهم

(٤٦) ان المأمورين الذين ذكروا في المادة السابقة ينظمون

ورقة الضبط ويسمى افادات الشهود في حالة الجرم المشهود
او طلباً من طرف صاحب البيت ويجرون التحقيقات والزيارات وسائر
المعاونات التي هي من جملة وظائف المدعي العمومي تطبيقاً للصور والقواعد
المحررة في فصل المدعي العمومي

(٤٧) اذا اجتمع كل من المدعي العمومي والمأمورين الماربيين
اعلاه في موقع التحقيق فالمدعي العمومي يجري المعاملات العائدة الى ضابطة
العدلية لكن اذا اتى احد قبله وباشر العمل فالمدعي العمومي يلزم اتمامها
او يحولها الى المأمور المباشر

(٤٨) ان المأمورين الموما اليهم يرسلون الاخبار واوراق الضبط
التي ينظّمونها في الاحوال الماذونين بها الى المدعي العمومي بلا تاخير وهو
ايضاً من بعد فحصها يحولها الى المستنطق لاجراء المقتضى

(٤٩) اذا اخبر مأمور وضابطة العدلية بوقوع جريمة او جنابة
ليس من مأموريتهم تحقيقها راساً فيرسلون اخباراً الى المدعي العمومي حالاً
وهو يبعث بها الى المستنطق مصحوبة بادعاء مخصوص منه

الفصل السادس

بحق الاستئناف

القسم الاول

بتعيين المستنطقين

(٥٠) ينصب في كل قضاء مستنطق بموجب ارادة سنية شاهانية
يقوم مدة ثلاث سنوات بمأموريتهم ويجوز اطالتهما عند ختامها

(٥١) يسوغ تعيين المستنطق من اعضاء المحاكم الابتدائية
وتعيين العضو من المحكمة لاجل ايفاء الوظيفة مع المستنطق الاصلي بصورة
موقته عند اللزوم يكون من طرف رئيسه

(٥٢) ان المستنطقين هم تحت نظارة مدعي عمومي الاستئناف من

جهة وثائق ماموريتهم بضابطة العدلية
(٥٣) اذا كان في محل ما مستنطق واحد وغاب عن ماموريت
لارص او اسبب اخر يتحب الرئيس ويعين ثضوا من المحكمة الابتدائية في
ماموريتهم

اتسم الثاني في بيان وظائف المستنطقين المادة ١٠١

يتعلق بالجرم المشهود

(١٠) يمكن ان يجري المستنطقون كل المعاملات التي هي من
وظائف المدعي العمومي عند وقوع الجرائم المشهوده راساً توفيقاً للاصول
والقواعد المنعينة في باب المدعين العموميين ومعارنهم وهم ياذنون بان
يطلب حضور المدعي العمومي كي لا تناخر المعاملات المذكورة
(٥٥) اذا تبين وقوع الجرم المشهود قبلاً واعطيت اوراقه للمستنطق
من طرف المدعي العمومي فالمستنطق مسمور بان يبادر الى تحقيق المعاملات
التجارية حالاً والله ان يباشر التحقيقات مجدداً اذا اعتبر ان المعاملات
الواقعة بجملتها او بعضها نافضة

الجزء الثاني

﴿ في المعاملات التحقيقية وهي الاحوال التي تمكن من اظهار الجسمة ﴾
﴿ او الجنابة المامور المستنطق بتحقيقها ﴾

الفقرة الاولى

﴿ احكام عمومية ﴾

(٥٦) ان المستنطقين يلفون المدعي العمومي كامل المعاملات

التي يجر ونها في ما عدا الاحوال 'لخصوصة بالمرائم المشهودة بما يتعلق
بتحقيق وتغيب جرم - بادون ان يتوجهوا الى محل الجرم هذا ولئن كان
يحق للمدعي العمومي في كل وقت : ثناء التحقيقات متى شاء ان يطلب
بيان المعاملات المذكورة لكثرة مجاور باعادة الاوراق في مدة ٢٤ ساعة
اما المستنطقون فمأذونون باعطاء مذكرة احضار او توقيف موقت عند
الاجاب قبل وقوع طلب من المدعي العمومي
(٥٧) 'ذا توجه المستنطق بالذات الى موقع الجرم فيكون المدعي
العمومي و كاتب الضبط معاً

الفقرة الثانية

تتعلق بالشكاوى *

(٥٨) ان الاشخاص الذين يعدون انفسهم منضمرين من جرى
جناية او حجة بحق لهم قيم الدعوى الشخصية بحضور مستنطق محل الواقعة
وبو الجرم او محل اقامة المظنون به او الذي يمكن ان يوجد فيه
(٥٩) ان المدعي العمومي يرسل الشكاوى المقدمة اليه مع الادعاء
من طرفه الى المستنطق ومعارنوضا بطة العادلة ايضاً يقدمون الشكاوى
المعطاة لهم للدعين العموميين فيبعثونها ايضاً مع 'دعائهم الى المستنطق
ولذلك بحق الشخص المعتدى عليه ان يعرض دعواه الى محكمة الجمحة
راساً بالصورة الاتي بانها

(٦٠) ان احكام المادة (٢٨) المتعلقة بالاخبار في مرعية بحق
الشكاوى ايضاً

(٦١) لا يعتبر المشتكون اعتبار المدعين الشخصيين ما لم يبينوا اقامتهم
الدعوى الشخصية او طلب التضييقات باشتكائهم او بورقة مخصوصة يقدمونها
مؤخراً . ويمكنهم رفع يد من الدعوى بمدة ٢٤ ساعة ولا تعود عليهم
مصاريف الدعوى من بعد تبليغهم فراغهم الا انه بقي المظنون به بحق

الدعوى بالعطل والضرر عليهم

(٦٢) يحق للمشتكى الادعاء بالحقوق الشخصية الى حين ختام المحاكمة وفي احوال الدعوى كافة لكن لا قبل تفرغهم بعد ترتيب الحكم ولو كان يصدر اثناء الاربع والعشرين ساعة من حين اقامة الدعوى

(٦٣) ان المدعي الشخصي الغير مقيم في القضاء الجارية فيه التحقيقات مجبور بانتخاب محل اقامة في ذلك القضاء وتقييده حسب الاصول عدد كاتب المحكمة الا ندائية والا فلا يحق له الاعتراض من عدم وقوع التبليغات اللازم ايصالها اليه قانونياً

(٦٤) ان المستنطق الذي يصير مراجعته اذا لم يكن هو مستنطق المحل الواقع فيه الجرم او المقيم او الموجود في المظنون به يرسل بالشكوى الواقعة الى مستنطق المحل العائد اليه وذلك

(٦٥) ان المستنطق العائد اليه الشكوى يبلغها الى المدعي العمومي لكي ينظر في اجاب الدعوى

الفقرة الثالثة

بحق استماع الشهود

(٦٦) يجلب المستنطق الاشخاص الذين اخبر من طرف اخبر او المشتكى الى المدعي العمومي او من طرف آخريان لهم معلومية بالجرائم الواقعة وباحوالها وكيفياتها

(٦٧) تجلب الشهود بمعرفة محضر او ضابطة بناء على طلب المدعي العمومي

(٦٨) بصيرة تمام الشهود من طرف المستنطق كل على انفراد بحضور كاتب المحكمة بشرط ان لا يكون المظنون به حاضراً

(٦٩) تبرز الشهود اوراق الجلب المرسلة اليهم قبل استجوابهم بدرجة ذلك في ورقة الضبط

(٧٠) يحلف الشهود على بيان حقيقة الحال بدون نقصان ويسألون من طرف المستنطق عن اسمهم وشهرتهم وسنهم وصفتهم ويحمل اقامتهم وهل هم بخدمة الطرفين او من اقاربها ام لا وتدرج هذه السؤالات مع احوالها في ورقة الضبط

(٧١) ان ورقة الاستنطاق بعد ان تنلى على الشهود وصادقون على محتوياتها بصبر اضاووها وختمها من المستنطق وكاتب المحكمة والشهود واذا لم يرد الشاهد ان يمضي او يختم او لم يمكنه ذلك بصرح بالكيفية في الورقة المذكورة ويوقع على كل صحيفة من اوراق الاستنطاق والكاتب

(٧٢) اذا لم تجر المعاملات الاثني ذكرها في المواد الثلاث السابقة يؤخذ من الكاتب ذهبان جزاء نقدياً ويسوغ استعمال صلاحية الاشتكاه على المحكام على المستنطق حين الايجاب

(٧٣) من المموج المحك والعلاوات بين السطور في اوراق الاستنطاق ويلزم ان تثبت العبارات المضروب عليها او الزيدة في حاشية الاوراق من طرف المستنطق والكاتب والشاهد وضاووها او ختمها واذا اجريت الحركة بعكس ذلك تجري المجازاة المحررة في المادة السابقة وتعتبر الاضافة بين السطور والعبارات المبطله او المضسقة على الحاشية ولم يصر تبيينها كأنها لم تكن

(٧٤) يمكن استماع افادات الاولاد الذين دون الخمس عشرة سنة ذكورا واناثا بلا تحلف وبطريق المعلومات

(٧٥) كل من يطلب لاجل الشهادة عليه ان يحضر لدى المستنطق ويجاوب على السؤال الذي بوجه اليه واذا لم يجاوب او لم يات فيمكن اجباره بان يحكم عليه المستنطق بناء على طلب المدعي المصومي بتغريمه بجزاء نقدي لا يتجاوز الاربعة ذهبات عثمانية حكماً معجلاً غير قابل الاستئناف وغير محتاج لمعاملات اخرى . ويسوغ للمستنطق ان يامر

بأحضاره لأجل الشهادة

(٧٦) أن الشاهد الذي حكم عليه بالجزاء التقدي في المرة الأولى كما تقدم في المادة السابقة إذا قدم عند جلبه في المرة الثانية عذاراً مقبولة بسبب عدم مجئها أولاً يعفى من الجزاء المذكور بنا. على طلب المدعي العمومي (٧٧) يعين المبلغ الواجب أدائه للشهود الذين يطلبون التضييقات

من طرف المستنطق بموجب تعريفة

(٧٨) إذا تبين من شهادة الطبيب أو مأمور الصحة عدم إمكان الشهود على الحضور بسبب مرض فاذا كانوا مفهين في نفس القضية الموجود فيها المستنطق يتوجه بالذات إلى بيوتهم وإذا كانوا مفهين في قضية أخرى يجبل سماع شهادتهم إلى مختاري القرية والمحلة ويبحث اليهم بالتعليمات اللازمة بالمادة المطلوب إفادتهم بها

(٧٩) إذا كان الشهود قاطنين في خارج القضاء المقيم فيه المستنطق فله أن يطلب من مستنطق ذاك القضاء أن يتوجه اليهم ويسمع شهادتهم ويسوغ للمستنطق الواقع إليه الطلب المذكور أن يجبل سماع شهادات الذين ليسوا بمستوطنين في مركزه أو محله إلى مختاري محلتهم أو قريتهم توفيقاً السابقة

(٨٠) أن المستنطق أو المختار الذي يسمع الشهادة بموجب المادتين (٧٨ و ٧٩) يرسل أوراق الاستنطاق مختومة ملفوفة إلى مستنطق المحكمة التي شرعت في رؤية الكيفية

(٨١) إذا تبين لدى توجه المستنطق إلى محل الشاهد بمقتضى المواد السابقة أنه ليس من سبب يمنعه عن الحضور تعطى مذكرة التوقيف الموقت بحق ذاك الشاهد وبحق الطبيب أو مأمور الصحة الذي أعطى الشهادة المسطورة في المادة (٧٨) ويحكم بالجزاء اللازم حيث تدر من طرف مستنطق المحل الموجود الشهود فيه على الوجه الموضح في المادة (٧٥) وذلك

منه على ادعاء المدعي العمومي

الفقرة الرابعة :

في الاشياء المتعلقة بالبنات التحريرية ومدار ثبوت الجرم (٨٢) للمستنطق التوجه والدخول الى بيت المظنون به للبحث عن الاوراق والسندات وجميع الاشياء التي تعد وسيلة لاثبات حقيقة الحال وذلك بطلب من المدعي العمومي او من تلقاء نفسه

(٨٣) للمستنطق ان يتوجه الى سائر المحلات التي يظن بها اخفاء الاوراق والسندات التي سبق ذكرها في المادة السابقة ويمضي البحث المدقق فيها

(٨٤) يمكن للمستنطق ايضا اجراء المعاملات المأذون بها المدعي العمومي في حالة الجرم الشهودي بموجب المواد (٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٣٥ و ٣٦) (٨٥) اذا كانت الاوراق والاشياء اللازم البحث فيها في خارج القضاء الموجود به المستنطق تحال المعاملات المدرجة في المواد السابقة الى المستنطق المقيم في المحل المأمول وجودها فيه

الفصل السابع

في بيان مذكرة الجلب والاختصار والتوقيف الوقت وغير الوقت (٨٦) ان المستنطق يكتفي في المواد التي هي من قبيل الحماية او المجنحة باعطاء مذكرة جلب بحق المظنون به واذا اقتضى توقيف بعد الاستنطاق يصدر المذكرة المتقضا لذلك . واذا لم يجب تعطى بحق مذكرة احضار

(٨٧) يمكن اعطاء مذكرة الاحضار كذلك بحق الشاهد الذي لم يجب الدعوة توفيقا للمادة (٧٥) وبمحكم بالجزاء النقدي المعين بالمادة المذكورة على حدة

(٨) يستنطق الاشخاص الذين حضروا بذكر الجلب في الحال والذين حضروا بذكر الاحضار بظرف ٢٤ ساعة من المستنطق

(٨٩) تعطى مذكرة التوقيف الموقت او غير الموقت بعد الاستنطاق او حال قرار المظنون به اذا كان الجرم يستوجب جزاء الحبس او ما فوقه ولا تعطى مذكرة التوقيف مالم يسمع المدعي العمومي ويمتد التوقيف الموقت الى نهاية الثلاثين يوماً وغير الموقت يمتد الى حين صدور الحكم من المحكمة ويمكن للمستنطق ان يسترجع امره بالتوقيف الموقت وغير الموقت عند طلب من المدعي العمومي اثناء التحقيقات ولو كانت الحركة الواقعة من اي نوع كان على انة يعطى التامينات ان يحضر المظنون به حين لزمه في المعاملات التحقيقية جميعها وان يمثل امام المحكمة لاجراء الحكم الذي يترتب عليه ولا يجوز الاعتراض على استرجاع امر التوقيف

(٩٠) ان مذكرات الجلب والاحضار واثرة في الموقت بمضيقها المستنطق الذي اصدرها وبختها المختص بالخاص بما مورئ به ويدرج فيها اسم المظنون به او اوصافه المميزة

(٩١) يلزم تنظيم مذكرة التوقيف غير الموقت على الوجه المحرر في المادة السابقة مع ذكر العمل الموجب لاعطائها ونصريح المادة القانونية المبينة انه من نوع " اية او انجحة

(٩٢) بعد تبليغ وإبراز مذكرات الجلب والاحضار والتوقيف الموقت وغير الموقت بمعرفة الحضر او الضابطة الى المظنون به يعطى له صورتها ايضاً وإذا كان موقفاً مؤقتاً تبرز اليه مذكرة التوقيف لوقت يعطى صورتها (٩٣) ان مذكرات الجلب والاحضار والتوقيف الموقت وغير الموقت نافذة في كل جهة من المالك المحروسة وإذا كان المظنون به في خارج القضاء الكائن فيه المستنطق الذي اعطى تلك المذكرات يجلب الى حضور مختار الجملة او مامور التفيش اذا كان المختار غائباً او الى حضور

ضابط الضابطة وهذا ليس بمقتدر على منع وتأخير اجرائها بل هو مجبور ان يوقع عليها تصديقاً لارازها له

(٩٤) يجبر الشخص الذي لم يمثل لامر مذكرة الاحضار او يجسر على الفرار بعد ان بين امتثاله لما على الحضور وذلك بان يراجع المأمور الحامل المذكرة المذكورة القوة المسلحة التي باقرب مكان وهي مجبورة بتنفيذ احكامها

(٩٥) اذا لم يضر المظنون به بعد يومين اعتباراً من تاريخ مذكرة الاحضار وكان في محل خارج عن قضاء المستنطق الذي اصدر المذكرة والمحل المذكور يبعد عن مكان المستنطق ٥ ميريامترات يجوز ان لا يجبر طبعاً لاحكام هذه المذكرة المذكورة ولكن يعطى من طرف المدعي العمومي مذكرة توقيف موقت لكي يحلب لدى المدعي العمومي في القضاء الموجود فيه و يوضع في محل التوقيف اما اذا كان السبب بالبحث عنه هو كونه حاملاً لاشياء واوراقاً والآت بظن منها انه فاعل الجرم او شريك به فتجري احكام هذه المذكرة بحقه مهما مضى من تاريخها وفي اي محل كان

(٩٦) يخبر المدعي العمومي بالكيفية المأمور الذي اعطى مذكرة الاحضار بظرف ٢٤ ساعة من تاريخ اجراء مذكرة التوقيف التي يكون اصدارها بموجب المادة السابقة واذا نظمت ورقة الضبط يبلغها ايضاً

(٩٧) اذا كان المأمور الذي يعطي مذكرة الاحضار وياخذ ورقة

الضبط هو غير المستنطق ينبغي كل الاوراق الموجودة بيده المستنطق

المحلي بظرف ٢٤ ساعة ايضاً وذلك يجري العمل بموجب احكام المادة (٨٥)

(٩٨) ان المستنطق الذي اجري التحقيقات راساً او احواله بموجب

المادة (٨٥) يبحث بالاوراق والاشياء الموجودة المتعلقة بالجرائم انواع

مختومة و يبلغ المعلومات التي اكتسبها مستنطق المحل الذي قبض على المظنون

به فيه لاجل اجراء استنطاقه ثم نصير اعادتها جميعها مع اوراق الاستنطاق

الى المستنطق الذي بدأ باجراء التحقيقات
(٩٩) اذا اعطى المستنطق الذي باشر المعاملة مذكرة التوقيف
غير الموقت يمكنه ان يحررها نقل المظنون به الى المحل الذي جرت فيه
التحقيقات واذا لم يحرر ذلك يبقى في توقيف القضاء الذي اتي عليه القبض
فيه الى حين اعطاء قرار من المستنطق بحسب احكام المواد (١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣
و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨)

(١٠٠) اذا لم يوجد الشخص الذي يعطى بمقتضى مذكرة الاحضار
يصبر ابراز المذكرة في المحل الساكن فيه اذا كان مركز قضاء لثلاثمائة و لخمسين
اذا كان نائية وفي القرية الى مختارها او مأمور التفتيش الموجود بها او في
جوارها او الى ضابطة الضابطة ويوقع عليها الذي تبرز اليه تصديقاً
لاراءها لانه

(١٠١) كل فرد من مأموري الحكومة والاشخاص مجبور ان يقبض
على المرتكب ويأتي به امام المدعي العمومي في حالة الجرم الشهودي او الذي
يصير تعقيب بناء على صرخ الناس او يوجد في حالة من الجرائم المشهودة
اذا كان "فعل الواقع من الافعال التي توجب المجازة الترهيبية بدون حاجة
لاعطاء مذكرة الاحضار

(١٠٢) لدى ابراز مذكرة التوقيف يؤخذ المظنون به الى توقيف
محكمة البداية ويعطى مديره سنداً مشعراً بتسليمه الى المحضر او احد الضابطة
الحامل المذكرة المذكورة

(١٠٣) يستصحب المأمور المكلف باجراء مذكرة التوقيف غير
الموقت قوة مسلحة لمسك المظنون به وتؤخذ الاتقار من الموقع الاقرب من
محل اجراء المذكرة المذكورة وضابط الموقع مجبور للحركة بموجب احكامها
(١٠٤) اذا لم يقبض على المظنون به يصير تبليغ مذكرة التوقيف
غير الموقت الى مسكنه الاخير ويحرر ورقة ضبط تتضمن كيفية البحث

(١٥) يبعث بالشخص المهسوك بموجب مذكرة التوقيف الموقت الى محل التوقيف المعين في المذكرة بلا تأخير

(١٦) ان المأمور بأجراء هذه المذكرة بعد تسليم المظنون به للتوقيف واخذه سنداً بموجب المادة (١٠٢) يقدم الاوراق المتعلقة بقبضه الى قلم المحكمة الابتدائية وياخذ علماً وخبراً ويرز العلم والخبر المذكور بظرف ٢٤ ساعة ويضع المستنطق عليه اشارة (كورلمشدر) اي شوهده مع التاريخ والامضاء

(١٧) اذا لم تجر المعاملات المعينة بخصوص مذكرات الجلب والاحضار والتوقيف الموقت وغير الموقت يؤخذ من كاتب المحكمة جزاء نقدياً لا ينقص عن ذهين ونجري التنبيهات بحق المستنطق والمدعي العمومي لدى الايجاب ويمكن استعمال صلاحية التشكي على المحاكم بحقها ايضاً

الفصل الثامن

في بيان تخلية السبيل الموقت والكفالة

(١٠٨) يمكن للمستنطق ان يامر بتخلية سبيل المظنون به مؤقتاً في كل نوع من المواد عند وقوع استدعاء منه تعهداً بالحضور متى طلب لكي يكون في كل المعاملات التحقيقية موجوداً لاجراء الحكم الذي يترتب مجتبه بعد استماع المدعي العمومي . ولما الجرائم التي هي من نوع البجحة فاذا كانت درجة مجازاتها النهائية تستحق الحبس دون السنين وكان المظنون به ذا محل اقامة تصير تخلية سبيله مؤقتاً بعد استنطاقه بخمسة ايام ولكن لا تشمل هذه المادة المحكوم عليهم سابقاً بجناية او بالحبس مدة تزيد عن سنة (١)

١ . وردت تحريرات عليا بتاريخ سلخ محرم سنة ١٢٧٠ بحق هذه المادة مندرجة باخر هذا الكتاب

(١٠٩) يجوز تخلية سبيل المظنون به باعطاء كفالة مالية بتوفيقا للمادة (١١٥) في الاحوال التي لا يلزم اطلاقها بحق . وهذه الكفالة تتضمن . اولاً حضور المظنون به في كل المعاملات التحقيقية وعند اجراء الحكم الذي يترتب عليه . ثانياً دفع المصاريف المتعلقة بالمدعي العسوي باول الامر والواقعة من المدعي الشخصي بالدرجة الثانية والجزاء التقدي المتوجب عليه بالدرجة الثالثة . وبعين بامر تخلية السبيل بمقدار كل من قدمي الكفالة المذكورين

(١١٠) اذا اُمر اي المستنطق لزوماً بعد تخلية سبيل المظنون به لاسباب مشدد يجوز له اعطاء مذكرة الادعاء والتوقيف الموقت او غير الموقت لكن اذا كان قد اعطي قرار من جانب الدائرة الاتهامية بتخلية سبيله مؤقتاً وتعديلاً الامر استنطق ان يعطي مذكرة جديدة ما لم تامر المحكمة بفسخ القرار السابق بناء على ادعاء المدعي العسوي

(١١١) المظنون به ان يسند في كل وقت من ظروف التخيفات والمحاكمة تخلية سبيله مؤقتاً ويعطي استدعاء للمحكمة التي تنظر في رؤية اندعوى واذا اراد المحكوم عليه استدعاء تخلية سبيله فليراجع المحكمة التي حكمت بمحبسه كي يكون له صلاحية باستدعاء نقض الحكم بموجب المادة (٢٢٧)

(١١٢) انه وان كان يعطي القرار في كل الاحوال المدرجة في المادة السابقة بعد ان يستمع المدعي العسوي بناء على استدعاء المظنون به او منهم او المحكوم عليه الا انه يحق لكل منهم ان يقدم مطالبات تحريرية تايد الاستدعاء

(١١٣) يبلغ استدعاء تخلية السبيل مؤقتاً لذات المدعي الشخصي او المجل اقامته الموقت وهو يعلم مطالباته تحريراً بظرف اربع وعشرين ساعة اعتباراً من تبليغ الاستدعاء المذكور اليه

(١١٤) يجوز الاعتراض أو الاستئناف على استدعاء تخلية السبيل مؤقتاً بظرف أربع وعشرين ساعة وتبتدىء هذه المدة إذا كان الاعتراض أو الاستئناف على المدعي العمومي من تاريخ امر المستنطق أو حكم المحكمة وإذا كان على المظنون بـ أو المتهم أو المحكوم عليه أو المدعي الشخصي تعتبر من يوم تبليغ ذاك الأمر أو الحكم ويقيد في الدفتر المخصوص الذي يوجد في قلم المحكمة وللمدعي العمومي صلاحية الاعتراض اتباعاً لما تعين الفقرة الثالثة من المادة (١٢١) من المدة والكيفيات

(١١٥) إذا كانت تخلية سبيل المظنون بـ أو المتهم أو المحكوم عليه مؤقتاً تؤخذ الكفالة المالية من طرف الموما اليو ويعين مقدارها من جانب المستنطق أو المحكمة بالنظر الى نوع المادة ويجوز قبل كفالة الأشخاص المتعهدين بإجابة المظنون بـ أو المتهم أو المحكوم عليه لدعوة المحكمة ودفع المبلغ المعين إذا امتنعوا بعد ان يبين اقتدارهم على ايفاء هذا التعهد (١)

(١١٦) يصير تسليم مبلغ الكفالة النقدية الى صندوق المال وبحري المدعي العمومي امر تخلية السبيل مؤقتاً بناء على ابراز علم وخبر الصندوق وأما إذا قبلت كفالة شخص آخر فتصير تخلية سبيل المظنون بـ بعد ابراز ورقة التعهد الى حكم المحكمة والشخص الذي يطلق سبيله مؤقتاً بكفالة أو بغير كفالة مجبور ان يعين له محل إقامة بعد تسليم السند الى قلم المحكمة (١١٧) يخضع المكفول كل المعاملات التحقيقية وإذا اتى لاجل اجراء الحكم الواقع تكون قيمة الكفالة قد انتهت وإذا لم يحضر في احدى

١ . جاء في التهربات الواردة بحق المادة (١٠٨) المارة الذكر ان لفظي المتهم والمحكوم عليه المدرجتين في هذه المادة قد ذكرنا سهواً وان خلاه السبيل فنحصر في النجحة والقباحة

المعاملات التحقيقية بلا عذر مقبول او امتنع عن المجي الى المحكمة لاجل اجراء الحكم يعود انقسم الاول من قبضة الكفالة الى المخزينة على انه اذا تحقق تبرئة ذمة اشخص المربوط بالكفالة او عدم مسئوليتو بالمجازاة القانونية او صار منع محاكمتو تامر المحكمة باعادة هذا القسم في نفس اعلامها

(١١٨) بصير اعادة انقسم الثاني من قبضة الكفالة عند تبرئة ذمة الشخص المربوط بها او اذا تقررت عدم مسئوليتو او صار منع محاكمتو واما اذا حكم عليه فيرد اليه المبلغ الباقي من اصلها بعد تسوية مصاريف الدعوى والجزاء القدي تطبيقاً للقاعدة المعينة في المادة (١٠٩)

(١١٩) ان المدعي العمومي مأمور بان يبرز الى صندوق المال ورقة التصديق الصادرة من قلم المحكمة لزوم اجراء حكم المادة (١١٧) اسناداً على الاوراق الرسمية مع خلاصة احكام اعلام المحكمة المتعلقة بالفقرة الثانية من المادة (١١٨) وذلك راساً منه وبناء على طئب المدعي الشخصي وتحصل المبالغ المتقضى دفعها بمعرفة صندوق المال اذا كانت تسلم اليه ويمكن استعمال المعاملة الجبرية القانونية ايضاً عند الايجاب وبصير تقسيم المبالغ المسلمة قبلاً او المتحصلة بعد الى من يلزم اعطاؤها له قانونياً بمعرفة المحكمة وبدون تاخير

(١٢٠) اذا دعي الشخص الذي اطلق سبيله بالكفالة موقناً ولم يحضر يعطى بحقه من طرف المستنطق او المحكمة مذكرة توقيف موقت او غير موقت بحسب مقتضى الحال

(١٢١) يوقف المتهم الذي اطلق سبيله موقناً عند صدور امر من المحكمة حالاً

الفصل التاسع

في بيان القرارات التي يصدرها المستنطق بعد اكمال التحقيقات *
(١٢٢) يبلغ المستنطق بمجرد اكمال المعاملات التحقيقية التحقيقات

الواقعة من المدعي الصهيوي وبين المدعي الصهيوي المواد التي سيعترض بها
للمستنطق الى غاية ثلاثة ايام

(١٢٣) اذا راي المستنطق ان الفعل الواقع ليس من نوع الجريمة
ولا القباحة او لم يجد دليلاً وإثارة على ارتكاب المظنون به الفعل المسند اليه
علم ذلك بقرار منع المحاكمة اي ينضن عدم وجود محل لها وإذا كان المظنون
به قتيلاً نصير تخليه سبيلاً

(١٢٤) اذا عد المستنطق الفعل المسند من نوع القبح، يرسل
المظنون به الى محكمة القضاة الابتدائية وإذا ثارت موقفاً بخلي سبيلاً واحكام
هذه المادة والمادة السابقة لا تجلب خلافاً في حقوق المدعي الشخصي والمدعي
الصهيوي التي ستبين فيما يأتي

(١٢٥) اذا عد الجرم الواقع من المواد المستلزمة المجازاة التأديبية
بيعت المستنطق بالمظنون و الى المحاكمة وبالنقدبر اذا استلزم الجرم
الواقع جزاء الحبس وكان المظنون به موقفاً يبقى تحت التوقيف موقفاً

(١٢٦) اذا كان الجرم لا يوجب جزاء الحبس يطلق سبيل المظنون
به بشرط ان يحضر الى المحكمة الايجابية في اليوم الذي سيتعين

(١٢٧) اذا فرض ان الدعوى احيلت الى المحكمة فبيعت المدعي

الصهيوي باوراقها بعد ترتيبها ووضع اعدادها الى المحكمة المتعلق بها
رواية الدعوى بظرف ثنائي واربعين ساعة على الاكثر وإذا كانت من نوع
الجريمة يستدعي المظنون به الى المحكمة توفيقاً لقاعدة المهلة المدرجة في المادة

(١٢٨) لكي يحضر بظرف ثنائي واربعين ساعة اعتباراً من وقوع الاخبار

(١٢٩) ان المستنطق اذا عد الجرم الواقع مستوجباً للمجازاة

الترهيبية وكانت الاسنادات الواقعة كافية للاثبات يامر بتبليغ اوراق

التحقيقات وورقة الضبط المثبتة لذات الواقعة مع بوصلة في بيان الاشياء التي

يكون مداراً لثبوت الجناية من جانب المدعي الصهيوي الى مدعي المحكمة

اللامورة برؤية الجنابة بلا تاخير كما تقدم في فصله المخصوص لكي يجري
ايجابها واما الاشياء التي هي مدار لشئ الجنابة فتبقى في المحكمة المسوب
اليها المستطق بشرط ان لا يحصل حلالا كما المادتين (٢١٠ و ٢٤٦)

(١٢٩) يجري حكم مذكرة التوقيف الموقت الصادرة بحق المظنون
وفي الاحوال المدركة بالمادة السابعة الى ان يصدر قرار من المحكمة
الابتدائية او الاستئنافية ودرج في القرارات التي تعطي من طرف
المسطق والقرارات التي تقرر ذلك ادعاء المدعي العمومي واسم وشهره
المطعون ووجه زعمه ولادته وإقامته وصعته وخلاصة العمل المسند اليه
ومن اي حرم بعدد عمل من دلائل ائمة على انه لا الواقعة ام لا
موجب احكام المواد (١٢٢ و ١٢٤ و ١٥١ و ١٦١ و ٢٨)

(٣٠) المدعي العمومي ان يمتنع على القرارات الصادرة من
طرف المستطق كل حال : في للمدعي شخصي يستأنف بهتارص
ع ، القرارات المدركة في الاحول حرم ، المواد ١٠٩ و ١١٢
و ١١٦ و ١٤١ ، التي من بمقوفة الشخصية على لا زو واما
المطعون بهتارص لا اعتراض على قرارات المسطاه بموجب المادة ٩١
وبعد فني الحائز المعية في المادة (٤٢١) وطول لرم اعطاء الاعتراض
بطرف ٢٤ ساعته تجري مدة الاعتراض اد كارب على المدعي العمومي
من ارجح القرار وعلى المدعي الشخصي زعمه و غير انوقف
من حين تبليغها الى محفل ائمتها واما كانت صادرة عن المظنون و
الموقف ممتدة من حين ابرار القرار اليه ، حاشا ، المحكمة المنتخب
موقفا في مركزها ويزم تبليغ ابرار القرار بطرف ٤ ، ساعة من تاريخها
وتعطي للمحكمة للامورة رؤية الحنايات ويبادر برؤية المادة تقديمها على
سائر المصالح وترسل الاوراق المتعلقة بالاعتراض الى محكمة توفيقا للمادة
(١٢٨) ويبقى المظنون به الموقف محسوسا الى حين صدور قرار بحق

الاعتراض وانقضاء مدة الاعتراض ويخص حق الاعتراض بالمدعي العمومي
الموجود في محكمة اللواء الابتدائية او المحكمة الاستئنافية ويجب ان يبين
كونه اعترض بمدة عشرة ايام من تاريخ قرار المستطقي وبحري مع هذه الجملة
احكام القرار المختص بتغليبه سبيل المطعون او بصورة مؤقتة (١)
(١٢١) ان الدعي الشخصي الذي اعترض ولم يظهر معقلاً بحكم عليه
يدفع التضييعات للمطعون به

الكتاب الثاني

﴿ في المحاكمات ﴾

الباب الاول

﴿ في المحاكم التي ترى الدعاوى المتعلقة بالباعة والمباعة ﴾

الفصل الاول

﴿ في المحاكم التي ترى دعوى الباعة ﴾

(١٢٢) للمحاكم الاقصية الابتدائية ان تتحكم حكماً قطعياً بدعاوى
الباعة على ما تبين في كتاب نظام تشكيلات المحاكم . واما في دعاوى

١ . وردت تخريرات ثلثة من نظارة العدلية التحليلة مؤرخة في
سليح محرم سنة ١٢٩٧ حاوية شرح وتصيل هذه المادة وقد تبين منها ان
مهلة العشرة ايام المعينة للاعتراض كما في اواخر المادة المذكورة هي بحق
القرارات التي تعطي في الاقصية (غير راس اللواء) ولم يعترض عليها في
محلها فقد يفي حق الاعتراض محوطة لوكيل المدعي العمومي الكائن في
اللواء مدة عشرة ايام واذا لم يعترض عليها فيكون حق الاعتراض عليها
للمدعي العمومي الكائن في الولاية

المحنة فتحكم حكماً ابتدائياً على شرط أن يكون قابلاً للاستئناف
(١٢٢) لحاكم القضية الابتدائية أن ترى وتفصل القضايا الآتية
وهي . أولاً . الجرائم التي تقع داخل القضاء من قبل الأفعال المعينة
درجتها في المادة السابقة ثانياً . دعاوى التضييعات كافة المولدة من
دعاوى الجرائم المأذون للمحكمة رؤيتها والحكم بها ليس إلا

الفقرة الأولى

صورة روية دعوى القباحة

(١٢٤) إذا لم يكن في محاكم القضاء الابتدائية معاون مدعي
عمومي مخصوص فيقوم مقامه في اتمام وظيفته مأمور التفتيش وإذا لم يكن
هذا أيضاً فيقوم بذلك ضابط الضبطية وإذا تعدد مأمور والتفتيش فينتخب
معاون المدعي العمومي الكائن لدى محكمة اللواء الابتدائية ويعين منهم
من يتولى القيام بوظيفته المذكورة

(١٢٥) تنظم أوراق الجلب الصادرة من أجل القباحة بناء على
طلب المأمور الذي يباشر وظيفة المدعي العمومي أو على استدعاء المدعي
الشخصي وبصيرتيليفها بواسطة محضر المحكمة إلى المظنون به والمستول بالمال
ويترك لكل منها صورة منها

(١٢٦) - لا تحرر ورقة الجلب لمدة تنقص عن الأربع وعشرين ساعة
مع إضافة يومين لكل ميريامتر وإذا وقع عكس ذلك فيكون الجلب
والحكم الصادر غياباً منتقضاً إلا أن دعوى المنقوضة يجب أن تبين في
أول مرافعة قبل كل نوع من الاعتراض والمدافعة ولكن في الأحوال المبرمة
يمكن تقليل المدة المذكورة المعينة للجلب حتى أنه بموجب البوصلة الصادرة
من لدن الرئيس يمكن استحضار الطرفين في الساعة المعينة من اليوم نفسه

(١٢٧) للطرفين الخيار في الحضور إلى المحكمة بناء على تلييفها
خبراً عادياً بدون لزوم إلى ورقة الجلب

(١٣٨) تقدّر محكمة النضاء الابتدائية قبل يوم المرافعة مقدار الضرر الواقع بناء على ادعاء المدعي العمومي او المدعي الشخصي وتنظم ورقة الضبط وتجرى جميع معاملاتها المعجلة

(١٣٩) اذا لم يحضر ذاك الذي يدعى الى المحكمة في الوقت المعين في ورقة الجلب تجرى محاكمته على الوجه الغيابي

(١٤٠) اذا لم يحضر المحكوم عليه غيابياً الى المحكمة في الزمن المعين بالمادة الالية فلا يقبل اعتراضه على اجراء الاعلام الصادر عليه الا ان صلاحية استئناف الدعوى وتغييرها تتبع الاحكام المخصوصة الاتي بيانها

(١٤١) ان الاعتراض الذي يرد على الاعلام الصادر غيابياً يمكن تعليقه جواباً في ذيل ورقة التبليغ او انة يذكر بورقة مخصوصة في مدة ثلاثة ايام من تاريخ ورقة التبليغ مع اضافة يومين لمسافة كل ميريامتر ويتضمن الاعتراض الجلب الى المحكمة اي ان المعارض عند وقوع اعتراضه يعد مدعواً الى المحكمة . ثم على المعارض ان يحضر في اول مجلس يتعقد للمرافعة بعد انتضاء المدة المعينة للجلب واذا لم يحضر فيعتبر اعتراضه بمنزلة العدم

(١٤٢) الشخص المدعوا الى المحكمة اما ان يحضر بالذات او ان يرسل وكيلاً عنه بموجب وكالة مخصوصة

(١٤٣) تكون المحاكمات في عموم الدعاوى علنية وما لم يجر منها علناً بعد كانه لم يكن ويكون مجرى المحاكمات على المنوال الاتي وهو . اذا كان للدعوى اوراق ضبط يقرأها كاتب المحكمة واذا كان قد دعي شاهد من قبل المدعي العمومي او المدعي الشخصي واقتضت الحال فتسمع شهادته ويدعي المدعي الشخصي بحقوقه الشخصية . وللشخص المجلوب الى المحكمة ان يدافع واذا كان له الحق في اقامة البينة على مقتضى المادة الالية فتسمع شهادة الشهود الذين احضرهم بذاته او احضره بطلبه . ويبين المدعي العمومي خلاصة الدعوى ومدعاه والمدعي ان يبين اخطاراته واعتراضاته

في صدهما . وتحكم محكمة القضاء الأولى بدائية بالدعوى في الجلسة التي يمت بها المحاكمة او في التي تليها على الكثير

(١٤٤) ثبت القبايح باوراق الضبط ومالالتاير واذا لم يوجد اوراق ضبط وتقارير او اذا وجدت وكانت ناقصة او غير واضحة فثبت بالشهادة ثم ان اوراق الضبط والتقارير ان كانت من جملة الوثائق المشروط قانونيا اعتبارها والعمل بها الى حد ان يدعي تزويرها فلا يقام عليها بسنة لاجل اثبات ما يخالف مضمونها او مندرجاتها واذا اقيمت البينة فهي في حكم المعلوم . ولما اوراق الضبط والتقارير الغير مشروط اعتبارها الى حد الادعاء بتزويرها فيمكن ايراد ادلة خطية واقامة شهود على خلاف مضمونها ومندرجاتها اذا استحصنت المحكمة ذلك

(١٤٥) يلزم الشهود ان يخلطوا البين في المحكمة بانهم يتكلمون برواقه الحال دون زيادة او نقصان والشهود الذين لا يخلطون على هذا الوجه فشهادتهم في حكم الساقط المعلوم وعلى كاتب المحكمة ان يضبط كمية الخلف واسماء الشهود وشهرتهم وصعنتهم ولما كن اقامتهم والفقرات المعول عليها من الشهادة التي يكون قد ادوها

(١٤٦) لا تقبل مطلقا شهادة آباء المظنون به واجدادهم واولادهم واحبائهم واخوانهم واخواتهم ومن ينسب اليهم بالمصاهرة الى هذه الدرجة من القرابة والزوج والزوجة ولو بعد الطلاق ولكن اذا سمعت الشهادة من مثل هؤلاء ولم يعترض المدعي العسوي او المدعي الشخصي او المظنون به فلا تكون في حكم المعلوم بل تكون مرعية ومعتبرة

(١٤٧) الشاهد الذي لا يجيب دعوة المحكمة بسوغ لها اجابته ولاجل ذلك وساء على ادعاء المدعي العسوي تحكم عليه لاول مرة بالجزاء التقدي ولثاني مرة بجزاء الحبس

(١٤٨) ان الشاهد الذي جوزي بالجزاء التقدي لعدم حضوره في

المرّة الأولى إذا حضر عند انعقاد المحكمة له في المرّة الثانية وظهور اعتذاراً
شرعية يعفى من الجزاء التقدي بعد استماع قول المدعي العمومي وإن لم
يكن الشاهد قد تدب تكراراً وحضر هو أو وكيله جلسة المحاكمة الثانية وإن
اعتذاراً شرعية فيسوغ له أن يأنس الاعفاء من الحكم الصادر بالجزاء التقدي
(١٤٩) إذا تبين أن المادة المدعى بها ليست من قبيل القباضة
أو البنينة فتفسخ المحكمة وتبطل جميع معاملات الخلب وأصول المحاكمة
التي أجريت وقتئذ على أنه إذا وجد دعوى تضييع المصلحة العامة
وتحكم بها

(١٥٠) إذا كانت مباداة الدعوى من نوع الجرائم التي تستلزم
المجازاة التأديبية أو جزاء أشد منها وترسل المحكمة السريين إلى المدعي
العمومي

(١٥١) إذا ثبتت قضاة المطعون به متفضي المحكمة بمزائه ودعوى
استرداد المال والنصيبات بأعلام واحد
(١٥٢) فصلاً عن أن المحكوم عليه يحضر على أداء مصروف المحكمة
ويجبر أيضاً على أداء مصاريف المدعي العمومي. يعني أن يعين من أدار المصاريف
في الأعلام الصادر

(١٥٣) يلزم أن بين في كل أعلام يتضمن الحكم القطعي
الأسباب الموجبة للقانونية التي بني عليها والأعلام الذي لم يكن شاملاً لهذه
الشروط يعتبر كأنه لم يكن ثم لا بد أن يذكر في نصه هل هو قابل
الاستئناف أم لا

(١٥٤) يمضي رئيس المحكمة وأعضاؤها مسودة الأعلام في مدة ٢٤
ساعة على الكثير وإذا تجاوز عدم امضاءها هذه المدة ففضلاً عن أنه يؤخذ
من كاتب المحكمة ذهب واحد جزاء نقدياً يسوغ اجرا الشكوى على المحكام
سواء كانت في حق الرئيس والأعضاء أم في حق الكاتبة ...

محل اقامته بشرط ان يكون داخل البلدة التي فيها المحكمة ويبين ماهية دعواه
ثم بعد هذا الاستدعاء في حكم الشكاية

(١٦٨) لا بد في مساع اصدار الحكم الغيابي من مرور ثلاثة ايام
على تاريخ تبليغ الاستدعاء من جانب المحكمة الى الشخص المدعو او الى محل
اقامته مع اضافة يومين على كل مسافة مائة واربون صدر الحكم خلافاً لما
ذكر فيعتبر كانه لم يكن ولكن يشترط في ذلك ان يدعى بنفسه في اول مرافعة
تجرى قبل كل اعتراض ودفاع

(١٦٩) للمظنون بوان يعين وكيلاً للدفاع في دعاوى الجنح
التي لا تستلزم الحبس الا ان للمحكمة اذا استحسنت ان تامر باحضار المظنون
به بالذات ايضاً

(١٧٠) اذا امتنع المظنون بوعن امثال امر الحضور بالذات الى
المحكمة يحكم عليه غيابياً

(١٧١) اذا اعترض المحكوم عليه على اجراء الحكم الغيابي في مدة
خمس ايام اعتباراً من تاريخ تبليغ الحكم اليه ذاته او الى محل اقامته بحيث
يضاف يوم واحد الى كل مائة واربون الاعتراض الى المدعي العمومي
والمدعي الشخصي فيصيح الحكم الغيابي معدوداً في حكم المعدوم ولكن يقضى
على المظنون بومصاريف تبليغ اعلام الحكم الغيابي مع مصروف الاعتراض
واذا كان اعلام الحكم المذكور لم يبلغ بعد الى نفس المحكوم عليه او لم يثبت
بانه علم باجراء الحكم فيكون استدعاء الاعتراض مقبولاً حتى انقضاء المدة
الثانوية المعينة لمقروط الجزاء بمرور الزمان

(١٧٢) اذا قدم اعتراض الى المحاكم فعلى المحكمة ان تستدعي
الطرفين لاجل المحاكمة في اول جلسة وان لم يجب المعارض هذه الدعوة
فيعد اعتراضه كالمعدوم ولا يسوغ الاعتراض على الحكم الغيابي الثاني ولكن
يسوغ استئنافه على الوجه الاتي بيانه على ان للمحكمة ان تحكم موقفاً باداء

التضمينات النقدية للبدعي الشخصي اذا وجدت لزوماً لذلك واجراء هذا الحكم يكون عاجلاً ولو استوفى آجلاً

(١٣) يصير اثبات دعاوى المجنحة توفيقاً للاصول المعينة لاثبات القبايات في المواد « ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ » ثم ان كاتب المحكمة ينفذ ويضبط افادات الشهود واجوبة المظنون به ويمضي رئيس المحكمة اوراق الضبط هذه في مدة الثلاثة ايام المعينة لاجل اصدار الحكم وكذلك فاحكام المواد ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ تجرى في دعوى المجنحة

(١٧٥) يجب ان تكون المحاكمات علنية واذا لم تصر علنية فتصير في حكم المعلوم . ثم ان المدعي العسوي او المدعي الشخصي او وكالة وفي دعاوى الاحراش محافظي الاحراش ومفتشها الثانويين واذا غابوا فروساء الدوا طهر كل هؤلاء يقيسون الدعوى لدى المحكمة . وكاتب المحكمة يقرأ اوراق ضبط الدعوى والتقرير ايضاً اذا وجد وتسبع شهادة شهود الجانبين عند الحاجة اذا وجدوا وبحكم في الادعاءات التي عساها ان تقام على كون شهادة الشهود غير مة واة والاشياء التي تصلح ان تكون مداراً للاتهام او التبرئة تجري اراءها للشهود والخصمين ويستطيع المظنون به . وهو المسئولون بالمال يدافعون

ثم ان المدعي العسوي يوضح خلاصة المصلحة ونتيجة مدعاه والماتون به مع المسئول بالمال بقابلان « اي يدافعان » وبعد هذه المعاملات تحكم المحكمة بالدعوى في الجلسة الانية على الكثير

(١٧٥) اذا تخلف ان المادة المدعى بها ليست من نوع القباية ولا المجنحة فتنتقض جميع المعاملات التجارية من جهة اصول المحاكمة في حق المظنون به ومن ثم يمنع المدعي من المعارضة ومع هذا ينظر في دعوى التضمينات

(١٧٦) . اذا كانت مادة الدعوى من نوع القباية ولم يطلب

الى قلم المحكمة التي ترى الدعوى استئنافاً

(١٨٧) على المدعي العمومي الكائن لدى محكمة الاستئناف ان يعرف المنهم والمسئول بالمال في مدة شهرين من يوم صدور الحكم بانه يستأنف الدعوى واما اذا كان الحكم ابلغ اليه من احد الطرفين وفتساً للاصول فيعرفها في برهة شهر واحد من تاريخ التبليغ انه عازم على الاستئناف ومتى انقضت المدة يضحى حق الاستئناف معدوماً

(١٨٨) اذا برئت ذمة المظنون به فيجلى سبيله حالاً ولو كان الاستئناف واقعاً

(١٨٩) اذا كان استدعاء الاستئناف مقدماً الى قلم محكمة الدرجة الاولى فلا يوقف مع الاوراق المتفرعة عنه زيادة عن ثلاثة ايام اعتباراً من تاريخ تقديمه بل برسلة المدعي العمومي الى محكمة الاستئناف واذا كان المحكوم عليه موثقاً فيامر المدعي العمومي في خلال الهدء المذكورة بنقله الى توقيفخانه المحل الكائنة فيه المحكمة الاستئنافية

(١٩٠) يجوز الاعتراض على الاحكام التي تصدر غياباً من المحكمة الاستئناف وذلك حسب الاصول وفي الهدء المتخذة والمعينة للاحكام الغيابية الصادرة ابتداء وعند وقوع الاعتراض يلزم ان يدعى الطرفين للمحكمة في اول جلسة فاذا لم يحضر المعترض الى المحكمة يلغى اعتراضه والمعترض على الاعلام الصادر ببناء على الاعتراض يسوغ له ان يطلب دواءه الدعوى في محكمة التمييز

(١٩١) ترى الدعوى المستأنفة ويحكم بها في ظرف شهر واحد بناء على تقرير احد الاعضاء

(١٩٢) يجب بعد قراءة التقرير ان يسمع قول المظنون به سواء كان محكوماً عليه او بريء الذمة مع المسئول بالمال والمدعي الشخصي والمدعي العمومي حسب الاصول المعينة في المادة (١٧٤) وذلك قبل ان يبدى الذات

الذي يقدم التقارير وسائر الاعضاء اراءهم

(١٩٢) ان الاحكام الواردة في المواد السابقة المتعلقة بعلائية المحاكمة وماهية الينات وصورت تنظيم اعلام المحكمة الاول القطعي وامضائه والمحكم بمصاريف الدعوى وتعيينات الجزاء هي شاملة ايضاً للاحكام الاستثنائية

(١٩٤) اذا عدلت محكمة الاستئناف الحكم وبدلته من اجل ان مادة الدعوى ليست من قبيل فعل المنفعة ولا القباحة فتنبع المعارضة ايضاً بحق المحكوم عليه واذا ادعى هو بشيء من التضمينات فننفي بها المحكمة ايضاً

(١٩٥) اذا نقضت محكمة الاستئناف الحكم الصادر لكون مادة الدعوى المدعى بها من نوع القباحة ولم يستدعي المدعي الشخصي والمدعي العمومي والمظنون به نقل الدعوى الى المحكمة العائدة اليها الدعوى فتحكم اي محكمة الاستئناف بالجزاء والتضمينات ايضاً اذا وجد ادلاؤها

(١٩٦) اذا انقضى والغي الحكم الصادر لكون مادة الدعوى من الافعال المستلزمة للجازاة الارهابية فان محكمة الاستئناف تصدر امراً بتوقيف المتهم موقفاً او غير موقت بحسب مقتضى الحال وتحويل اجراء تحقيقات الى المستنطق الكائن لديها على انها هي تنظر في الدعوى

(١٩٧) اذا نقض وابطال الحكم الصادر بدعوى خطأ وزلات تقضي بنقض المحكم نظراً لاصول المحاكمة في محكمة الاستئناف تحكم باصل الدعوى

(١٩٨) يسوغ للمدعي الشخصي والمظنون به والمدعي العمومي والمسئول بالمال ان يستدعوا رومية الحكم الاستثنائي بصورة التمييز

الباب الثاني في المحاكم المأمورة بروية الجناية

الفصل الاول

(١٩٩) على معاون مدعي العمومي الموجود لدى محكمة اللواء الابتدائية ان يهيء ويرتب العمل في مدة خمسة ايام اعتباراً من يوم اخذ الاوراق المودعة اليه، ويجب احكام المادة ١٢٨ او ١٢٠ وان ينظم من بعد ذلك تقريره في مدة خمسة ايام على الكثير ويسوغ للمدعي الشخصي والمظنون في مدة الايام العشرة المذكورة ان يعرضها امامها كتابة بشرط ان لا تكون سبباً لتأخير التقرير

(٢٠٠) ان الهيئة الاتهامية المخصوصة المشكلة من ثلث ذوات ينتخبون من اعضاء محكمة اللواء الابتدائية لامل قراءة تقرير معاون المدعي العمومي واصدار قرار في نتائج مدعاه تجتمع كما دعت الحاجة اليها بطلب معاون المدعي العمومي او بامر رئيس المحكمة. وان الاعضاء الذين يكونون في الهيئة الاتهامية ليس لهم ان يبدوا رأياً في المحكمة اثناء محاكمة المتهم والا فيصبح حكم المحكمة ساقطاً معدوماً

(٢٠١) بعد ان يقدم المدعي العمومي تقريره يلزم ان يقدم المدعي رئيس المحكمة الهيئة الاتهامية لاصدار القرار بشأن التقرير المذكور واذا تعذر ذلك في الحال فيصير في مدة ثلاثة ايام منذ تقديم ذلك التقرير والهيئة مجبورة على اتمام المأمورية

(٢٠٣) اذا كانت مادة الدعوى مما ياول الى محكمة التمييز راساً
فعلى المدعي العمومي ان يطلب احالتها حالاً الى المحكمة الموما اليها دون
انتظار اكمال التحقيقات ومن ثم تصح الهيئة الاتهامية مجبرة على احالة العمل
الى ذلك المرجع (١)

(٢٠٤) ينبغي ان تدقق الهيئة الاتهامية في غير الحال المذكورة في
المادة السابقة في ما اذا وجد دليل او امانة تدل ان المظنون بوارتكب فعلاً
يعد بحسب القانون جنابة ام لم يوجد واذا وجد ذلك فهل هو قوي* ليصلح
ان يكون مداراً للاتهام ام غير قوي

(٢٠٤) على كاتب الضبط ان يقرأ بحضور الهيئة الاتهامية والمدعي
العمومي ايضاً كل الاوراق التي تتعلق بالدعوى ومن بعد قراءتها يقدم الى
الهيئة الاوراق المذكورة مع المذكرة المقدمة من المدعي الشخصي بحق
المظنون بـ

(٢٠٥) لا يلزم ان يجلب المدعي الشخصي والمظنون بـ والشهود لدى
الهيئة الاتهامية مطلقاً .

(٢٠٦) بعد ان يسلم المدعي العمومي ورقة ادعائه المصاة الى الهيئة
الاتهامية يلزمه ان يخرج مع كاتب الضبط من ناديتها

(٢٠٧) على الهيئة الاتهامية ان تستمر على المذاكرة بالاعتزال التام
عن كل احد خارج عنها مطلقاً

(٢٠٨) ان الهيئة الاتهامية تنظم مضبطة تودعها مذاكرة القرار
الصادر في الجرائم المشتركة التي تبلغت اوراقها سوية

(١) ورد امر من نظارة العدلية الجلية بتاريخ ١٢ صفر سنة ١٢٩٧
بالة ان لا تعلق لهذه المادة بالانعال الجرمية التي يرتكبها عامة الناس وانما
هي منحصرة في دعاوى الخفجة والجنايات التي يرتكبها المحكام او هيئة المحاكم اذ
ان الاتهام بذلك عائد لمحكمة التمييز فقط

تجري الحركة وفقاً لحكام المواد (٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥) وإذا لم يرسل إلى محكمة القضاء الابتدائية على الهيئة المذكورة أن توفق حركتها على المادة (٢١٢) وإذا كان المظنون به موقفاً وكانت جنحة مما يجعل أن يستلزم جزاء الحبس فيبقى في السجن إلى أن تتم المحاكمة .

(٢٢٢) إذا قدر أن المظنون به يرسل إلى محكمة الجنايات فلا بد للمدعي العمومي من تنظيم ورقة اتهام يذكر فيها : أولاً تفصيل ماهية الجرم المبني عليه الاتهام . ثانياً بيان الأسباب والأحوال المحتملة لتعظيم الفعل والجزاء أو تخفيفها وذكر اسم المظنون به وحاله ويلزم في ختام ورقة الاتهام أن تجعل خلاصة الكيفية على الوجه الآتي بناءً عليه حيث أن فلاناً هو الفاعل لقتل كذا أو سرقة كذا أو جناية كذا قد وقع اتهامه

(٢٢٣) يلزم أن يبلغ المتهم مضبطة الهيئة الاتهامية وورقة اتهام المدعي العمومي وأن يعطي صورتيهما أيضاً

(٢٢٤) يجب أن يرسل المتهم من محل توقيف الهيئة الاتهامية الكائن فيه إلى محل توقيف المحكمة التي سيجام فيها . وإذا كانت محكمة اللواء الابتدائية أو محكمة الاستئناف وذلك في برهة أربع وعشرين ساعة اعتباراً من وقت التبليغ

(٢٢٥) إذا لم يكن قد قبض على المتهم أو لم يثبت وجوده البتة فالمعاملة اللازمة تجري غنياً على الوجه الذي يذكر في الفصل الثاني من الباب الرابع

(٢٢٦) ينبغي أن يخبر المدعي العمومي قائمناي الاقضية سواء كان القضاء الذي فيه للمتهم محل إقامة معلوم أو القضاء التابع له محل وقوع الجرم بصور المضبطة من جانب الهيئة الاتهامية في صدد إرسال المتهم إلى محكمة اللواء الابتدائية أو إلى محكمة الاستئناف

(٢٢٧) أن المظنون به الصادر من أجله قرار الهيئة الاتهامية بأن لا يوجد

شيء يوجب ارسالة الى محكمة اللواء الابتدائية او الى المحكمة الاستئنافية لا يسوغ ان يرسل الى المحكمة لاجل تلك الدعوى ما لم تضم قرائن جديدة على نهجهم

(٢٢٨) مما يعقد قرائن جديدة وقوع الشهادة وظهور جرائد الضبط وسائر الاوراق التي من شأنها تقوية الدلائل المعدودة ضعيفة في مضبطة الهيئة الاتهامية او تكون مداراً لزيادة الوقوف على واقعة الحال بحيث توجب اظهار الحقيقة

(٢٢٩) يجب على مأمور ضابطة العدلية او المستنطق في مثل هذه الحال المتقدم ببيانها ان يجعل ارسال الاوراق وسائر الدلائل الظاهرة الى المدعي العمومي وعلى رئيس المحكمة المكلفة برؤية الجناية ان يعين بناء على ادعاء المدعي العمومي مستنطقاً يتولى اجراء التحقيقات الجديدة ولكن للمستنطق قبل ارسال الاوراق المار ذكرها الى المدعي العمومي ان يصدر عند الحاجة مذكرة احضار او توقيف وقت لاجل المظنون به المطلق سبيله بقنصى احكام المادة (٢١١)

(٢٣٠) على المدعي العمومي ان يبعث في كل شهر الى مدعي المحكمة الاستئنافية العمومي دفترًا مشتملاً على بيان دعاوى الجناية او الجنحة والقباحة التي تعرض للهيئة الاتهامية

(٢٣١) اذا اعتبر المدعي العمومي لدى المحكمة الاستئنافية الجرائم المذكورة بدفاتر الجنحة والقباحة اعظم مما هي مكتوبة يسوغ له في برهة خمسة عشر يوماً من تاريخ اخذه الدفتر ان يامر بجلب الاوراق المتعلقة بتلك الجرائم اليه ويلزمه في اثناء مثل هذه المدة المذكورة ايضاً اعتباراً من تاريخ تسليمه الاوراق ان يكتب الى الهيئة الاتهامية مطالعة وادعاء وعلى الهيئة ان تصدر قراراً في مدة ثلاثة ايام

الفصل الثاني

في رؤساء المحاكم المكلفة برؤية الجنايات

(٢٢٢) ان لرئيس المحكمة المكلفة برؤية الجنايات مطلق الاذن في الاعتماد على رايه واستعمال ما امكن من الرسائل التي بحسبها مداراً لاثبات الحق على ان للقانون في شرفه ضماناً ضيقاً على ان يحسن استعمال هذا الاذن

(٢٢٣) يسوغ لرئيس المحكمة ان يجلب الاشخاص والاوراق والاشياء التي يعلم انها تكون مداراً لاثبات حقيقة الحال اذا كان تبين له ذلك من افادة المتهم او الشهود حتى ان الاشخاص الذين يحملون بارسال مذكرة احضار لا يحملون بل تكون افادتهم من قبيل المعلومات

(٢٣٤) للرئيس ان يع وبرد الاشياء التي لا فائدة منها للمحكمة في نتيجة الدعوى بل تقتضي المباحثات على غير طائل

الفصل الثالث

في وظائف المدعين العموميين لدى المحاكم المكلفة برؤية الجنايات

(٢٢٥) يقيم المدعون العموميون الدعوى باسمهم على المتهمين حسب الاصول المبينة في فصل الاتهام بقتضى النسخة فقط الواردة في مضبطة الاتهام او يوعزون الى معاونيهم باقامة الدعوى واذا اقاموا الدعوى على المتهم خارجاً عن مضبطة الاتهام ففضلاً عن انها تعد (اي الدعوى) سافطة يسوغ للمتهم ان يقيم عليهم دعوى الاشتكاء على المحاكم

« ٢٢٦ » يجب على المدعي العمومي حالما يأخذ أوراق الدعوى ان
يصرف اهتمامه لانعام المعاملات الابتدائية واتخاذ الوسائل الممكنة من اجراء
المحاكمة في يومها المعين

(٢٣٧) يحضر المدعي العمومي اثناء المحاكمة ويدعي باجراء المجازاة
القانونية حق المتهم ويكون وقت تعريف الحكم ايضاً
(٢٣٨) على المدعي العمومي ان يعرض خطاً بقوة القانون ما
يستنسب من الاخطارات والافادات في جاب الدعوى الواقعة وعلى المحكمة
ان تضع هذه الاخطارات موضع البحث والمذاكرة

(٢٣٩) يجب ان يمضي المدعي العمومي اخطاراته وافاداته الخطية
وكذا الافادات الواقعة خلال المحاكمة فقد يلزم تقيدها في جريدة الضبط
التي يتخذها الكاتب وان يمضي « وايضاً » والقرارات التي تصدر بناء على ذلك
يجب ان يمضيها الرئيس والكاتب

« ٢٤٠ » اذا رفضت المحكمة الاخطارات والافادات التي ترد من
المدعي العمومي اثناء المحاكمة لا يسوغ تاخير المحاكمة ولا تاخير الحكم بها ولكن
يكون للمدعي العمومي بعد الحكم ان يطلب تمييز قرار عدم القبول

« ٢٤١ » يكون جميع ماموري ضابطة العدلية والمستنطقين تحت
نظارة مدعي عمومي محكمة الاستئناف . ثم يكون تحت نظارته ايضاً مامورو
الادارة الذين لهم تعلق بالمحاكم على ما في المادة التاسعة من هذا النظام في
ما يخص بجهة العدلية من ماموريتهم

« ٢٤٢ » اذا وقع تقصير ونكاسل من ماموري ضابطة العدلية
والمستنطقين الذين في المحاكم الابتدائية والمحكمة الاستئنافية بالنظر الى الامور
المكلفين بها فعلى مدعي المحكمة الاستئنافية العمومي ان ينبههم على سبل
الاخطار ويقيده اخطاراته في دفتر مخصوص

« ٢٤٣ » اذا تكرر وقوع التقصير والنكاسل فنبعث الكيفية الى المحكمة

وفي نستحضر من سبق ذكرهم في المادة السابقة بصورة مخصوصة وتنصح لهم
باجراء الدقة من الامور المكلفين بها وبغرمون باداء المصاريف المسببة
عن ذلك

(٢٤٤) اذا تكر نقصير المامورين مرة اخرى قبل مضي سنة واحدة
من تاريخ الاخطار المفيد بالدقتر فيحسب نقصيرهم مكرراً
(٢٤٥) يسوغ لكل من المدعين العموميين لدى محكمة اللواء
الابتدائية والمحكمة الاستئنافية في الاحوال الماذون لهم فيها ان يباشروا
مامورية ضابطة العدلية او مامورية المستنظفين ان يحول الوظائف المتعلقة
به الى المدعي العمومي الموجود بالقضاء المجاور لموقع الجرم او للمستنطق
او لمحكمة القضاء الابتدائية . على ان جواز اصدار مذكرة الاحضار والتوقيف
تكون مستثناة

في اصول محاكمة الجنايات

(٢٤٦) بعد ان تتم الهيئة الانتهائية المظنون بولا بد من ارسال
الاوراق والاشياء المتعلقة بالدعوى الى المحكمة في رهة اربع وعشرين ساعة
على الكثير

(٢٤٧) ابتداء مدة الاربع والعشرين ساعة المذكورة في المادة
السابقة يكون منذ تبليغ قرار الاتهام الى المتهم

« ٢٤٨ » يجب ان يجلب المتهم الى المحكمة بعد مضي اربع وعشرين
ساعة على الكثير من تسليم الاوراق الى قلم المحكمة ويكلف الجواب

(٢٤٩) يلزم ان يكلف المتهم باختيار وكيل لمعاونته في المدافعات
واذا لم يختار هو وكيلاً فلا بد للمحكمة من ان تعينه في الحال واذا لم يعين

وكيل فالمعاملات التي تقع تعد كأنها لم تكن . وإذا عين المتهم وكيلًا فيكون انتخاب المحكمة كالمعدوم وإما المعاملات التجارية في حال عدم الانتخاب فتكون معتبرة (١)

(٢٥٠) الوكيل الذي يعينه المتهم أو المحكمة يلزم أن يكون من وكلاء الدعاوى الملازمين المحكمة ويسوغ للمتهم أحيانًا أن يختار أحد أقاربه أو أحيائه وكيلًا عنه ونسحق المحكمة في ذلك يكون من قبيل الفرق المخصوص به

(٢٥١) يلزم المحكمة أن تبلغ المتهم أنه إذا حسب نفسه محققًا بادعاء نقض قرار الاتهام يجب عليه أن يدعي في مدة خمسة أيام وإذا أهمل الادعاء في المدة المذكورة فلا تسمع دعواه بعد ذلك . ثم لا بد في ورقة الضبط أن يذكر بأنه أحرقت أحكام هذه المادة والتين قبلها أيضًا ولا بد من أن يعضيها كاتب المحكمة والمتهم وإذا تعذر على المتهم أو لم يرد أن يعضي فتصرح الكيفية فيها

(٢٥٢) إذا لم تبلغ الكيفية إلى المتهم بموجب المادة السابقة وسكت عن دعوى النقص فلا يقع خلل في حق ادعائه حتى أنه بعد القرار القطعي يسوغ له استعمال هذا الحق

(٢٥٣) إذا كان للمدعي العمومي ادعاء على النقص يجبر على يأنه في مدة خمسة أيام اعتبارًا من تاريخ طلب الجواب منه عن ذلك وبعد انقضاء هذه المدة لا يجوز له الادعاء جريًا على المادة (٢٥١)

(٢٥٤) يوجه ادعاء النقص على مضبطة الاتهام الصادرة من الهيئة الاتهامية بناء على الأسباب الأربعة الآتية وهي . أولاً عدم صلاحية المحكمة ثانيًا كون النعل المدعى به غير معدود من نوع الجناية قانونيًا . ثالثًا عدم

(١) صدر أمر بتاريخ ١٩ رجب سنة ١٢٩٧ مآلة أن المحامي المعين بمقتضى هذه المادة يلزم أن يكون فخرًا أي بلا اجرة

استماع تقرير المدعي العمومي . رابعاً كون عدد أعضاء الهيئة الاتهامية المصدر المحكم اقل من القدر القانوني

(٢٥٥) يلزم ان تسلم ورقة ادعاء النقص الى كاتب المحكمة ومن ثم يجب ارسالها الى رئيس المدعين العموميين الكائن ادى محكمة التمييز وهذه المحكمة تنضي بالادعاء المذكور مقدماً على ما سواه من الدعاوى

(٢٥٦) اذا كانت دعوى النقص قبل الدخول في المحاكمة فيجب ان يوقف في التحقيقات عند حد المحاكمة وترك الابتداء بها . واذا كانت بعد اجراء المعاملات المذكورة في المادة (٢٥١) وبعد انقضاء المدة فيلزم اجراء المحاكمة بلا تاخير وحيداً لترفع دعوى النقص الى محكمة التمييز لدى صدور المحكم من محكمة الجناية

« ٢٥٧ » يسوغ للوكيل ان يخالف المتهم كل حين ويطلع على جميع الاوراق دون ان ينقلها الى محل اخر حتي لا يقع خلل في التحقيقات (٢٥٨) اذا وجد شهود خارج المكان الكائنة في محكمة الجناية عدا الشهود الذين سمعت شهادتهم فالمحكمة تعهد الى مستنطق اللواء الكائنين فيو باخذ تقاريرهم وبعد ان يضبط المستنطق تقاريرهم يضعها ضمن ظرف ويبعث بها مخنومة الى كاتب المحكمة الاول

(٢٥٩) الشهود الذين لم يحضروا بانتداب المحكمة المكلفة برؤية الجنايات ولم يوردوا معذرة صحيحة او الذين يحضرون ويستنكفون عن اداء الشهادة بما يكون ادى محكمة المحل الكائنين فيو ويجب تاديبهم وفقاً لاحكام المادة الثامن

(٢٦٠) يسوغ لكلاء المتهمين ان ياخذوا صور جميع الاوراق المتعلقة بالدعوى التي بحسبونها مدار الدفعة ولكن مصاريفها تكون عائدة عليهم الا جرائم الضبط المتعلقة بتحقيق الجرم مع امادات الشهود الخطية تعطى معها صورة واحدة فقط مجاناً وان تعدد المتهمون

(٢٦١) اذا اعطي من اجل جرم واحد عدة اوراق اتهامية لاشخاص متعددين فيامر رئيس المحكمة بجمع مثل هذه الاوراق وضما بعضها الى بعض بناء على طلب المدعي العمومي راساً

(٢٦٢) اذا كانت احدى اوراق الاتهام تتضمن عدة جرائم غير مشتركة فيسوغ للمدعي العمومي ان يدعي باجراء محاكمة واحد من المتهمين او عدة منهم بدائة ذي بدىء ويسوغ للرئيس ايضاً ان يامر بذلك

الفصل الخامس

في بيان المحاكمة والحكم والتنفيذ

القسم الاول

في المحاكمة

« ٢٦٣ » ياتي المتهم الى المحكمة غير مفيد ولكي لا يكون قادراً على الفرار يجب ان يرافق بمندار كافٍ من الضبطية ويلزم ان يسأله الرئيس عن اسمه وشهرته وسنة ومهنته ومحل اقامته ومولده

(٢٦٤) يجب على الرئيس ان ينذر وكيل المتهم بعدم التكلم بشيء بخجل براحة ضميره وحرمة القانون وان يبين الحال كمال الادب والاعتدال (٢٦٥) ينبغي للرئيس ان ينبه المتهم الى امعان النظر في الاوراق المتلوة ويامر كاتب الضبط ان يقرأ علناً مضبطة الهيئة الاتهامية وورقة الاتهام المقدمة من المدعي العمومي ايضاً

(٢٦٦) بعد تلاوة ما تقدم يفهم الرئيس المتهم ما ك ورقة الاتهام

المقدمة من المدعي العمومي وبخطبة بقوله (تتهونك بانك فاعل هذا
الجرم فانظر كيف يثبتون فعلك ايضاً) وعلى ذلك فالمدعي العمومي يشرح
ويوضح الشأن الباعث على اتهام المتهم ثم يبرز ورقة الشهود الذين يجب
جلهم وسماع شهادتهم بناء على استدعائهم وإفادتهم واستدعاء وإفادة مدعي
الحقوق الشخصية والمتهم ايضاً فيقرأها كاتب الضبط جهراً

ويمكن ان يذكر في هذه الورقة اسماء الشهود الذين يكون المدعي العمومي
او المدعي الشخصي قد عرف المتهم باسمائهم وصنائعهم ولما كن سكاكهم تعريفاً
خطياً بفعل مثله المتهم المدعي العمومي قبل استماع شهادة الشهود بربع
وعشرين ساعة على الاقل وذلك لا يكون مانعاً من صلاحية الرئيس
المستفاد بموجب المادة (٢٢٤)

ثم للمتهم او المدعي العمومي ان يعترض على استماع الشهود الذين لم
يعرفوا كتابة او عرفوا تعريفاً غير صريح كما ينبغي . وفي الحال يصدر قرار
المحكمة في ما اذا كان الاعتراض الواقع جديراً بالقبول او لا

(٢٦٧) ان الرئيس يأمر الشهود بان يدخلوا الحجرة المعينة لهم
بدائرة المحكمة ويحظر عليهم الخروج منها وله عند الضرورة ان يتخذ التدابير
الاحتياطية منعا للشهود ان يباحث بعضهم بعضاً قبل اداء الشهادة بخصوص
الجرم الواقع والمتهم به

(٢٦٨) ان الشهود يؤدون الشهادة فرداً فرداً على حسب ترتيب
المدعي العمومي وقبل تاديتها ويحلفون بانهم ينطقون بالحق لا عن خوف
وخشية ولا عن هوى وخصومة بل يبنون الحقيقة بدون زيادة ولا نقصان
والشهادة المودعة من قبل تخليف الشاهد على الصورة المتقدم بيانها تعد
كلساقت المعلوم

والرئيس يسأل الشهود عن الاسم والشهرة والعمر والمهنة ومحل السكنى
الدائم او الوقتي وعما اذا كانوا يعرفون المتهم او لم يعرفوه قبل وقوع الجرم

المذكور في وقت الاتهام وهل يدلون اليه او الى المدعي الشخصي بشيء من
صلات القرابة ام لا وان كانوا من ذوي قرابة فما هي درجة القرابة وهل
كانوا في خدمة المتهم او المدعي الشخصي ام لا ومن بعد كل ذلك يؤدون
الشهادة شفاهاً

(٢٦٩) ان رئيس المحكمة يامر الكاتب ان يضبط ما يمكن ان يظهر
من الزيادة والتقصان والتغيرات والتبدلات بين شهادات الشهود وافاداتهم
المعاصرة . والمدعي العمومي والمتهم ايضاً ان يطلبوا من الرئيس ضبط ما
تقدم ذكره

(٢٧٠) عند ختام شهادة الشاهد يسأل الرئيس هل يريد بالمتهم
الذي شهد بحق المتهم الحاضر في المجلس . ثم يسأل المتهم ان كان له ما يجيب
عما شهد به عليه ام لا

ولا ينبغي ان يقطع الشاهد الكلام اثناء شهادته الا انه يسوغ للمتهم او
وكيله او المدعي العمومي او الشخصي بعد اداء الشهادة ان يسالوا الشاهد
بواسطة الرئيس السؤال الذي يريدونه وان يقولوا في حق الشاهد او شهادته
ما يكون مداراً لدفع الدعوى . وللرئيس ان يطلب من الشاهد والمتهم كل
ما يراه لازماً من الايضاحات لاجل بيان الحقيقة الواقعة ويجدر بالاعضاء
ان يستاذنوا الرئيس في الناس الايضاحات المذكورة

(٢٧١) لا ينبغي للشاهد ان يبارح المجلس بعد اداء الشهادة ما لم
يوعز اليه الرئيس بالخروج

(٢٧٢) بعد سماع الشهود الذين يحضرهم المدعي العمومي ومدعي
الحقوق الشخصية يسوغ للمتهم ان يطلب استنشاء شهوده الذين يكون قد
اعطى دفترهم اولاً بناء على ان يشهدوا سواء كان بخصوص المجرم المبين في
ورقة الاتهام او يكونون ذا غرض واستقامة ومن اهل السيرة المحبذة
مصاريف جلب الشهود واجرتهم تعود على المتهمين الذين استدعوا

جلهم غير ان من يسميهم ويرى المدعي العمومي لزوم جلبهم لاثبات حقيقة الحال فصار يفهم تكون مستثناة

(٢٧٣) . الشهود الذين لم قرابة مع المتهم او مع احد المتهمين المتعددین على ما سياتي تكون غير مسموعة وهم اولاً ابائهم واجدادهم . ثانياً اولادهم واحفادهم ثالثاً اخوتهم واخواتهم . رابعاً ذور القرابة الصهرية الذين هم في هذه الدرجة خامساً الزوج والزوجة ولو بعد الطلاق . سادساً المخبرون الناثلون المكافاة النقدية قانونياً

ومع ذلك فان شهادة الاشخاص المذكورين لا يستلزم سماعها نقض المعاملات الا اذا اعترض المدعي العمومي او الشخصي او المتهم على سماعها (٢٧٤) شهادة المخبرين غير الناثلين المكافاة النقدية قانونياً يجوز سماعها ولكن يلزم ان يكون للمحكمة علم بكونهم مخبرين

(٢٧٥) الشهود الذين يحضرهم المدعي العمومي او المتهم بدون ارسال اوراق جلب يجوز سماع شهادتهم في خلال المحاكمة وان لم يكونوا قد ادوا الشهادة الخطية اولاً ولكن يلزم على الاطلاق ان تكون قد ادرجت اسماؤهم في ورقة الشهود المار ذكرها في المادة (٢٦٦)

(٢٨٦) لا يجوز للشهود من اي طرف كانوا ان يتساءل ويتجاوب احدهم مع الآخر

(٢٧٧) بعد ان يشهد الشهود يسوغ للمتهم ان يتنفس اخراج اي من اراد منهم وتكرير حضور واحد او اكثر من اخرجوا وتجديد سماع شهادة كل منهم على حدة او بالمواجهة مع غيره . والمدعي العمومي ان يفعل ذلك ولرئيس المحكمة ايضاً ان يجري مثل هذه المعاملة راساً اي بلا طلب

(٢٧٨) يسوغ للرئيس قبل سماع شهادة احد الشهود او في اثناء سماعها او بعده ان يخرج المتهمين من المحكمة وان يبقى من اراد منهم لاجل ان يسأله عن بعض متعلقات الدعوى منفرداً او مجتمعاً مع غيره . ولكن

لا تسوغ المداومة على المحاكمة العسوية ما لم يعرف المتهم الامور التي جرت في غيابها ونتائجها المحاصلة

(٢٧٩) يسوغ للمدعي العمومي والاعضاء في اثناء المحاكمة ان يضبطوا ويحرروا ما يظهر لهم مهماً سواء كان في شهادة الشهود او في مدافعة المتهم بشرط عدم وقوع خلل في المباحثاة

(٢٨٠) ينبغي للرئيس في خلال الشهادة او بعدها ان يري المتهم جميع الاشياء والاوراق التي يمكن ان تكون مداراً لثبوت الجرم الواقع وان يسأل ان كان عرف هيئة الاشياء والاوراق ام لم يعرفها وعلى المتهم ان يجاوب عن ذلك بنفسه . وللرئيس ايضاً عند الحاجة ان يطلع الشهود على الاشياء والاوراق المذكورة

(٢٨١) اذا تبين من التدقيقات ان شهادة احد الشهود كذب فيسوغ لرئيس المحكمة ان يوقف هذا الشاهد في الحال بناء على طلب المدعي العمومي او الشخصي المتهم اوراساً اي بلا طلب . ثم ان للمدعي العمومي ان يجري في حق الشاهد الموقف وظائف ضابطة العدلية وكذا الرئيس او الذات الذي يعينه من الاعضاء فانه يباشر وظائف المستنطق وتدفع اوراق الاستنطاق الى الهيئة الاتهامية لاجل اصدار قرار بوضع الشاهد الموقف موضع المحاكمة او عدم وضعه

(٢٨٢) يسوغ للمدعي العمومي ومدعي المحقوق الشخصية والمتهم عند وقوع ما تقدم في المادة السابقة ان يطلبوا تأجيل الدعوى الى جلسة آتية وللحكمة ايضاً ان تفعل ذلك سواء كان بطلب او بلا طلب

(٢٨٣) اذا ابطأ احد الشهود المطلوبين بالحضور فللمحكمة بناء على طلب المدعي العمومي ان تسمع شهادة الشاهد الاول المذكور اسماً في دفتر الشهود قبل الابتداء بالمحاكمة وتؤجل رؤية الدعوى الى الجلسة الآتية (٢٨٤) اذا اجلت الدعوى الى الجلسة التالية بداعي عدم حضور

احد الشهود فصار يف الجلب مع مصاريف محبي وذهاب سائر الشهود وغيرها من المصاريف المتعلقة بروية الدعوى بغرم بها الشاهد الذي لم يحضر . وبناء على طلب المدعي العمومي يلزم ان يذكر في ورقة القرار التي بموجبها علفت المحاكمة الى الجلسات الالية وجوب تحصيل المصاريف التجارية من الشاهد المذكور بالحبس عند الاقتضاء . وان يورفها بجلب الشاهد المذكور كرهًا لدى المحكمة لاجل الاستماع . ثم ان الشهود على اطلاق احوالهم اذا دعيت الى المحكمة ولم يحضروا او حضروا واستنكسوا عن حلف اليمين او عن اداء الشهادة فيترتب عليهم الجزاء المبين في المادة الثمانين (١)

(٢٨٥) يسوغ للشاهد ان يعترض على الحكم الصادر عليه في برهة عشرة ايام اعتبارًا من تاريخ تبليغ الحكم له او الى محل اقامته مع اضافة يوم واحد على مسافة كل مائة متر باعتبار البرهة المذكورة . ثم اذا تحقق ان تعذر حضوره الى المحكمة مبني على عذر مقبول او اثبت وجوب تخفيف الجزاء القدي المقضي به عليه فاعتراضه يكون مسموعًا

(٢٨٦) اذا لم يحسن المتهم او الشهود او احدهم التكلم باللسان الذي يتكلم به الآخرون فرئيس المحكمة يعين مترجمًا رسميًا يكون عمره لا اقل من احدى وعشرين سنة ويحلف انه يترجم واقع الحال وان لم يعين او يحلف نلى هذه الصورة فالمعاملات التي تجري تنزل منزلة المعدوم ويسوغ للمتهم والمدعي العمومي بعد ايضاحها الاسباب ان يردا الترجمان المعين والمحكمة تصدر قرارًا معجلًا في ما اذا كانت الاسباب التي يوضحانها حرية بالقبول اولا . ولا يسوغ انتخاب الترجمان من الشهود واعضاء المحكمة حتي ولورضي المتهم والمدعي العمومي وان اخبر منهم فتكون المحاكمة في حكم الساقط المعدوم

(٢٨٧) ان كان المتهم اخرس او اطرش ولا يحسن الكتابة فالرئيس

(١) والصواب المادة ٧٥ كما يستفاد من محررات عليه وردت في ذلك

يعين للترجمة بلا طلب من تكون له ملكة ممتازة عن غيره في مبادلة الافكار مع ذلك منهم . والشهود المحرس والطرش تجري في حقهم هذه الصورة وسائر الشروط المذكورة في المادة السابقة متعلقة بالانتخاب هي في هذا الخصوص ايضاً . ولهم او الشاهد الاطرش والاخرس ان كان بحسن الكتابة فالائلة التي تلقى عليه بحرها كاتب الضبط على صحيفة يدفعها اليه وهو يورد الجواب خطأ والائلة الموردة مع الاجوبة يقرأها كاتب الضبط في المجلس

(٢٨٨) اذا تعدد المتهمون فترئيس المحكمة يعين اياً منهم يلزم حضوره اولا لدى المحكمة وان وجد فيهم ذو خلطة بالتهمة اكثر من سواه فيبدأ به ويجري استنطاق واخذ جواب كل منهم على حدة

« ٢٨٩ » بعد ان يصير استماع الشهود وتلقى الائلة والاجوبة المترتبة على شهادتهم المؤداة يكون للمدعي الحقوق الشخصية او وكيله والمدعي العمومي ان يوضح بالتفصيل ادلتهم المؤيدة للتهمة الواقعة وللمتهم او وكيله ايضاً ان يورد الجواب والمدعي الحقوق الشخصية والمدعي العمومي ايضاً ان يوردا جواباً على اجوبة هؤلاء وبكل الاحوال يبقى حق التكلم اخيراً للمتهم او وكيله ومن بعد ذلك يعلن الرئيس ختام المحاكمة

(٢٩٠) بعد ان يعلن الرئيس ختام المحاكمة على ما في المادة السابقة يخلو هو والاعضاء في حجرة المذاكرة ويدققون النظر في ورقة الاتهام واوراق انضبط وادعاءات ومداءات المدعي العمومي والمدعي الشخصي وللمتهم واصل المادة وفروعها ثم تنظم خلاصة الدعوى وبعد ان تقر المواد التي ينبغي السؤال عنها يجمع الرئيس اراء الاعضاء في كون المتهم فعل الفعل المدعى به او لم يفعل فان حكم عليه بانه فعل فلا تجب المذاكرة حالاً في مجازاته على ان المحكم على المجرم بالاكثرية يكون باتفاق ثلثي الراء

القسم الثاني في الحكم والنفذ

(٢٩١) يجلب الرئيس المتهم لدى المحكمة وكاتب الضبط يقرأ حكم المحكمة بحضور المتهم

(٢٩٢) اذا حكم بان المتهم غير مجرم فالرئيس يوضح ان ذمة المتهم قد برئت من لتهمة المنسوبة اليه وان لم يكن موقفاً اسبب آخر فيكتب في المحال اعلام اطلاقه ومن بعد ذلك تسمع المحكمة دعاوى تضمينات الجانبيين ومدافعاتهم في ذلك وافادات المدعي العمومي المتعلقة بما هالك وتحكم بقتضي الابحاث مع ما فيه يسوغ للمحكمة اذا استنسبت ان تعين احد الاتضاء لاجل الاستماع للطرفين والاطلاع على سنداتها وعرض الكيفية بموجب تقرير للمحكمة وعند ذلك يسرع للطرفين والمدعي العمومي ان وضحا لاحتظانها للمحكمة مرة اخرى . ويجوز للمتهم الذي يكون برئت ذمته ان يدعي تضمينات ياخذها ممن اخبروا عنه لاجل افتراءهم عليه ولكن لا يجوز قامة دعوى افتراء وتضمين على اموري الحكومة من جرى ما هم مكرهون على ايراده من الاخبارات التي اخذوا عنه اعلامات متعلقة بالجرائم وفقاً لما موريتهم ومع ذلك فانه عند الاقتضاء تجوز الشكوى عليهم من باب الشكوى على المحاكم ويلزم المدعي العمومي بناء على طلب المتهم ان يعرفه الذين اخبروا عنه

(٢٩٣) دعاوى المتهم التضمينية الواقعة على الذين اخبروا عنه او على المدعي الشخصي او الواقعة من المدعي الشخصي على المتهم او المحكوم عليه تعرض للمحكمة التي رات اصل الدعوى الجزائية . ويلزم في اقامة دعوى المدعي الشخصي التضمينية ان تقام قبل صدور الحكم في دعوى الجناية ودعواه

التضمينات بعد لا تكون مسموعة . وكذلك دعوى التضمينات التي تقام من قبل المتهم على المخبر يجب ان تكون قبل صدور الحكم في مادة الجناية والا اذا اقيمت بعد ذلك فلا تكون مسموعة هذا اذا كان المخبر معروفاً عند المتهم . اما اذا كان المتهم لم يعرف المخبر عنه الا بعد صدور الحكم في دعوى الجناية فلا يبطل حتى دعوى التضمينات بل ترى هذه الدعوى في المحاكم المختصة بالحقوق العادية . والذين لم يكونوا بصفة مدعين او مدعي عليهم بالنظر الى اقامة الدعوى ان كان لم دعاوى قضائية فلم ان يراجعوا بها بمحاكم الحقوق العادية

(٢٩٤) من برئت ذمته قانوناً من التهمة الموجهة عليه لا يجوز اتهامه وتوقيفه مرة اخرى من اجل التهمة المذكورة

(٢٩٥) اذا كان المتهم في حال تبرئه من تهمة قد علم باثناء المحاكمة بين ما ل اوراق ارزت او بين شهادة اديت انه مرمي بتهمة اخرى لا تعلق لها بالتهمة الموجهة اليه فالرئيس يعلن ان المتهم صار بريء الذمة من التهمة الاولى ويامر باجراء التحقيقات على التهمة الثانية وبناء على ذلك يرسله لاجل التهمة المحاللة الى الماستنطق بموجب مذكرة جلب واحضار له مذكرة توقيف جريباً على ص المادة (٨٦) ولكن اجراء هذه المعاملات يقيد بها اذا بين المدعي العدمي اثناء المحاكمة وجوب جعل المتهم تحت الاستنطاق والمحاكمة لاجل التهمة المحاللة

(٢٩٦) اذا حكم على المتهم بانه فاعل الفعل المدعي به عليه فالمدعي العدمي يقدم للمحكمة ورقة ادعاء تبين المجازاة ويقدم لها ايضاً المدعي الشخصي استدعاء استرداد الاموال والتضمينات

(٢٩٧) يسأل الرئيس المتهم هل له ما يقال من وجه الدفاع بخصوص ادعاء المدعي العدمي المتعلق بدرجة الجزاء ام لا . ولا يسوغ للمتهم ووكيله ان يتصدوا للدفاع بحجة ان الفعل لا اصل له ولكن يسوغ لهما ان

يحتج بان الفعل لم يكن من الافعال المنوعة ولا يعد قانونياً من المجرام او
انه لا يستلزم المجازاة التي يطلب المدعي العمومي تعيينها او انه لا مساع لا عطاء
المدعي الشخصي تضمينات او ان التضمينات المطلوبة هي فاحشة

(٢٩٨) اذا كان الفعل المحكوم على المتهم بارتكابه من الافعال

غير المنوعة في قانون الجزاء فالمحكمة تقضي بعدم مسئولية المتهم

(٢٩٩) اذا كان فعل المتهم من الافعال المنوعة فالمحكمة تعين

وتحدد مجازاته القانونية عند نهاية المحاكمة ولو فهم من ذلك انه ليس من جملة

وظائفها وان كان عدة جنابات وجنحات واقعة معاً فتعين المجازاة المرتبة

وتكون بحسب الجرم المستلزم الجزاء الاثقل

(٣٠٠) سواء كان المتهم بريء الذمة او محكوماً عليه او غير مسئول

يجب على المحكمة ان تروى في دعوى التضمينات التي يقبها المدعي الشخصي

او المتهم وتحكم بها وتصرح بكميتها في الاعلام الذي تصدره في الدعوى

الاصلية او انها وفقاً للمادة (١٢) تعين احد الاعضاء مأموراً بسماع دعوى

الطرفين والاطلاع على ما لديها من الاوراق وهو يعرض للمحكمة بموجب

تقرير نتيجة تدقيقاته وان وجد اشياء موقوفة في المحكمة فهي تامر بردها على

صاحبها ولما اذا كان المتهم محكوماً عليه فلا يسوغ ردها ما لم يثبت صاحب

الاشياء الموقوفة ان قد مضت المهلة المضروبة للمحكوم عليه ليرفع استدعاء

التمييز اولا ان التمييز قد حصل والدعوى فصلت على وجه قطعي

(٣٠١) اذا ثبت ان المتهم معذور فالمحكمة تصدر اعلاماً في بيان

معذرتو حسب القانون

(٣٠٢) كل من اتهم والمدعي الشخصي الذي يحكم عليه انه غير محق

بالدعوى يكون ضامناً نادية مصاريف الدعوى المختصة بمحكمة والدولة

(٣٠٣) بعد اجراء المعاملات الميينة في المواد السابقة بخلاف الرئيس

والاعضاء في حجة المذاكرة ويبدون رأياً في حق ادعاء الطرفين ومدافعتهما

العصومي والمدعي الشخصي ان يقدم لائحة في مثل المهلة المذكورة . على ان لا تمنح المدعي الشخصي تكون منحصرة في حقوق الشخصية . ثم ان الحكم الصادر بوجوب اجرائه معلقاً على صدور قرار محكمة التمييز

(٢٠٨) اذا صدقت محكمة التمييز على اعلامات الجنايات التي رأتها فيجري حكمها في برهة ثلاثة ايام من تبليغها الى المدعي العصومي وما يكون من الاعلامات المذكورة متعلقاً بالاعدام يوضع موضع الاجراء بعد صدور الارادة السنية وفقاً للمادة (١٦) من قانون الجزاء الها يوتي

(٢٠٩) اذا اراد المجرم بان بعض امور فان احد اعضاء محكمة المحل الذي يجري فيه الحكم وكاتب الضبط ياخذان ويجريان تقريره (٢١٠) ان ورقة الضبط المتخذة في شان اجراء الحكم تنظم بمعرفة كاتب الضبط وكذا اتساع صورتها وامضاتها في ذيل قيد اء لام الحكم فانها بحريان بمعرفته في برهة اربع وعشرين ساعة ويعلق على هامش ورقته الضبط ايضاً اشارة الى كيفية تقيدها ويمضي بدليها . وعند وقوع ما يخالف المواد المذكورة يؤخذ من كاتب الضبط ايرتان عثمانيتان جزاء نقدياً . ويعتبر قيد ورقة الضبط هن معمولاً به كاصل بعينه

(٢١١) اذا تبين من مدلول بعض الاوراق والاشياء او من شهادة الشهود ان المتهم صار منها بجنايات اخرى غير الجناية المتهم بها وكان ما انهم به حديثاً من الجنايات المستلزمة مجازاة اشد من المجازاة التي تستلزمها الجناية الاولى او كان للمتهم شركاء في التهمة موقوفين فالمحكمة تامر وفقاً لاحكام هذا القانون باقامة الدعوى لاجل الجنايات الجديدة الموجهة على المتهم وبهاتين الصورتين يؤجل المدعي العصومي اجراء الحكم الصادر على المتهم بالمجاية الاولى حتى حين المحاكمة التي تجري في الجنايات الحديثة

(٢١٢) ان دفتر الاعلامات الصادرة من المحاكم الجزائية ومعبوداتها تحفظ جملة في خزانة اوراق المحكمة المتعلقة بها

الباب الثالث

في اصول تمييز الاعلامات

الفصل الاول

في الاحوال التي تستلزم نقض التحقيقات والاعلامات
(٢١٣) ان الاعلامات الصادرة في الدرجة النهائية بخصوص
الجناية والمجنحة والقباحة مع جميع المعاملات والتحقيقات المتقدمة في الدعاوى
المتعلقة بهذه الاعلامات يسوغ نقضها في الاحوال الآتي بيانها بناء على
الاستدعاء

المقرة الاولى

في الجنايات

(٢١٤) اذا حكم على المتهم وكان الحكم ذهول عن القانون ومخالفة
للسواء كان ذلك واقعاً في قرار الهيئة الاتهامية او في التحقيقات والمحاكمات
التجارية لدى محكمة الجناية او كان الذهول في اعلام الحكم عن احدى
المعاملات التي بموجب هذا القانون يستلزم عدم اجرائها نقض الحكم او في
عدة من المعاملات المذكورة فيجب نقض الاعلام وكذا يصير من الواجب
ايضاً نقض المعاملات التجارية بعد تاريخ وقوع السبب الاول الموجب
للقض

وكما ان عدم صلاحية المحكمة يستلزم نقض الحكم كذلك اذا اهل بيان

الراي سهوًا او ردًا على احد مطالب المتهم او المدعي العمومي او على عدة مطالب لما مقتضاها ان يستعمل كل منها ما اولا القانون من الحق والصلاحية فان اهل ما مر يستلزم النقص وان لم يكن في القانون تصريح بان عدم اجراء المعاملة المطلوبة موجب للنقص

(٣١٥) عند براءة ذمة المتهم يسوغ ان يدعي المدعي العمومي نقض الاعلام المتضمن الحكم بذلك ونقض ما حواه من المعاملات والتحقيقات بوجه التمييز ذلك لمجرد احسان مجرى القانون على شرط ان لا يطرأ خلل على حكم التبرئة

«٢١٦» اذا كان نقض الاعلام ناشئ عن كون الاجزاء المحكوم به هو غير المجازاة القانونية للحماية المظور فيها فيسوغ حينئذ للمحكوم عليه ان يدعي نقض الاعلام كما يسوغ للمدعي العمومي ان يطالب ذلك . واذا كان الحكم مبنياً على فقدان الاجزاء القانوني بداعي عدم المسؤولية الواردة في المادة (٢١٨) مع وجود مجازاة قانونية مترتبة على ذلك فادعاء النقص يعود الى المدعي العمومي

«٢١٧» اذا كان الاجراء المحكوم به في الاعلام هو الاجزاء الذي عينه القانون للحماية الواقعة فلا يحق لاحد الطرفين ابداً ان يدعي نقض الاعلام بحجة وقوع خطأ في ذكر عبارة القانون التي يتضمنها الاعلام الصادر

«٢١٨» لا يسوغ المدعي الشخصي مطلقاً ان يدعي نقض قرار التبرئة او اعلام عدم المسؤولية الا انه اذا كان محكوماً عليه بتضمينات زائدة على قدر المدعي والمحكوم له بالبراءة او بعدم التبعة فيكون للمدعي الشخصي حق الادعاء بنقض هذه الجهة فقط من الاعلام

الفقرة الثانية

في الجحقة والقباحة

(٣١٩) ان كينية النقص المار بوائها في المادة (٣١٤) جارية في الدعاوى المتعلقة بالجناية والجحقة والقباحة ايضاً
ويحق للشخص الذي تقام عليه دعوى جحقة او قباحة والمدعي العمومي والشخصي الادعاء بنقض جميع الاعلامات الصادرة قطعياً دون استثناء الاعلامات المتعلقة بالبراءة وعدم التبعة او المحكم غير انه اذا كان حكم براءة ذمة المتهم او بعدم مسئوليتو فلا تسوغ اقامة الدعوى عليه لسبب وقوع عدم الرعاية او الذهول في اصول المحاكمة الموضوعة تاميناً لمدافعة المدعي

(٣٢٠) ان حكم المادة (٣١٢) شامل للاحكام والقرارات الصادرة في الدرجة الاخيرة في المواد المتعلقة بالجحقة والقباحة
(٣٢١) اذا قدر ان محكمة التمييز ومحكمة الاستئناف او محكمة اللواء الابتدائية حكمت بنقض احدى المعاملات التخفيفية بسوغ لما ان تامر بتادية المصاريف الناشئة عن المعاملات المبتدئة حديثاً من قبل من تسبب في نقضها ان كان المستنطق او غيره من المأمورين الا ان هذا الامر يسوغ صدوره في النقص المترتب على اغلاط جسيمة وفي حق النقوض التي تقع بعد سنتين من تاريخ وضع هذا القانون موضع الاجراء

الفصل الثاني

في استدعاءات تمييز الاعلامات

(٣٢٢) ان الاعلامات المتعلقة بالجناية تميز راساً على صورة رسمية

بدون احتياج الى الاستدعاء ولما تميز الاعلام المتعلقة بالمنحة والسفاح
فهو متوقف على الاستدعاء. ثم ان استدعاء التمييز للاحكام الاعدادية
والتحقيقية المتعلقة بالسفاح والمنحة والاحكام التي تكون من هذا القبيل
صادرة في الدرجة النهائية بسوغ قبولة بعد صدور اعلام الدعوى القطعي.
والاستدعاء المتقدم في شأن تميز مثل هذه القرارات الاعدادية لا يرد
بما عي انها جرت بطلب واختيار المحكوم عليه. وحكم هذه المادة لا يشمل
الاحكام الصادرة في صلاحية المحكمة لان في هذه الحالة لا يجب انتظار
صدور الاعلام القطعي. وادعاء عدم الصلاحية في دعاوى الحماية هو ناع
للاحكام الكائنة في حق ادعاء الصلاحية المتعلقة بالسفاح والمنحة.

(٢٢٢) ان استدعاء التمييز لدعوى المنحة او السفاح يقدمه المحكوم
عليه الى كاتب المحكمة في مهلة ثمانية ايام اعتباراً من تاريخ تعريف المحكم
بعد ان يمضيه هو والكاتب. واذا لم يشاء المستدعي او لم يستطع امضاء
فيلقى عليه الكاتب اشارة الى الكيفية. ووفقاً لهذه القاعدة ايضاً يسوغ
لوكل المحكوم عليه ان يقدم مثل هذه الاستدعاءات ويجب حينئذ ان
تلتصق ورقة الوكالة بورقة الاستدعاء.

ان الاستدعاءات تقيد بدفترها المخصوص وهذا الدفتر يكون مباحاً
وفي الاصل مفتوحاً بحيث يسوغ لاي كان ان ياخذ عنه صورة ما يريد
من القيد.

(٢٢٤) اذا ادعى المدعي الشخصي او المدعي العمومي تمييز الاحكام
الصادرة نهائياً بخصوص المنحة او السفاح فيجب في استدعاءاتها ان تبلغ
الى المدعي عليه في مدة ثلاثة ايام بعد ان تقيد على الوجه المتقدم بيانه في
المادة السابقة. واذا كان المدعي عليه موقوفاً فان كاتب المحكمة يدرأ ورقة
استدعاء التمييز ويكلفه امضاءها وان لم يمكنه ان يمضيها فيشارفها الى
الكيفية وان لم يكن موقوفاً فتبلغ ورقة الاستدعاء بمعرفة المباشر الى المدعي

عليه نفسوا الى محل اقامته الذي وقع عليه اختياره هو. وفي هذه الحال يضاف الى المهلة المعينة يومان لكل مريامتر.

(٢٢٥) يلزم المدعي الشخصي الذي ادعى التمييز ان يربط بورقة الاستدعاء صورة اعلام الحكم مصدقة . ثم لا يسع ادعاءه ما لم يودع في المحكمة خمس ليرات عثمانية جزاء نقدياً ان كان الاعلام وجاهياً وليرتين ونصف ليرة ان كان غيبياً

(٢٢٦) ان المعفين والمستثنين من ابداع الجزاء النقدي هم . اولاً المحكوم عليهم في الجنايات . ثانياً المأمورون الذين يدعون لاجل ما يتعلق من المصالح بالادارة الملكية والاراضي والولايات الميرية . ولما الجراء النقدي في حق الاشخاص الخارجين عن قيد الاستثناء فهو عائد على من يظهر انه غير محق في دعوى التمييز . ثم ان من يحصلون من قبل الحكومة المحلية على ورقة الشهادة بان وبركوكهم اقل من نصف ذهب عثماني او ليس لهم ملك يستوجب شيئاً من الويركوا وانهم فقراء معدمون وقد ربطوا ورقة الشهادة المذكورة باوراق استدعائهم فهم معنون ايضاً من ابداع الجزاء النقدي لاجل استدعاء التمييز

(٢٢٧) لا يسوغ سماع الاستدعاءات التي يقدمها المحكوم عليهم بجزاء الحبس لاجل التمييز ما لم يثبت انهم بحالة الحبس او انهم اطلقوا بكفالة وعليه فيلزم ان تكون ورقة الحبس الرسمية وورقة تخلي النسيب بالكفالة مربوطة بورقة استدعاء التمييز الا انه اذا كان ادعاء التمييز مشتتاً عن عدم صلاحية المحكمة فنقول المستدعي في استدعائه انه محبوس في توقيف خاصة لمحل الكائنة به محكمة التمييز كاف لقبول استدعائه التمييز ومن يكونون مثل هؤلاء يسوغ لهم ان يقدموا استدعاء الى المدعي العمومي الاول الكائن لدى المحكمة المذكورة وبناء على اشارته ثقبلة ادارة الحبس

(٢٢٨) ان للمحكوم عليه او المدعي الشخصي ان يقدم الى كاتب

المحكمة المصدرة المحكم الطالب هو تمييزه لائحة مشتملة على الاسباب الموجبة
استدعاء التمييز ويكون ذلك اما عند تقديم استدعاء التمييز واما بعده
بمرور عدد ايام وعلى كاتب المحكمة ان يعطيه علماً وخبراً وان يسلم
اللائحة في الحال الى المدعي العمومي

(٢٢٩) يلزم المدعي العمومي بعد عشرة ايام على الكثير من تاريخ
تقديم استدعاء التمييز ان يرسل اوراق الدعوى الى نظارة العدلية مع ما
يوجد من عرائض المتداعيين

وعلى كاتب المحكمة المصدرة المحكم المطلوب تمييزه ان يتخذ دفترًا في
اوراق الدعوى دون ان ياخذ عنه رسم خرج ويربطه بالاعلام وان خالف
ذلك حكمت عليه محكمة التمييز باداء ثلاثة ذهبات جزاء نقدياً

(٢٣٠) ان نظارة العدلية ترسل الاوراق المار ذكرها الى محكمة
التمييز في مدى اربع وعشرين ساعة من حين وصولها اليها وتبلغ الكيفية
الى المأمور مرسل هذه الاوراق. وايضاً فيسوغ للمحكوم عليهم ان يرفعوا
بلا واسطة الى قلم محكمة التمييز عرضحالهم وصور الاعلامات مع صور
الاوراق الحاوية بيان الاسباب الموجبة استدعاء التمييز

(٢٣١) يلزم محكمة التمييز ان ترى الاستدعاءات المقدمة في المواد
المتعلقة باي نوع من الجناية والجنحة والقباحة بعد انقضاء المهلات في هذا
الفصل بشهر واحد على الكثير

(٢٣٢) محكمة التمييز تصدق او تنقض حكم الاعلام بلا حاجة
ماسة الى اصدار اعلام مخصوص في اول الامر بكون الاستدعاء مسبوعاً
او غير مسبوع

(٢٣٣) اذا نقضت محكمة التمييز اعلاماً صادراً في مادة متعلقة
بالجنحة او القباحة فتحول الدعوى الى المحكمة التي اصدرت الاعلام المنفوض
او الى محكمة غيرها مشاكلة لها في الدرجة

(٢٣٤) اذا نقضت محكمة التمييز اعلاماً صادراً في مادة جنائية فتجعل المعاملة وفقاً للاحكام الموردة في المواد السبعة الاتي بيانها ،

(٣٢٥) ان محكمة التمييز في دعاوى الجنايات تحول الاعلام الذي تكون قد نقضت على ما في المادة السابقة الى المحكمة التي تكون قد اصدرته او الى محكمة اخرى تساويها في الدرجة سواء كان النقص لسبب من الاسباب المذكورة في المادة (٢٥٤) او بناء على وقوع خطأ متعلق بالاحوال المستلزمة نقض الحكم . وان كان نقضه فاصراً على جهة حقوق شخصية فقط فتحواله الى محكمة الحقوق الاعيادية المتعلق بها . وان كان نقضه بداعي عدم الصلاحية فتحول الدعوى الى المحكمة العائدة هي اليها

(٢٣٦) اذا نقضت محكمة التمييز اعلاماً واقتضى الامر احالة الدعوى لكي تجعلها ان ترى في محكمة ابتدائية او استئنافية فبعد حصول قرار نقض الاعلام تقرر بذكره مخصوصة مرجع روية العمل ونبين الكيفية مصرحة بها في الاعلام الذي تصدره

(٣٣٧) اذا نقض اعلام واعيد الى المحكمة التي اصدرته فالتحقيقات الجديدة التي توبد وقتئذ لازمة لا يجوز اجراؤها بمعرفة المستنطقين الاولين

(٢٣٨) اذا حولت محكمة التمييز دعوى جنائية الى اية محكمة كانت فتلتزم تلك المحكمة ان ترى بنفسها الدعوى المحولة ولا يسوغ لها ان تحولها الى غير محكمة

(٢٣٩) اذا نقض واحيل اعلام وكان للمتهم شريك في تهمة الفعل المرتكب لم ينهم بعد فالمحكمة تعين مستنطقاً واحد معاوني المدعين العامين ولكل منها ان يجري التحقيقات اللازمة بحسب ما يورثه ويعطى اوراق التحقيق للمحكمة وهي بناء على الاوراق المذكورة تحكم بلزوم ارسال المحدثين شركاء في التهمة الى الهيئة الاتهامية او بعدم لزوم ارسالهم

(٢٢٠) اذا نقض الاعلام لاجل المحكم فيه بنزير الجزاء المعين قانوناً
لنوع الجرم فيصبح نوع الجزاء ودرجته وان كان نقضه مبنياً على سبب آخر
فالمحكمة حينئذ تجدد المحاكمة

ثم ان الحال التي تستلزم النقض اذا كانت تخل ببعض احكام الاعلام
المندرجة فيه فمحكمة التمييز تنقض حينئذ احكام الاعلام المخلة فيه فقط
دون ان تمس بقية

(٢٢١) المتهم الذي ينقض المحكم الصادر بحقه ويلزم تجديد محاكمته
لدى محكمة الجناية يبقى في حال التوقيف او الحبس ويرسل الى محكمة
الجناية المأمورة بمحاكمته

(٢٢٢) المدعي الشخصي الذي يظهر انه مبطل سواء كان في
دعوى الجناية او الجناية ينقض عليه باداء مصاريف الخصم الذي تحقق براءة
ذمته او ثبت عدم مسئوليته قانوناً مع اداء خمس ايرات عثمانية ايضاً من قبل
التضمين . وما عدا ذلك فيؤخذ للحكومة خمس ايرات عثمانية اخرى جزاء
نقدياً وان كان الاعلام غائباً فيؤخذ نصف هذا الجزاء النقدي لاشير وان
تبين في الدعوى الشخصية ان جانب الحكومة ليس بذى - قى فتعطى
التضمينات فقط

(٢٢٣) لجزاء المودع يرد على صاحبه بعد صدور اعلام التمييز
وذلك ان كان الاعلام منقوضاً بهذبة او كلة من اجل اي سبب كان .
والتصريح برد الجزاء النقدي في نص الاعلام وعدم التصريح سواء

(٢٢٤) اذا ردت الاستدعاء المقدم لاجل نقض احد الاعلامات
فصاحب هذا الادعاء لا يموغ له ان يعيد اقامة دعوى النقض في حق ذاك
الاعلام على الاطلاق

(٢٢٥) المحكم الناضي برد استدعاء النقض تعطى صورته من قبل
رئيس دائرة الجزاء لمحكمة التمييز ومن مبرزها الاول المدعي العمومي الاول

الكائن لدى محكمة التمييز وهذا يثبت بها الى نظارة العدلية ومن ثم ترسل الى المدعي العمومي الكائن لدى المحكمة التي اصدرت الاعلام المدعي نقضه (٢٤٦) الاعلام الصادر نهائياً اذا نقضته محكمة التمييز بالدفعه الاولى ووجب من جراء الاسباب الاولى تكرير تمييز الدعوى بحق الاعلام الصادر في الدفعة الثانية وكان المدعيان مجالهما الاولى عينها فمحكمة التمييز تشكل هيئة عمومية وتمحكم في الدعوى

واذا نقض الاعلام الثاني بداعي الاسباب التي اوجبها الاعلام الاول فعلى المحكمة المحالة اليها الدعوى ابتدائية كانت او استئنافية ان تتبع الاساس القانوني الذي اتخذته محكمة التمييز في اعلامها

(٢٤٧) ان المدعي العمومي الاول الكائن لدى محكمة التمييز اذا ارسل خبراً بناءً على امر قطعي خطي من نظارة العدلية الى دائرة الجراء بمحكمة التمييز بان قد وقع معاملات تحقيقية مخالفة للقانون او صدر اعلامات نظيرها فكما انها تنقض مثل هذه المعاملات والاعلامات فكذلك مأمور ضابطة العدلية والحاكم الذين يكونون قد اجروا ذلك بمسؤولية تحت طائلة المسؤولية على ما في الفصل الثالث من الباب الرابع لهذا الكتاب

(٣٤٨) اذا صدر من المحاكم الجزائية اعلام في الدرجة النهائية وكان خليقاً بالنقض فينبغي للمدعي العمومي الاول الكائن لدى محكمة التمييز ان يخبرها بالكيفية راساً وان لم يحصل الادعاء الواجب من قبل احد الطرفين بالكلية اثناء المدة المعينة دون ان يلتفت الى انقضائها وفي مثل هذه الحالة حتى لو نقض ذلك الاعلام لا يحق لاحد الطرفين ان يستفيد من ذلك النقض وبخالف ويعارض في اجراء احكامه

الفصل الثالث

في اعادة محاكمة دعاوى القباحة والمجنحة

(٢٤٩) يجوز استدعاء المحاكمة فيما لو نسب الى شخص جنابة قتل وحكم عليه بها ثم قام قرائن كافية في الدلالة على ان المدعى قتله هوسي . او فيما لو حكم على شخص بمجنحة او جنابة ثم تبين ان شخصاً اخر حكم عليه باعلام على حدته انه فاعل ذلك الجرم ولم يمكن تاليف الاعلامين معاً وكان اختلافهما دليلاً على براءة احد المحكوم عليهما او فيما لو ادعي بعد الحكم على واحد ممن كانت شهادتهم مسموعة في خلال المحاكمة وفضي على الشاهد بانه شهد شهادة كاذبة في تلك الدعوى او لو حكم على شخص بتجريد من حقوقه المدنية كلها او بعضها . وان كانت اعادة المحاكمة متسببة عن الشهادة الكاذبة فالشاهد المحكوم عليه بذلك لا تقبل شهادته في الدعوى نفسها

(٢٥٠) اعادة المحاكمة يرجع طلبها اولاً الى ناظر العدلية . ثانياً الى المحكوم عليه . ثالثاً بعد وفاة المحكوم عليه يعود الى ورثته وذوي قرباه ووكلائه بالصاية . وجواز اعادة المحاكمة المتعلقة بالمجنحة يكون فيما اذا كان الحكم على المحكوم عليه بالحبس فقط واما في الاحوال المتعلقة باعادة المحاكمة مطلقاً فان ناظر العدلية بناء على استدعاء الخصمين او عنواً بلا طلب يصدر امرأ بها الى المدعي العمومي الاول الكائن لدى محكمة التمييز وهو يتقدم الى دائرة الجنايات في اعادة المحاكمة . واستدعاء الطرفين اعادة المحاكمة بداعي تضاد الاعلامين اذا لم يجر في مدة ستين اعتباراً من تاريخ صدور الاعلام الثاني المتعذر توقيفه مع الاعلام الاول لا يقبل . وكذا ما يقع من هذا القبيل لاجل الشهادة الكاذبة فان مضي صحتان على تاريخ الحكم بكذب الشهادة لا يقبل ايضاً . واجراء الاطلاعات التي تطلب اعادة محاكمتها بحق تاخيرها بامر من

ناظر العدلية الى حين قرار محكمة التمييز وان وجدت هذه المحكمة لزوماً
لإعادة المحاكمة فمع حكمها في إعادة المحاكمة تأسر ايضاً بتأخير اجراء
الاعلامات

(٣٥١) اذا قبلت محكمة التمييز طلب إعادة المحاكمة ولم تكن الدعوى
مبحث يمكن الدخول في المحاكمة لاجلها فتجري محكمة التمييز التحقيقات بذاتها
او بالواسطة بحق اساس المصلحة وتجري مواجهة من يلزم استنطاقه وتصحيح
هويته (اي حقيقته شخصاً) وبالجمل فاتها تتخذ الوسائل التي تكون مداراً
لجلاء حقيقته الحال

واذا كانت الدعوى مبحث يمكن الدخول في محاكمتها وتبين مجال
لاجراء المحاكمة الوجاهية فيحكمة التمييز تنقض الاعلامات وترتب وتبين
الاشئلة الواجب الفاؤها على المتهم والمظنون بوقوعها الى المحكمة التي رأت
الدعوى ابتداء او الى محكمة اخرى تستسبها

(٢٥٢) اذا عذر حضور جميع من لم يدخل في الدعوى لدى المحكمة
ولاسيما اذا كان المحكوم عليهم توفوا او تغيبوا كلهم او احدثوا سقطت الدعوى
او الجزاء بمرور الزمان فلا تبني محكمة التمييز حاجة الى نقض الاعلام
وطائلة الدعوى الى محكمة اخرى بل تتولى بنفسها رؤية دعوى المادعين
الشخصيين ان وجدوا ودعوى المحكوم عليهم الذين توفوا بحضور الوكلاء
المعينين لكل منهم . وان تبين ان المتوفين قد حكم عليهم بتبرؤ حق فتتخذ
المحكمة هذا الحكم وتعيد حقوقهم وشرفهم

(٢٥٣) في الحال المبينة في المادة (٢٤٩) اذا عزي بالي شخص
جناية قتل وقام قرائن تكفيه على ان الشخص المدعى قتله هو هو وكان
الشخص المحكوم عليه في تلك الجناية باقية في قيد الحياة ايضاً والنجل المعزى
اليه غير معدود بجناية ولا جنة فالعمل حينئذ لا يتحول الي محكمة اخرى بل
يطلق سبيل ذلك الشخص المسموم الي العمل

الباب الرابع

في بيان بعض امور مفرعة على اصول المحاكمة

الفصل الاول

في بيان دعاوى التزوير

(٢٥٤) اذا وقع دعوى بتزوير الاوراق يجب بعد ابراز الاوراق المدعى تزويرها للمحكمة ان يضع كاتب المحكمة الامضاء والعدد (النومرو) على كل صفحة منها ثم يدفعها الى من ابرزها ليضفيها ان كان يحسن الكتابة وينظم ورقة ضبط مخصوصة حاوية بان الكيفية مع تفصيل احوال الاوراق المذكورة وان كان الشخص الذي ابرز الاوراق امضاها اولم يضمنها، وتحتفظ ورقة الضبط في قلم المحكمة وان قبل كاتب المحكمة الاوراق غير مراعية هذه المعاملة يؤخذ منه ليرتان جزاء نقدياً

(٢٥٥) اذا كانت الاوراق المدعى تزويرها مجتلية من احدى الدوائر الرسمية فعلى المأمور الذي يعطيها ان يضيها ويضع عليها العدد (النومرو) بموجب المادة السابقة وبان لم يراع هذه المعاملة اغرم باداء ليرتين جزاء نقدياً

(٢٥٦) لا بد في الاوراق المدعى تزويرها ان تمضي من جانب مأمور ضابطة العدلية ومن المدعى الشخصي او وكيله ان كانوا حاضرين ومن المظنون به ايضاً عند احضاره فان كان بين من مر ذكره من لم يرد اولم يستطع امضاءها فتذكر الكيفية في ورقة الضبط وعند وقوع افعال ونسحق في هذا الباب يؤخذ من كاتب المحكمة ليرتان جزاء نقدياً

(٢٥٧) ان الاوراق التي يدعى او يخبر عنها انها مزورة فحوز اقامة الدعوى عليها والاخبار بانها مزورة وان تكن قد اتخذت في وقتها اساساً لحكم ومعاملة رسميين

(٢٥٨) كل ورقة من الاوراق التي يدعى وبخبر انها مزورة عند اي ادارة او شخص وجدت يجبر حاملها على تسليمها واخذ سند بها بناء على الطلب الخطي المحاصل من المدعي العمومي او المستنطق والذين لا يسلمونها بسوغ حبسهم . وورقة الطلب والسند الماخوذ بها المذكوران بخلصان حاملها من المسؤولية تجاه صاحب الاوراق

(٢٥٩) الاوراق المسجلة الى قلم المحكمة للمقابلة والمطابقة يجب في حتمها اجراء المعاملة اللازمة للاوراق التي يدعى وبخبر بتزويرها جرمياً على احكام المواد الثلاث الآتية الذكر واذا لم تجر المعاملة فتجرى المجازاة المعبنة في المواد المذكورة

(٢٦٠) اذا لم تعط الاوراق اللازم ارازها للمقابلة والمطابقة باية ادارة وجدت فيلبي النشاط للحصول عليها حتي لو احوج ذلك الى حبس المامور الكائنة الاوراق المذكورة لديه وورقة الطلب مع السند الماخوذ بها بخلصان المامور المذكور من المسؤولية تلقاء صاحبها

(٢٦١) متى لزم جلب سند رسمي ففي اية ادارة او بيد اي شخص وجد يجب عليه ان يسلمه متى اخذ صورة مصدقاً عليها رئيس محكمة المحل الكائن الشخص فيه ويجب في ورقة ضبط المحكمة ذكر كيفية التصديق غير ان السند المطلوب اذا كان مدرجاً في احد الدفاتر وغير محتمل الاتصال عنه فيسوغ جلب الدفتر مع صرف النظر عن اعطاء صورته

(٢٦٢) ان الاوراق والسندات غير الرسمية ايضاً اذا قبلها الطرفان وصدقوا عليها بسوغ ابرازها لاجل المطابقة . ولكن من لم يكونوا من المامورين وان اعترفوا بان لديهم اوراقاً وسندات مثل هذه اذا ابوا

تسليمها لايصوغ احبارهم في الحال بل يجب جلبهم لدى المحكمة في اول الامر وان تبين ان سبب ابائهم غير مقبول يجوز ان يومر باجراء معاملة المحس اخذاً للسند

(٣٦٣) اذا الشهود افادوا شيئاً ما بخصوص الاوراق والسندات المتعلقة بالدعوى، فعليهم ان يضلوا الاوراق المذكورة وان لم يستطيعوا امضاءها فتذكر الكيفية في ورقة الضبط

(٣٦٤) اذا ادعى احد الخصمين عند تحقيق باحدى الدعاوى ومحاكمتها ان السند المبرز هو مزور يسأل خصمه هل من نيت ان يستعمل السند المذكور (اي يخرج به)

(٣٦٥) اذا اجيب على السؤال المذكور اثباتاً ان السند للمعرض تزويره لا يستعمل او اذا مضى ثمانية ايام ولم يوجد جواب قط فتدوم التحقيقات والمحاكمات بدون ان ينظر الى السند المذكور نظراً للاعتبار .
واما اذا اُبين انه يعمل به فان المحكمة التي رأت اساس الدعوى ترى دعوى تزوير السند روية دعوى حادثة

(٣٦٦) اذا ادعى مدعي تزوير السند ان مزوره او معاونه لثامه الشخص الذي ارزه . او اذا تبين من نتيجة المحاكمة ان المزور او معاونه في قيد الحياة وكان حق اقامة الدعوى لم يفت بهرور الزمان فتجرى روية المصلحة وفقاً للاصول التجارية في حق دعوى الجناية واما ان كان اساس الدعوى مبنيّاً على الحقوق الشخصية فتوجهل محاكمتها الى ان يصدر الحكم بخصوص مادة التزوير بطلان . كان اساس الدعوى ناشئاً عن الجناية والجناية او القناعة فالمحكمة التي تراها يلزمها بعد سماع قول المدعي المصوري ان تصدر قراراً باديء يده فيما اذا كان يجب تاجيل اصل الدعوى او لا

(٣٦٧) تطلب كتابة المظنون به او التهم ويصوغ ايضاً ان يستكتب اهما بحضور المحكمة بطلاناً او سطرين وعلى تقديره ان يستكتب

وسكت فندرج الكيفية في ورقة للضبط

(٢٦٨) ان الدعوى وان كانت متولدة من الحقوق الشخصية
للمحكمة المأمورة بفصلها ورويتها اذا تبينت في خلال روية الدعوى بعض
لائحة تدل على ان بين الاوراق ورقة مزورة او تدل على الشخص المزور
فالمدعي العمومي او رئيس المحكمة يدفع الاوراق المذكورة الى معاون المدعي
العمومي الكائن بمكتبه مستعلق المحل الذي يظن وقوع التزوير فيه او
المحل الذي يسوغ توقيف المظنون فيه وله ان يعطي بذكره احضار
الجناب المظنون به عند الحاجة

(٣٦٩) اذا تبين ان السندات الرسمية كلها او بعض فقراتها مزورة
للمحكمة التي ترى دعوى التزوير تعيد الفقرات المذكورة الى حالتها الاصلية
ولا بطريقة المحو والاثبات واما باضافة علاوة وتبين الكيفية تفصيلاً في
ورقة الضبط

واما الاوراق التي اتخذت اساساً للطابقة فتجب اعادتها الى حيث
اخذت في برهة خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ الحكم وان لم تعد
ليؤخذ من كاتب المحكمة ليرتان جزاء مقدماً

(٣٧٠) ان ما يلزم من التحقيقات بخصوص التزوير على المعاملات
تصرح بها في المواد السابقة يجب اجراؤها توفيقاً للاصول المرعية في حق
بماجر الجرائم على ان روساء محكمة الاستئناف والمدعين العموميين ومعاونيهم
واعضاء مجلس الشيوخ والمستنطفين مازون لم في الدخول الى مساكن
الاشخاص المظنون فيهم ائتم يزورن مسكوكات الدولة وطوابعها الرسمية
وقراطيعها النقدية وحالات الملبس او الذين يدخلون مثل هذه المصوغات
الى مالكة الدولة او يصيرون واسطة لتداولها حتى لو كانت محال اولئك
المظنون فيهم خارجة عن دائرة حكومة المأمورين ووظائفهم يوهن لم في
مخولها وتنتهيها كما مر انفاً

الفصل الثاني

في بيان المحكم الغيابي في الجنايات

(٢٧١) بعد المحكم في الدائرة الاتهامية بانهام شخص ما اذا لم يمكن امساكه اولم يحضر الى المحكمة في برهة عشرة ايام اعتباراً من تاريخ تبليغ المحكم الى محل اقامته او فر بعد ان حضرا وامسك فيعطى للمتهم من قبل رئيس المحكمة وفي غياب الرئيس من قبل اقدم الاعضاء مهلة عشرة ايام جديدة ويصرح في ورقة القرار المتضمنة لهذه المهلة بأنه اذا لم يحضر المتهم في المدة المعينة يجرى من الحقوق المدنية باعتبار انه غير مطيع للقانون وفي خلال محاكمته الغيابية تجزى امواله ولا يسوغ حيثئذ ان يكون له حق الادعاء في دعوى ما يدعى عليه . ويلزم كل احد ان يخبر بمحل وجوده ثم يذكر في ورقة القرار نوع الجناية المتهم بها مع الامر بالامساك

(٢٧٢) بعد ان يلصق صورة من ورقة القرار على كل من ابواب محل اقامة المتهم ودار الحكومة والمحكمة تعلن الكيفية بواسطة المنادي ويرسل المدعي العمومي او معاونة نسخة الى اي من اقتضت الحال من المأمورين المحليين لاجل حجز املاك المتهم

(٢٧٣) بعد انقضاء مهلة العشرة الايام المعينة بشرع في محاكمة المتهم غيابياً

(٢٧٤) لا يقبل من قبل المتهم وكيل مدافعة في محاكمته الغيابية وان لم يكن المتهم في الممالك العثمانية او كان حضوره الى المحكمة متعذراً فيجوز لاقربائه واحبائه ابضاج معذرتهم وإثبات كونها شرعية

(٢٧٥) اذا قبل اثبات المعذرة في المحكمة فتؤجل محاكمة المتهم وفضية حجز امواله لمدة مناسبة باعتبار بعد المسافة والمعذرة الموضحة

(٢٧٦) اذا لم توجد المذرة او لم تقبل نقرا مضبطة الاتهام وصورة ورقة القرار المبلغة الى الغائب واوراق الضبط المتضمنة انه جرى اعلان ذلك وتعليقه ونشره في المواقف اللازمة ثم يسمع قول المدعي العمومي او معاونه في هذا الصدد وبمحكم بوجوب محاكمة المتهم غيابياً . وان كانت التحقيقات التجارية غير موافقة فتعقد في حكم المنفوض وتامر المحكمة بتجديدها ابتداء من المعاملة الاولى المطابقة للقانون

وان كانت التحقيقات الواقعة موافقة للقاعدة فالمحكمة تصدر الحكم المنقضي في الفعل الموجب الاتهام وان كان ثمة دعوى حقوق شخصية فترى ايضاً

(٢٧٧) اذا حكم على المتهم الغائب فاعتباراً من تاريخ اجراء الحكم الصادر تعد امواله كاموال الغائب وتدار في الصورة المذكورة وبعد انقضاء المدة المعينة لاجل نقض الحكم الغيابي ودخوله في حال الحكم الممنوع التغير تسلم اموال الغائب ومحاسبها الى من يستحقها

(٢٧٨) تنشر خلاصة الحكم الصادر على المتهم وتعلن في برهة ثابتة ايام اعتباراً من تاريخ صدور الاعلام وذلك النشر يكون بمعرفة محكمة الدولة الاولى او المدعي العمومي الكائن لدى محكمة التمييز او معاونه في جريدة الولاية التي يكون فيها المحل المقيم به اخيراً المحكوم عليه وبعلم ورقة مخصوصة ايضاً على كل من ابواب محل السكنى الاخير للمحكوم عليه الغائب والمحكمة ودار حكومة القضاء الواقعة داخله الجناية ويعطى منها نسخة ايضاً لادارة الاملاك الكائنة حيث املاك المحكوم عليه المذكور

(٢٧٩) الادعاء بتبشير الحكم الغيابي يختص بالمدعي العمومي الاول وما كان من الحكم متعلقاً بالحقوق الشخصية بالمدعي الشخصي

(٣٨٠) ان غيبة احد المتهمين لا يوسع ان تكون سبباً منعتاً

باجل محاكمة باقي الحضور من المتهمين المشاركون

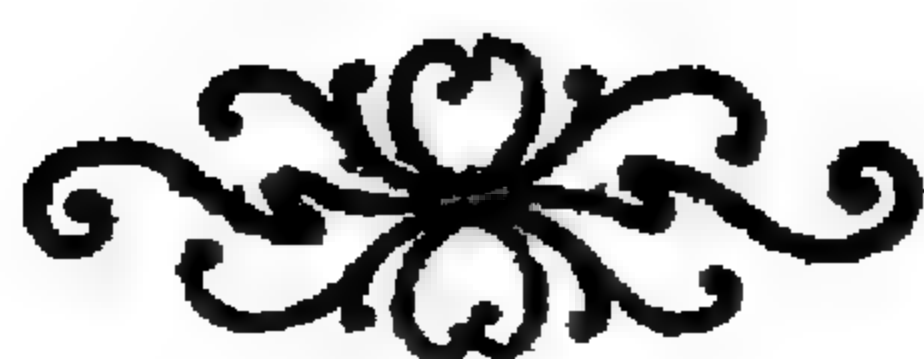
ان الاشياء المخلقة الى المحكمة لاجل اثبات المدعى المتعلقة الى قلم المحكمة
تسلم بعد المحكمة الى اصحابها او الى مستحقها بلا شرط او بشرط ان تعاد
الى المحكمة متى طلبت . ومثل هذه الاشياء يجب فيها قبل تسليمها الى
اصحابها ان يصبطها ويحررها نوعاً وجنساً كاتب المحكمة وان اغفل ذلك
ازمة اداة اربعة ذهبات جزية نقدياً

(٣٨١) ما دامت اموال المتهم الغائب تحت حجر الحكومة وادارتها
تعان زوجته واولاده ووالداه من وارداتها ان كانوا محتاجين الى الاعانة
وذلك بالصورة التي تستنسبها الحكومة الاحرائية

(٣٨٢) اذا سلم المتهم الغائب نفسه الى الحكومة او قض عليه
قل سقوط الجراء المضر وبمرور الزمان فينقض الحكم العياني والمعاملات
المجراة منذ ابتداء الامر الصادر بالقضاء القبض عليه وفقاً للمادة (٣٨٧) وما
بعد ذلك وتري دعواه بموجب القاعدة الاعادية

(٣٨٣) وايضاً ففي الحالتين الموردتين في المادة السابقة اذا لم يكن
سماع بعض الشهود لدى المحكمة فيقرأ بحضورها ما تضمنت اوراق الدعوى
سواء كان من شهادتهم الخطية مع اجوبة المتهمين المشتركين الخطية او من
نقبة الاوراق التي بحسبها الرئيس مداراً لاظهار حقيقة الحال

(٣٨٤) اذا حضر المتهم الغائب من تلقاء نفسه او امسك لا يسوغ
اعفائه من تضمين المصاريف الحاصلة من جراء غيابه ولو فار في محاكمته
الوجاهية بالحكم في الدعوى



الفصل الثالث

في جرائم ماموري المحاكم الواقعة حال عدم اجرائهم
المامورية او في اثناء المامورية

القسم الاول

في كيفية تحقيق ومحاكمة جبايات وجنحات ماموري المحاكم
الواقعة حال عدم اجرائهم المامورية

(٢٨٥) اذا كان احد اعضاء المحاكم النظامية وروءسائها او احد
المدعين العموميين او المستنظفين مظلوماً فيه بانه مرتكب فعلاً ما من قبيل
النجحة فيجب بمعرفة المدعي العمومي لدى المحكمة التي هي فوق المحكمة المنسوب
اليها المظنون به وبعد محاكمته في المحكمة المذكورة تحكم هي بالدعوى
(٢٨٦) اذا كان احد ماموري المحاكم المذكورة في المادة السابقة
مظلوماً به بانه واعل ما هو من قبيل الجباية فالرئيس الاول للمحكمة التي
فوق تلك المحاكم يعين مستنظفاً مخصوصاً من قبله ومدعيها العمومي يعين
من قبله احد ماموري ضابطة العدلية

القسم الثاني

في كيفية تحقيق ومحاكمة الظلم والتعدي وسائر الجبايات والنجحات
الواقعة من ماموري المحاكم في خلال اجراء المامورية
(٢٨٧) اذا ادعى ان احد اعضاء محكمة التمييز فعل جباية مستلزم

جزاء سوء استعمال مأموريته او جزاء اشد فرئيس هذه المحكمة الاول مباشر وظائف المتنطق والمدعي العمومي الاول لدى المحكمة المذكورة مباشر خدمة المدعي العمومي او كلاهما بعينان مأمورًا لمباشرة ذلك . ولكن اذا كان اثر الجناية باقياً للعبان والمنسطة طبقية رخدمة المدعي العمومي لم تفررا بعد على عهدة احد فيسوغ تحقيق الكيفية على يد اي كان من مأموريه العدلية وتجرى الحركة في سائر المعاملات وفقاً لاحكام هذا القانون العمومية

(٣٨٨) اذا نسب الى مجموع هيئة احدى محاكم التجارة او المحاكم الصلحية جناية تستلزم جزاء سوء استعمال المأمورية او جزاء اشد منه او كان مجموع هيئة احدى المحاكم النظامية الابتدائية والاستئنافية او احد رؤسائها او اعضائها مظلوماً و او كان عدة منهم مظانين او كان المدعي العمومي او احد معاونيه مظلوماً و والمظنونية في جانب الكل تكون فعل الجناية حال مباشرة المأمورية فيعاملون على الموال الآتي . (٣٨٩) تبلغ كيفة الجناية الى ناظر العدلية فيصدر امراً الى المدعي العمومي الاول الكائن لدى محكمة التمييز او الى مدعي محكمة الاستئناف العمومي في الولاية لاجل اجراء محاكمة المدعي عليه بحسب ايجابها ان المخبر المذور اذا اخبر عن الجناية وهو في حال استعمال صلاحية الشكوى من المحاكم او في اثناء روية اصل الدعوى في محكمة التمييز فيسوغ حينئذ لناظر العدلية ان يقبل اخباره

(٣٩٠) اذا كان المدعي العمومي الاول لدى محكمة التمييز او المدعي العمومي لدى محكمة الاستئناف في الولاية لا يستطيع ان ياخذ معلومات كافية من الاوراق المعطاة له من جانب نظارة العدلية او من المتداعيين فان كان المشكوب دار السعادة يعين لاجراء التحقيقات اللازمة وسامع الشهود احد مستنظفي محاكمها وان كان في احدى الولايات فيعين

مستنطق احدى المحاكم غير التي ينسب اليها المشكو وذلك يكون بناء على استدعاء المدعي العمومي الاول الكائن في محكمة التمييز او المدعي العمومي الكائن لدى محكمة الولاية الاستئنافية

(٢٩١) يلزم المستنطق المعين توفيقاً لاحكام المادة السابقة ان يبحث باوراق الضبط المتضمنة تحقيقاته المجرأة وسائر الاوراق مطروقة محتوماً عليها الى رئيس المحكمة الاستئنافية المنسوب اليها الشخص المشكوان كان من قضاة المحكمة الابتدائية . وان كان من محكام المحكمة الاستئنافية فيرسل المستنطق الاوراق المذكورة الى رئيس دائرة الجراء من محكمة التمييز وبناء على المعلومات التي يحصلها هؤلاء من التحقيقات او من الاوراق الاولى يوقفون المظنون به كضيف ان اقتضت الحال وبعين في ورقة التوقيف اية توقيفخانة يجب توقيفه فيها . ومن بعد ذلك يامر رئيس الدائرة المذكورة بتسليم الاوراق المتعلقة بالمعاملات المالية الى المدعي العمومي الاول ورئيس محكمة الاستئناف في الولاية يامر باعطائها الى المدعي العمومي فيها فيصير على المدعي العمومي الاول او المدعي العمومي ان يعرض في مدة خمسة ايام من تاريخ اخذه الاوراق ورقة الادعاء التي ينظمها من اجل الشكوى الموجهة على المظنون به مع اوراقه سوية الى دائرة الحقوق من محكمة التمييز بدار السعادة . وفي الولايات يعرضها على الهيئة الاتهامية المولفة من اعضاء محكمة الولاية الاستئنافية وفقاً للمادة المائتين

(٢٩٢) ان دائرة الحقوق او الهيئة الاتهامية بمحكمة الاستئناف اذا ردت الدعوى بعد مطالعة ورقة الادعاء وكان المظنون به موقوفاً تامر بتخليه سبيله واذا قبلت ورقة الادعاء فتصدر قراراً باتهام المظنون به او عدم اتهامه

(٢٩٣) اذا كانت كيفية الشكوى واقعة حديثاً ومتعلقة باصل الدعوى التجارية محاكمها في محكمة التمييز وكانت الدائرة التي ترى الدعوى

الاصالة دائرة الجراء فصدر قراراً بكون المظنون به منها او غيرهم والا
فيصدر القرار المذكور من دائرة الحقوق بحسب المادة قبلها
(٢٩٤) اذا كانت المحكمة التمييزية في حال رؤية دعوى الشكاية
من المحاكم او دعوى اخرى ورات ان من اللازم اقامة دعوى جنائية
على احد اعضاء المحاكم المذكورة في المادة (٣٨٥) فلها من تلقا نفسها
وان لم تقع شكوى حادثة ان تاتر باحالة الكمية الى المحكمة الايجابية توفيقاً
لاحكام المادة السابقة

(٢٩٥) اذا تبين حال رؤية دعوى ما في هيئة محكمة التمييز
العهودية لزوم اقامة دعوى على احد اعضاء المحاكم بموجب المادة المتقدمة
فتحال الى دائرة الحقوق

(٢٩٦) اية دائرة من محكمة التمييز التي تعطي القرار بانتهام المظنون
به لو تبرئ في الدعاوى القائمة على المحاكم فلترئيس تلك الدائرة ان
يجري وظائف المستنطق ايضاً

(٢٩٧) يسوغ لرئيس الدائرة المار ذكرها ان يحول الى مستنطق
اخر سماع الشهود واستنطاق المظنون به

(٢٩٨) يجب في ورقة التوقيف التي يصدرها الرئيس تعيين محل
التوقيف الذي يوقف به المظنون به محبوساً

(٢٩٩) ان الدائرة التي تحولها محكمة التمييز من دوائرها الى الهيئة
الانعامية والهيئة الانعامية التي تولف في الولايات من اعضاء محكمة الاستئناف
على ما في المادة (٣٠٠) تصدر قراراً بكون المظنون به منها او غير منهم
على ان اصدار مثل هذا القرار يجب ان يكون علنياً وان يكون عدد الاعضاء
وتراً اي فرداً وان كانت اكثرية الراء على ان المظنون به غير منهم فترد
الشكاية الواقعة بموجب ورقة قرار و يطلق المدعي العهومي الاول سبيل
المظنون به ان كان بدار المعادة وان كان في خارجها فيطلق المدعي

العمومي وهي محكمة الولاية الاستثنائية

(٤٠٠) اذا وقعت اكثرية الاراء على ان المظنون به منهم فيجب ان تنظم مضبطة اتهام في ذلك وان تضمن الامر الصريح بالقبض على المتهمين والثاني في توقيفهم المحكمة المجتعة لها كتم

(٤٠١) لا يسوغ الاعتراض على كيفية هذه المعاملات المجراة في محكمة التمييز وهي بعينها تجري على الدركاء في تهمة المتهم وان لم يكونوا من صنف المحكام

(٤٠٢) يجب ايضا رعاية الاحكام الاخرى من هذه القوانين التي لا تقاير الاحكام للموردة في هذا الفصل

(٤٠٣) اذا ورد المحكم الصادر في حق احد المحكام الى دائرة الجواز من محكمة التمييز قصد التمييز وكان احد اعضاء هذه الدائرة المصدرة مضبطة الاتهام حاضرا فيها لا يسوغ له ابداء الراي . ولما لو عرضت القضية عنها مرة ثانية لاجل التمييز فيكون في الهيئة العمومية المنعقدة صلاحية لجميع الاعضاء ان يبدوا الراي

ومني وجد احد اعضاء محكمة التمييز او احد مدعيها العموميين او مستنظفيها في حال تمنتزم لاجازة الناديية والارهابية اثناء المحاكمة او خارجا عنها فيجوز محاكمته في الديوان العالي بناء على تقرير نظارة المدلية

الفصل الرابع

في الاحوال المحطة بالاعتزام الواجب لماموري الحاكم والمحكومة

(٤٠٤) اذا حدث في خلال التوقيف الجارية لدى احد من المحكام

او في محل آخر على مرأى الجمهور ان شهود من احد الحاضرين علامة
استحسان او استقباح او وضواء بآية صورة كانت فالناطلون ذلك يطردون
بامر الرئيس او المستنطق . وان كان من يخالف الامر او من يعود بعد
الطرد فيمسك بامر الرئيس او المستنطق ويساق الى محل التوقيف وتذكر
الكيفية في ورقة الضبط وعندما يطلع على صورتها مدير التوقيفخانه يوقفة
اربعا وعشرين ساعة

(٤٠٥) اذا نشأ عن الضوضاء حركة تستلزم المجازاة التأديبية او
التكديرية كالتضارب والشنام فتجرى تحقيقاتها وعند ثبوت الجرم لدى هيئة
المحكمة المحاضرة تحكم بالمجازاة حالاً فان كانت المجازاة تكديرية يمتنع
استئناف حكمها من اية محكمة كان صدوره وان كانت تأديبية فاستئناف
حكمها يجري تبعاً لقاعدته

(٤٠٦) اذا وقعت جنابة لدى محكمة ليس لها ان تحكم في الجنايات
يوقف المتجاسرون بامر تلك المحكمة وترسل ورقة ضبط في ذلك مع سائر
الاوراق الى المحكمة المنوط بها رؤية الجنابة الواقعة

(٤٠٧) ان المضاربة الواقعة بدائرة محكمة التمييز او لدى المحاكم
الابتدائية او محكمة الاستئناف اذا صارت الى جنابة او وقع ثمة جنابة من
الجنايات المشهودة فيسارع في اجراء محاكمتها ثم تسمع اقوال الشهود والجاني
علانية وبعد التحقيق وسماع قول المدعي العمومي او معاونه في العلانية ايضا
واثبات الجنايات بحكم بالمجازاة

(٤٠٨) اذا كان المحاكم الحاضرون محاكمة الوقوعات المذكورة في
المادة السابقة خمسة او ستة فيحكم بموجب اربعة اراء وان كانوا ثمانية او اكثر
فيحكم بثلاثة ارباع الراء

(٤٠٩) الولاة والمتصرفون والقائمون والمدبرون ومأمورو
ضابطة الملكية والعدلية يؤذن لهم في اثناء اجراء المأمورية العلنية ان

بمباشرة الوظائف المذكورة في المادة (٢٠٤) من هذا القانون ثم يلزمهم القاء القبض على المظنون به وتنظيم ورقة ضبط متضمنة الكيفية وعند الاقتضاء إرساله الى الحاكم المنوط بها ذلك؛

الفصل الخامس

في اثبات هوية (اي حقيقة ذات) من يفرو ويمسك
من المحكوم عليهم

- (٤١٠) اذا قبض على الفار المحكوم عليه فالتدقيق في هويته اي في كونه هو هو يعود الى الحاكم التي حكمت عليه اولاً وكذا المجازاة الاضافية المترتبة عليه قانوناً من اجل فراره من الحكم بها يصدر من الحاكم المذكورة
- (٤١١) هذه الاحكام تصدر بعد سماع الشهود المجتنبين بطلب المدعي العمومي او المحكوم عليه وهذه المحاكمة ايضاً تكون علنية بحضور الشخص المقوض عليه وان وقع عكس ذلك فالحكم الصادر بحسب كانه لم يكن
- (٤١٢) للمدعي العمومي او المدعي عليه استدعاء تمييز مضبطة الحكم المتعلق بالهوية بشرط ان يكون الاستدعاء طبق الاصول وضمن المهلات المعينة في القانون

الفصل السادس

في المعاملة الواجب اجراؤها عند وقوع تلف او سرقة على
اوراق ذات احكام متعلقة باحدى المحاكمات
والاوراق الاخر المنفردة عنها

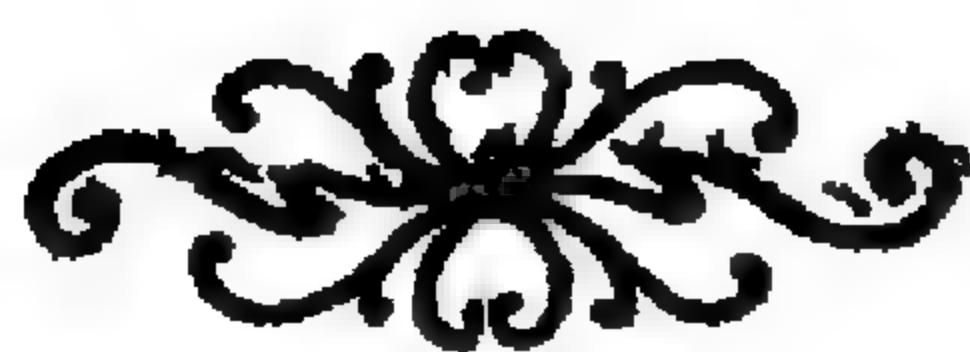
- (٤١٣) ان مسودات الاعلامات المتعلقة بمواد الجناية على المجنحة او

الاوراق المتعلقة بالتحقيقات والمحركات التي لم يحصل عنها نتيجة بعد اذا فقدت او تلفت بالخرق او العزل او باسباب غير عادية او لو سرقت ونعذر تجديدهم تنظيمها فتجري المعاملة على الوجه الآتي

(٤١٤) اذا وجدت مسودة الاعلام او نسخة المصدق عليها في يد اي شخص سواء كان من احد العالين او من المأمورين فهو بناء على الامر الصادر بهذا الصدد من قبل رئيس المحكمة يجبر على ان يسلمها الى قلم المحكمة مصدر الاعلام وان لم يسلمها يسوغ اخذها منه كرهاً . ومثل هذه الاوراق تحتفظ بمثابة المسودة . وامر الرئيس في هذا الباب يخلص حامل الاعلام من المسؤولية تجاه من يكون الاعلام منعلقاً بهم والمعاملون مثل هذه المسودات الثالثة والضائعة او المسروقة او المأملون نسخها المصدق عليها يكون لهم عند تسليمها اياها الى المحكمة حق في اخذ صورة منها مجاناً

(٤١٥) اذا لم توجد صورة اعلام المحكم الصادر في احدى الواد الجنائية او نسخة منه مصدقة ووجدت مسودة قرار المحكمة المتضمن كون المتهم ارتكب الفعل المتوجهة به التهمة عليه او لا فيموجب هذا القرار بشرع في محاكمته توفيقاً للقانون

(٤١٦) اذا كانت الاوراق المعبئة في المادة السابقة ضائعة وفقدت مسودة القرار ايضاً فيشرع بالتحقيقات والمحركات مبتدأة من القسم المفقود من الاوراق



الفصل الخامس

في تعيين مرجع الدعاوى ورفع الدعوى من محكمة الى اخرى

الفصل الاول

في تعيين مرجع الدعاوى

(٤١٧) ان الاستدعاءات المقدمة في شان تعيين مرجع الدعاوى
يجرى تحقيقتها والحكم بها مختصراً على الوجه الآتي

(٤١٨) اذا كانت محاكمة احدى الجبايات او المبحنات او القبايات
او احدى الجرائم المشتركة مع واحدة من هذه المذكورات محولة الى محاكم
و مستنطقين متعددين وليس بينهم جهة ارتباط فان محكمة التمييز تعين
مرجع الدعوى الواقعة بحسب ايجابها

(٤١٩) وايضاً اذا كانت تحقيقات ومحاكمة احدى الجبايات او
المبحنات او القبايات او جرم مشترك معها محالة من جهة ما الى محكمة
عسكرية او بحرية او الى مأمور ضابطة عدلية عسكرية او الى احدى سائر
المحاكم المخصوصة وكانت محالة من جهة اخرى الى محكمة قضاء اولياء
ابتدائية او الى محكمة استئناف او الى مستنطق فان محكمة التمييز تعين
مرجع الدعوى على حسب اقتضاها

(٤٢٠) متى رفعت ورقة الاستدعاء التي هي في حق تعيين مرجع
الدعوى الى محكمة التمييز فان دائرة الجراء بها بعد ان ترى اوراقها المتفرعة
تأمر بتبليغ كل الاوراق الى الطرفين او انها تحكم قطعياً في الشان المستدعى
بناءً على ان لا يسقط حق الاعتراض

(٤٢١) اذا امر باجراء التبليغات المذكورة بناء على الاستدعاء المتقدم من المظنون فيه والمتهم والمدعي الشخصي في تعيين المرجع فان محكمة التمييز تامر الذوات الذين يسمون خدمة المدعي العمومي في المحاكم المتعددة ان يرسلوا ما لديهم من الاوراق المتعلقة بهذه الدعوى ويردوا ملاحظاتهم في حق الاستدعاء المذكور مبنية على الدلائل

(٤٢٢) اذا امر باجراء التبليغات المذكورة بناء على استدعاء واحد المباشرين ووظيفة المدعي العمومي لدى المحاكم المتعددة المحالة اليها الدعوى فيؤمر المدعي العمومي الكائن لدى المحكمة الاخرى ان يرسل ما عنده من الاوراق والسندات المختصة بالدعوى ويوضح رايه وملاحظته مبنياً على الدلائل ايضاً

(٤٢٣) يجب في مذكرة محكمة التمييز المتضمنة الامر بتبليغ الاوراق الى الطرفين ان تبين خلاصة المعاملات المبني عليها الاختلاف . وبحسب بعد المسافة يعين مهلة مناسبة لارسال اوراق الدعوى وبيان الملاحظات الى قلم محكمة التمييز

وحينما تبلغ محكمة التمييز الى الطرفين مذكراتها الحاوية الامر بتبليغ الاوراق فكما ان عموم المرافعات المتعلقة بالدعوى تعطل كذلك في دعاوى الجنايات اذا كان المظنون به في معرض الاتهام يودخرو يعطل اتهامه . وان كان متهماً وعقيداً ان يبدأ بمحاكمته فتودخرو تعطل محاكمته بحيث لا يقع خلل في المعاملات التحقيقية . ثم ان للمظنون به والمتهم والمدعي الشخصي ان يوردوا اعتراضهم في صدد هذا الاختلاف الى محكمة التمييز توفيقاً لقاعدة يز المدرجة في هذا القانون

(٤٢٤) اذا لم تجد محكمة التمييز لزوماً لتبليغ الاوراق المذكورة في واد السابقة الى الطرفين وعينت المرجع بناء على الاستدعاء المتقدم فقط تبليغ المذكورة التي تصدرها في هذا الشأن الى المدعي العمومي او الى المستطلق

الذين سترفع الدعوى من عند ايها بمعرفة ووسائط المدعي العمومي الاول
لدى محكمة التمييز وناظر العدلية وتبلغ المذكرة ايضاً الى المظنون به والمنهم
والمدعي الشخصي ان وجد

(٤٢٥) يسوغ للمظنون به والمنهم والمدعي الشخصي بحسب اصول
التمييز المدرجة في هذا القانون ان يعترضوا في برهة ثلثة ايام على مذكرة
محكمة التمييز المذكورة في المادة السابقة

(٤٢٦) اذا وقع اعتراض بموجب المادة المتقدمة على مذكرة محكمة
التمييز تؤخر المحاكمة وتعطل على ما نين في المادة (٤٢٣)

(٤٢٧) ان المظنون به الغير الموقوف والمنهم والمدعي الشخصي الغير
المحبوسين اذا لم يكونوا معينين محل اقامة داخل دائرة احدى المحاكم الواقع
فيها الاختلاف ما بينهم سواء كان ذلك في خلال المدة المعينة في المادة
(٤٢٥) او قبلها فلا يكون لهم ان يستنيدوا من حق الاعتراض المبين
في المادة السابقة ولا من صلاحية الشكوى ايضاً من اجل عدم وقوع
التبليغات اليهم ولا يكون صاحب الاستدعاء مجبراً على اجراء التبليغات اليهم
(٤٢٨) ان محكمة التمييز مع حكمها بالمادة المختلف فيها تصدر قراراً
بحق المعاملات الممنهله ان تكون قد اجريت من قبل المحاكم والمستنطقين
الذين ترفع من لدنهم الدعوى

(٤٢٩) بعد ان تصدر محكمة التمييز المذكرة الحاوية امر تبليغ
الاوراق المبين في المادة (٤٢٢) وبعد ان يجرى حكمها اي حكم المذكرة
لا يسوغ الاعتراض على اعلام الحكم الصادر في المادة المختلف عليها
(٤٣٠) يجب تبليغ الاعلام الصادر من محكمة التمييز الى الطرفين
وفقاً لاحكام المادة (٤٢٤) سواء كانت صدوره بعد المذكرة الحاوية
امر تبليغ الاوراق على ما في المادة (٤٢٣) او بناء على الاعتراض المبين في
المادة (٤٢٥)

(٤٢١) اذا قدم المظنون به او المتهم والمدعي العمومي والشخصي الى احدى المحاكم الابتدائية او الى المستنطق مذكرة تفتيش الادعاء بعدم صلاحية كل منها فلا يعود يسوغ له مراجعة محكمة التمييز راساً في تعيين مرجع الدعوى بل له ان يستأنف حكم وقرار تلك المحكمة وذلك المستنطق لدى المحكمة الجديرة بان تستأنف اعلام المحكمة المتقدم ذكرها وذلك سواء قبل ادعائه او لم يقبل عند المحاكم المذكورة . على انه يبقى له الحق وقت الحاجة ان يراجع محكمة التمييز لاجل تمييز حكم المحكمة التي حكمت استئنافاً

(٤٢٢) اذا كانت الدعوى متعلقة بالحماية او المنفعة والقباحة او بجرائم مشتركة مع هذه المذكورات واميلت الى محكمتين ابتدائيتين او الى مستنطين ضمن دائرة محكمة استئناف واحدة فيكون تعيين مرجع الدعوى منوطاً بالمحكمة الاستئنافية المذكورة غير ان حكم هذه المحكمة الصادر في هذا الشأن يسوع تمييزه في محكمة التمييز عند الحاجة

(٤٢٣) اذا تبين ان المدعي الشخصي والمظنون به او المتهم غير محققين بادعاءاتهم في تعيين مرجع الدعوى بوخذ منهم جزالة نقدي لا اكثر من عشرين ليرة وبعطى نصيبه للطرف الاخر

الفصل الثاني

في نقل الدعاوى من محكمة الى اخرى

(٤٢٤) ان دعاوى الجنابة والنجاسة والقباحة يجوز نقلها بناء على طلب المدعي العمومي الاول لدى محكمة التمييز الى محكمة اخرى في درجة المحاكم والمستنطق العائدة اليهم الدعوى وذلك محافظة على الامنية العمومية

او بناء على اسباب نظامية مقبولة داعية للشبهة
وهذا النقل يسوغ ان يكون بناء على استدعاء الطرفين ايضا الا
ان الاستدعاء في هذا الصدد يجب ان يستند على اسباب نظامية مقبولة
موجبة للشبهة

(٤٣٥) اذا كان احد الطرفين يجري دعواه عن رضى لدى محكمة
او مستطى ومن بعد ذلك استدعى نقل الدعوى فلا بد في الاسباب القانونية
التي يوردها ان تكون قد ظهرت اخيراً اي بعد جريان الدعوى
(٤٣٦) للدعين العموميين ان يتقدموا الى محكمة التمييز راساً
في طلب نقل الدعوى الى محكمة اخرى بناء على اسباب قانونية ولكن ان
كان طلبهم نقل الدعوى محافظة على الامنية العمومية فيلزمهم تقديم اوراق
الدعوى مع اوائتهم باديء بدء الى ناظر العدلية لتحال الى محكمة التمييز اذا
اقتضت الحال

(٤٣٧) بعد مطاللة لائحة المدعي العمومي مع الاوراق المنفردة في
دائرة الجراء من محكمة التمييز وفقاً لاحكام المادة (٤٣٠) يعطي القرار
القطعي بالامر المستدعى بحيث لا يستطحق الاعتراض او يومر بتبليغ
الاوراق الى الطرفين

(٤٣٨) اذا كان استدعاء رفع الدعوى من قبل المظنون به او
المتهم او المدعي الشخصي ولم تستنسب محكمة التمييز على الفور قبول هذا
الاستدعاء او رده فتبعث بورقته وفقاً في مذكرة الى المدعي العمومي لدى المحكمة
الجارية فيها رؤية الدعوى او الى المستطى وقامرها في المذكرة ان يرسل
الاوراق المتعلقة بناتك الدعوى ويجري ملاحظاتها في حق نقلها بحيث تكون
ذات دلائل وان يبلغ الاستدعاء الى الطرف الاخر

(٤٣٩) اذا كان استدعاء نقل الدعوى من قبل المدعي العمومي ولم
تصدر محكمة التمييز بذلك قراراً قطعياً فلدى الحاجة تامر بتبليغ الاستدعاء

الى الطرفين او تتخذ تدبيراً اخر اعدادياً تستنبه

(٤٤٠) اذا كانت محكمة التمييز قد حكمت قطعياً بفشل الدعوى بناء على ما ذكر من الاستدعاء والاوراق في المواد السابقة فانها تبلغ هذا الحكم بواسطة المدعي العمومي الاول ونظارة العدلية الى المدعي العمومي الكائن لدى المحكمة التي سترفع الدعوى منها او الى مستنطقها والى نفس المدعي الشخصي والمظنون به والمحكوم عليه او الى اماكن سكناهم التي يكونون قد اتخبوها

(٤٤١) اذا وقع اعتراض على مثل الحكم المذكور وكان مطابقاً لاحكام المادة (٤٣٥) فيكون مقبولاً

(٤٤٢) اذا قبل مثل هذا الاعتراض فتؤخر المحاكمة وتعطل توقيتاً لاحكام المادة (٤٣٣)

(٤٤٣) يجري في حق نقل الدعوى ما يجري في حق تعيين مرجع الدعاوى من احكام المواد (٤١٧) و(٤٢٢) و(٤٢٣) و(٤٢٦) و(٤٢٧) و(٤٢٨) و(٤٢٩) و(٤٣٠) و(٤٣٣)

(٤٤٤) ان رد استدعاء نقل الدعوى من قبل محكمة التمييز لا يكون مانعاً من تقديم استدعاء اخر بناء على ما يظهر اخيراً من الاسباب

الباب السادس

في بيان بعض مواد تتعلق بالامنية العمومية

الفصل الاول

في تقييد وضبط الاوراق المتعلقة بالمحاكمات

(٤٤٥) يجب على كتبة محكمة الجناية والجنحة والقباحة ان يقيّدوا

في دفتر مخصوص ما لكل من الاشخاص المحكوم عليهم بالجزاء من الاسم والشهرة
والسن والصناعة ومحل الإقامة على ترتيب حروف الهجاء وان يكتبوا بمحصل
دعائهم واسباب الحكم عليهم تلقاء اسماهم وان حصل منهم افعال بذلك
فيؤخذ منهم عن كل مرة ليرتأ جزاء نقدياً

(٤٤٦) يلزم كتابة المحاكم ان يرسلوا الى نظارتي العدلية والضبطية
مرة في كل ثلاثة اشهر صورة كل من الدفاتر المذكورة في المادة السابقة وان لم
يرسلوها يؤخذ منهم اربعة ليرات جزاء نقدياً

(٤٤٧) كل من نظارتي العدلية والضبطية تتخذ دفترًا عموميًا لتقيد
الصورة المذكورة في المادة السابقة

الفصل الثاني

في محلات التوقيف والحبس

(٤٤٨) لا بد لكل محكمة جزائية من مكان توقيف فضلاً عن
اماكن الحبس المعينة للمجازاة

(٤٤٩) يجب في اماكن التوقيف المذكورة ان تكون منفصلة
انفصالاً تاماً عن اماكن الحبس المعينة للجزاء

(٤٥٠) على مأموري الحكومة ان يدققوا النظر ويصرفوا الاهتمام
في تأمين وتنظيف اماكن الحبس والتوقيف المذكورة وفي ان تكون بدرجة
ليس من شأنها الاخلال والافساد في صحة الابدان

(٤٥١) حراس الحبس والتوقيف تعينهم الحكومة

(٤٥٢) يلزم كل من فرقي حراس الحبس والتوقيف ان يتخذ

دفترًا ولا بد في كل من صفحات دفاتر محل التوقيف ان يضيها رئيس المحكمة
المسوبة اليها ودفاتر الحبس ان يضيها الوالي او المتصرف او القائمقام
(٤٥٣) المأمورون باجراء امر التوقيف او بالقاء القبض او بتنفيذ
ما حكم به في الاعلام يلزمهم قبل ان يسلموا الشخص الى محل التوقيف او الحبس
ان يقيدوا الامر الذي معهم بدفائره المخصوصة وينظم سند التسليم والتسلم
ايضاً بحضورهم فيمضونه هم وحراس محل التوقيف والحبس وهؤلاء يسلمون
اليهم صورة السند ممضاة بيد

(٤٥٤) ان حراس اما كن التوقيف والحبس ليس لهم ان يقبلوا
توقيف او حبس احداً ما لم يبرز لهم امر صادر من احدى المحاكم وفقاً
لاحكامه او مضبطة اتهام او اعلام حكم ويقيد كل ذلك بدفائره
المخصوصة . وان فعلوا استحقوا المجازاة الموضوعة بحق من يحبس على حبس
الاشخاص بلا حق

(٤٥٥) كما انه وجب في دفاتر اما كن التوقيف والسجون ذكر تاريخ
توقيف وحبس الموقفين والمحبوسين هكذا ايضاً عند تخليه سبيلهم يورخ يوم
اطلاقهم والامر والاعلامات والاحكام الصادرة بذلك تضبط وتقييد تقيداً
ثنائياً تحسن به المقابلة

(٤٥٦) على المستنطقين ان يتفقدوا الاشخاص الموقوفين لا اقل من
مرة واحدة في الشهر وكذا رؤساء المحاكم الجزائية فان عليهم مشاهدتهم لا
اقل من مرة واحدة في كل ثلاثة اشهر واما مأمور والحكومة فيعاينون اما كن
التوقيف والحبس كلما دعت الحاجة الى ذلك

(٤٥٧) على ناظر الضبطية بالاستئانة وعلى الولاة في الولايات ان
يجروا دقة النظر في ان تكون ما كولات الموقوفين والمحبوسين سالمة كافية
وعليهم ايضاً ان يراعوا امور ضبط اما كن التوقيف والسجون عموماً
ان لرؤساء المحاكم الجزائية والمستنطقين ان يامرؤ حراس اما كن

التوقيف والمحسوس المسوين الى محكمتهم باتخاذ كل التدابير اللازمة
للتحقيقات والمحاكمة

اذا رأى المستنطق ان الحال تقتضي منع احد الموقوفين من مخالطة غيره
فيكتب بذلك امراً مخصوصاً الى الحارس وهذا الامر يقيد في دفتر السجن
وامر المنع من الاختلاط وان امكن للمستنطق ان يكرره لا يسوغ له ان يتجاوز
فيه كل مرة اكثر من عشرة ايام. وعندما يمنع المستنطق احد الموقوفين من
الاختلاط يلزمه ان يخبر بذلك المدعي العمومي

(٤٥٨) اذا اجترأ احد الموقوفين او المحبوسين على حارس السجن او
على غيره من المأمورين او على احد الموقنين والمحبوسين الاخرين بمعاملات
تهديد او تخدير او اكراه فيحبس على حدته بموجب امر مخصوص يصدر بذلك
واذا بدامنه حدة او شديد معاملة اكراهية فيقيد بالحديد على ان ذلك لا يخل
بالمحاكمة الممكن اجراؤها بداعي حركته الواقعة

الفصل الثالث

في كيفية وقاية الحرية الشخصية من الحبس الغير الشرعي

(٤٥٩) كل من علم بحبس احد او توقيفه في غير الموضع التي
تتخذها الحكومة للحبس والتوقيف يلزمه ان يخبر بذلك المدعي العمومي او معاونه
او المستنطق او ادارة الضابطة او المدعي العمومي الاول

(٦٠) ان المأمورين المذكورين في المادة العابقة عندما يبلغهم مثل
هذا الخبر يلزمهم في الحال ان يتوجهوا الى محل ذلك الحبس ويطالبوا من
يكون محبوساً واذا تبين لهم سبب شرعي بوجوب حبسه فيرسلونه في الحال الى

الحكمة المتعلق فعله بها وان لم يجرى هذه المعاملات بدون كمساعدتهم
للذين يجسسون الناس بلا وجه حق و يوضعون تحت المراقبة . ويجب اتخاذ
جريدة ضبط لاجل هذه المعاملات

(٤٦١) للمأمورين المذكورين ايضاً ان يصدر واعد الحاجة او امر
على ما تبين صريحاً في المادة (٩٠) من هذا القانون وان وجد من يخالفهم فليهم
ان يستحضروا قوة ذات سلاح ويلزم اي من امروه ان يعاونهم
(٤٦٢) ان حراس اماكن التوقيف والحبس اذا لم يكونوا احد
مأموري الادارة المتولين نظارة امور ضبط محلات اماكن التوقيف والحبس
المسوبة اليهم من رؤية ومشاهدة احد الموقوفين والمحبوسين او لم يبرزوا
امراً بعدم اراة وامتنعوا عن اراءة دفاترهم او مانعوا في استنساخ
بعض مندرجاتها فينظر اليهم كالذين يجسسون الناس بلا حق ويعملون
تحت المراقبة

الفصل الرابع

في رد ما للمحكوم عليهم من الحقوق الممنوعة

(٤٦٣) ان المحكوم عليهم بالمجازاة الارهابية والناديبية متى اكملوا
مدة مجازاتهم او نالوا العفو عنها تعاد عليهم حقوقهم الممنوعة
(٤٦٤) المحكوم عليهم بالمجازاة الارهابية لهم ان يستدعوا رد حقوقهم
الممنوعة بعد مرور خمس سنوات من تاريخ تخليتهم سبيلهم واما المحكوم عليهم
بالحرمان من الحقوق المدنية فتعتبر مدة الخمس سنوات المذكورة بحقهم من
تاريخ اليوم الذي صار فيه الحكم الصادر عليهم الى حال لا تتغير . وان كان
قد حكم عليهم ايضاً بجزاء الحبس فتكون المدة المذكورة من انقضاء مدة
حبسهم واما المحكوم عليهم ان يكونوا تحت مراقبة الضبطية فقط فيحسب

ابتداء المدة المذكورة بحتم منذ اليوم الذي استقل فيه الحكم الصادر عليهم
الى حال لا تغبر . واما المحكوم عليهم بالمجازاة التأديبية فتكون مدة حبسهم
ثلاث سنوات

(٢٦٥) ان المحكوم عليهم بالمجازاة الارهاية لا يسوغ لهم ان يطلبوا
اعادة حقوقهم الممنوعة ما لم يقيموا خمس سنوات متوالية قضاء واحد وتكون
اقامتهم مدة الستين الاخرتين منها داخل قرية واحدة وجوارها
والذين قضى عليهم بالمجازاة التأديبية لا يسوغ لهم طلب اعادة طلب
الحقوق الممنوعة ما لم يكثروا في قضاء واحد مدة ثلاث سنوات متوالية بصرفون
الاخيرتين منها في قرية واحدة وجوارها

(٢٦٦) ان الذين يستدعون اعادة الحقوق الممنوعة يلزمهم في ورقة
الاستدعاء التي يقدمونها للمدعي العمومي الكائن في القضاء الذين يقطنون
فيه ان يذكر تاريخ الحكم عليهم والمحل الذي اقاموا به بعد اخلاء سبيلهم
وقد يبينون ما ربما يكون زائداً من الزمن بين خروجهم من الحبس
وتقديم الاستدعاء على المدة المعينة في المادة (٢٦٤)

(٢٦٧) اذا كان الذين يستدعون الحقوق الممنوعة قد حكم عليهم
بتأدية خروج الدعوى وبجزاء تقدي وتضحيات يلزمهم ان يثبتوا اداء ذلك
او اعفاءهم منه او اية مقابلة لذلك قضى عليهم قانوناً بالحبس مدة قد اكملوها
او ان المتضررين قد اسقطوا حقهم من دعوى حبسهم . وان كانوا اي المدعون
اعادة الحقوق الممنوعة ممن حكم بافلاسهم احياناً وجب عليهم ان يثبتوا
ايفاءهم الديون التي ظهرت قبلهم عند الافلاس اصلاً وفائدة ومصاريف
او انهم قد اعفوا من ذلك

(٢٦٨) بناء على هذا الاستدعاء يطلب المدعي العمومي شهادة
بواسطة الحكومة من دائرة بلدية المحل المقيم فيه المستدعي . ويجب في هذه
الشهادة اولاً بيان المدة التي صرفها المحكوم عليه في كل قرية وجوارها

ابتداء وانتهاء . ثانياً بيان حركته وسيرته في تلك المدة . ثالثاً بيان كيفية
تعبئه أثناء المدة المذكورة . وإن يذكر فيها ايضاً انها قد اديت لتكون مداراً
لاستعاف طلبه

وعدا ما مرّ فعلى المدعي العمومي ان يسال مجلس الشيوخ الكائن في
محل اقامة المستدعي عن رايه في هذا الشأن

(٤٦٩) وايضاً فان مدعي النضاء العمومي يستحصل صورة اعلام
الحكم الصادر على المستدعي وخلاصة من قيود دفاتر السجن الذي حبس فيه
بخصوص حركته وسيرته مدة حبسه ويثبت بهذه الاوراق الى المدعي العمومي
في اللواء مضيئاً اليها ملاحظاته في هذا الشأن

(٤٧٠) ان اوراق الاستدعاءات المقدمة بخصوص اعادة الحقوق
الممنوعة بسلمها المدعي العمومي الكائن لدى محكمة اللواء البدائية مع الاوراق
المتفرعة عنها الى قلم المحكمة لكي ترسل الى محكمة اللواء البدائية مع الساكن
فيه المحكوم عليه

(٤٧١) الاوراق المذكورة يجب ابلاغها الى الدائرة الاتهامية في
مدة شهرين اعتباراً من اليوم الذي سلمت فيه الى قلم محكمة اللواء البدائية
وعلى المدعي العمومي ان يبين مدعاه خطأً واضحاً في الدلائل . والمحكمة في
كل حال من احوال الدعوى ان تامر من عند نفسها او بناء على طلب
المدعي العمومي باجراء تحقيقات جديدة ولكن لا ينبغي ان تؤخر الدعوى
بسبب ذلك اكثر من سنة اشهر

(٤٧٢) ان المحكمة بعد ان تجمع قول المدعي العمومي تون قرار
رايها مبنياً على الدلائل

(٤٧٣) اذا لم يكن قرار راي المحكمة مساعداً على اجابة استدعاء
اعادة الحقوق فلا يسوغ بعد ذلك للمستدعي ان يكر الطلب عينه ما لم يمر
عليه ستان من تاريخ الاستدعاء الاول

(٤٧٤) اذا كان قرار راي المحكمة موجهاً لرفع استدعاء اعادة الحقوق فان ورقة القرار المذكور مع ما يتفرع عنها من الاوراق ترفع بمعرفة المدعي العمومي الى ناظر العدلية وهو يكون له ان يسال المحكمة التي حكمت اولاً على المستدعي عن رايها في ذلك

(٤٧٥) بعد اتمام المعاملات الموردة في المادة السابقة تعرض الكيفية لاعتاب المحضرة الشاهانية بناء على تقرير نظارة العدلية وتستحصل الارادة السنية

(٤٧٦) اذا قبل الاستدعاء على ما قد تبين في المواد السابقة يعطى الامر (اليورلدسي) باعادة الحقوق الممنوعة

(٤٧٧) ان الامر المذكور يرسل الى المحكمة التي بينت رايها في حق ذلك الاستدعاء على ما سبق البيان في المادة (٤٧٠) ويرسل مئة ايضاً صورة مصدقة الى المحكمة التي حكمت من قبل على المستدعي لكي تنفذها قبالة مسودة مضبطة حكمها

(٤٧٨) ان المحكم باعادة الحقوق الممنوعة يعيد على المحكوم عليه كل الحقوق الشخصية التي حرم منها في المستقبل بسبب المحكم عليه ان نوال اعادة الحقوق الممنوعة ينتضي المواد السابقة لا يتخلل باحكام المادة (٢١٢) من قانون التجارة

ان الذين يحكم عليهم تكراراً بالمجازاة الازهاية لا يمكنهم نوال اعادة الحقوق الممنوعة بعد ان يحكم عليهم ثاني مرة

الفصل الخامس

في سقوط المجازاة بمرور الزمان

(٤٧٩) ان المجازاة التي يحكم بها بداعي الجنايات تسقط بعد مرور عشرين سنة من تاريخ الحكم . ولكن المجرمين الذين سقط عنهم

الجزاء بمرور الزمان لا يسوغ لهم ان يسكنوا داخل اللهاة الفاطن في اولئك
الذين وقعت عليهم الجناية مالا او روحا او ابواهم او اولادهم بل ان
الحكومة تبين لامثال هؤلاء المجانين اما كن مكنى

« ٤٨٠ » ان المجازاة المحكوم بها بداعي الجناية تسقط بعد مرور خمس
سنوات اعتبارا من تاريخ الاعلام الصادر في الدرجة الاخيرة واذا كان
الحكم من المحاكم الابتدائية فمن تاريخ انتهاء مدة استئنافه

(٤٨١) اذا وقعت جناية تستلزم جزاء الاعدام او المجازاة الارباعية
موبدا او موقتا ومضى عشر سنوات من تاريخ وقوعها ولم تقم الدعوى
بجنتها ولم تجر عليها التحقيقات اثناء المدة المذكورة ففي انتضاء تلك المدة
تسقط دعوى الحقوق العمومية والشخصية بحق تلك الجناية . واذا كانت
الدعوى قد اقيمت في خلال المدة المذكورة واخرجت التحقيقات ولكن
لم يصدر اعلام بجنتها ومضى عشر سنوات على المعاملات الاخيرة من تلك
الدعوى فتسقط عد ذلك ايضا دعوى الحقوق العمومية والشخصية

(٤٨٢) ان دعوى الحقوق العمومية والشخصية لاجل الانهال
المستلزمة المجازاة التأديبية على مثل ما مر من الحالتين في المادة السابقة
تسقط بعد مضي ثلث سنوات اعتبارا من البداءات المذكورة في المادة
السابقة

(٤٨٣) ان المجازاة المحكوم بها في دعوى القباحة تسقط بعدم مرور
ستين اعتبارا من البداءات المينة في المادة (٤٨٠)

« ٤٨٤ » ان دعوى القباحة اذا مضي عليها سنة واحدة من تاريخ
وقوعها ولم يصدر فيها اعلام حكم فبعد المدة المذكورة تسقط الحقوق
العمومية والشخصية ولو كانت الدعوى اقيمت واجريت التحقيقات والتي
الحجز على الاموال والاشياء في خلال السنة المذكورة . وايضا فاذا صدر
حكم في احدي القباحات وكان قابلا للاستئناف ووقع استئنافه فعلا ومضى

سنة من تاريخ تبليغ استدعاء الاستئناف تسقط كذلك بحق دعوى الحقوق العمومية والشخصية

(٤٨٥) ان الاشخاص الذين صدر بحقهم احكام غيابية اذا اثبتوا وجودهم بعد ان يكون سقط الجزاء المحكوم به عليهم بمرور الزمان يقتضي احكام هذا القانون فلا تقبلهم المحاكم

«٤٨٦» ان الاحكام الصادرة في ما يعود الى الحقوق الشخصية بداعي الجباية والحقبة والقباحة تسقط بعد مرور خمس عشرة سنة اعتباراً من التاريخ الذي صارت فيه الاحكام المذكورة الى حالة لا تتغير
«٤٨٧» ان احكام هذا الفصل لا تجعل خلافاً باحكام النظمات المخصوصة التي تعين شروط الدعاوى المتعلقة ببعض الجنح والقبائح بمرور الزمان

انتهى

ذيل الى المادة (٤٠٠)

ان رؤساء واعضاء محاكم القضاء البدائية يحاكمون عند الاقتضاء في محاكم اللواء البدائية ومحاكمة رؤساء واعضاء محاكم اللواء البدائية تكون في محاكم الولايات الاستئنافية ومحاكمة رؤساء واعضاء الولايات الاستئنافية تكون في محكمة التمييز

محاكمة نواب الشرع بداعي ما هو عائد الى النيابة الشرعية تجري باستنساب وإشعار مقام المشيخة وإما محاكمتهم في شان ما هو متعلق برئاسة المحكمة النظامية فتجري باستنساب وإشعار نظارة العدلية

في ٥ رجب سنة ١٢٩٦

قانون في كيفية اجراء الاعلامات المحفوقية الصادرة بالمحقوق الشخصية
الناشئة عن الجرائم وصع مؤقتاً بناء على ان يكاف مجلس المبعوثان عند
اجتماعهم اجراء قانونيتو (نشر في جريدة المحاكم المورخة في ٢٧ ربيع الاول
سنة ٢٩٧)

(١) ان الاعلامات الصادرة بالمحقوق الشخصية كاسترداد الاملاك
ونادية التضمينات سواء كانت من دائرة الجزاء التي جرت فيها محاكمة
المجرم او من محكمة اخرى محفوقية وكذا الاعلامات الصادرة بالجزاء النقدي
كلها تجري وفقاً للاحكام القانونية الموضوعة لاجل اجراء الاعلامات المحفوقية
مع استثناء المعاملات الاتي بيانها

(٢) اذا امتنع الشخص المحكوم عليه برد الاملاك او نادية التضمينات
عن قضاء دينه ولم يكن له اموال ظاهرة كافية لايفاء الدين فيبناء على طلب
دائو بحبس ملا احتياج الى تحقيق مقدراته على الدفع

(٣) اذا كان الدين عبارة عن وجوب نادية جزاء نقدي بحبس
المحكوم عليه بحسب طلب مامور الدائرة التابع لما المحكوم عليه

(٤) ان الشخص المحكوم عليه برد الاملاك او نادية التضمينات او
باعطاء الجزاء النقدي اذا حكم عليه ايضاً بالحبس او بجزاء اخر اشد منه
من اجل جرمه يجوز في مدة جزائه ان تحصل من امواله المحفوق الشخصية
والجزاء النقدي . وان لم يكن له مال فيحبس بعد انقضاء مدة الجزاء
ايضاً لاجل ايفاء المحفوق الشخصية او الجزاء النقدي وفقاً لاحكام قانون
الاجراء المذكور آنفاً

(انتهى)

خاتمة تشمل على فذلكة بعض تحريرات عمومية وقرارت صادرة
من نظارة العدلية الجبلية ومحكمة التمييز والمدعي العمومي
بدار السعادة

صدر قرار من محكمة تمييز الحقوق (في الاستانة العلية) بتاريخ ٥ صفر
سنة ٩٦ بنومرو ١٩٢ ملخصة ان دعوى مرور الزمان التي يعينها القانون
هي شاملة الامور الاميرية ايضاً اذ لا تصرح في القانون باستثنائها
وصدر قرار اخر من محكمة الجنايات بتاريخ ١١ جمادى الاخرة سنة ٩٦
في بيان الفرق الكائن بين القباحة والنجاسة وكيفية استئناف الاحكام الصادرة
ولو بحق القباحة

وصدرت تحريرات عليّة من نظارة العدلية الجبلية بتاريخ ٥ رجب سنة
٩٦ و ١٢ حزيران سنة ٩٥ ملخصة ان شروط الاستئناف تستوفي اما في المحكمة
الابتدائية التي اصدرت الاعلام المستأنف واما في محكمة الاستئناف راساً
وكذلك التمييز فاما ان تستوفي شرائط في محكمة الاستئناف التي اعطت
الاعلام المراد تمييزه واما في محكمة التمييز راساً على انه في الاستانة العلية
يرفع ذلك الى محكمة الاستئناف او التمييز راساً بدون احتياج الى مراجعة
محكمة البداءة المراد استئناف اعلامها او مراجعة محكمة الاستئناف المراد
تمييز اعلامها

وصدرت تحريرات عليّة من نظارة العدلية بتاريخ ٧ رجب سنة ٩٦
محصلا ان محاكمات الجنايات الواقعة في اللواء الذي هو مركز الولاية ينبغي ان
تكون في محكمة الولاية الاستئنافية واما التعقيقات فتكون في محكمة اللواء
صدرت تحريرات اخرى من النظارة الجبلية المشار اليها بتاريخ ١٦ رجب
سنة ٩٦ خلاصتها ان المجرمين الذين انقضت مدة حبسهم والذين لا يترتب

عليهم الحكم في المسؤولية لا ينبغي انقازهم في الحبس لورود قرار محكمة التمييز
بل يجب ان ينحلي سبيلهم بموجب كفاءة

وصدر قرار من محكمة تمييز الحقوق بتاريخ ٢٥ شعبان سنة ٩٦ مآلة ان
قرار القرينة المعطى من محكمة الاستئناف غير قابل التمييز

وصدر قرار اخر من المحكمة الموام اليها بتاريخ رمضان سنة ٩٦ و ١٢
اوغوستوس سنة ٩٥ يوم ١٢٧ مفاده ان اعادة المحاكمات غير جائزة في
اعلامات التمييز

وصدر اخر من محكمة تمييز الجزاء رقم ١٢ ذي القعدة سنة ٩٦ و ١٥
تشرين الاول سنة ٩٥ محصلة ان المجرمين الذين يفرون من الحبس قبل
ان تصدق محكمة التمييز على الحكم الصادر عليهم لا ينبغي ان يزداد جزاؤهم
مداعي فرارهم

وصدرت تخريرات عمومية من نظارة العدلية الجليلة بتاريخ ٢١ ذي
الحجة سنة ٩٦ و ٢٤ تشرين الثاني سنة ٩٥ خلاصتها . الغاء الهيئة الاتهامية
من الاولوية وحصرها ان تكون في محاكم الولايات الاستئنافية وان تكون
مشككة من الرئيس الثاني لمحكمة اللواء^١ بتدائية وعضوين من المحكمة
المذكورة

وصدرت تخريرات اخرى عمومية من النظارة المشار اليها بتاريخ ١٠ محرم
سنة ٩٧ و ١٢ كانون الاول سنة ٩٥ مآلها ان الافعال التي لم يترتب عليها
مجازات في قانون الجزاء المايوني لا تعد من الافعال المنوعة والافعال غير
المنوعة يوجد في قانون المحاكمات الجزائية نصريح بما يجب اجراؤه على فاعليها
وعليه فيجب عدد وقوعها نوفيق الحركة للقانون المذكور

وصدرت تخريرات عمومية اخرى من النظارة المشار اليها بتاريخ سلخ
محرم سنة ٩٧ موداها تصحيح المواد (١٠٨) و (١١١) و (١١٥) من قانون
المحاكمات الجزائية على ما ترى

اما المادة (١٠٨) فقد قالت في تصحيحها يستناد من عبارة هذه المادة انها شاملة كل نوع من المواد وفي فقرتها الاخيرة تخصيص كلمة (جناية) قالت. وان ساءق للمستنطق بناء على عبارة (كل نوع من المواد) يامر بتخيلة سبيل المجرم ايضاً لا يراد بذلك انه يكون حقاً قطعياً من حقوق المجرمين المظنون بهم بل ان اصدار الامر بتخيلة السبيل او عدم اصداره يكون محولاً لراي المستنطق بعد سماع قول المدعي العمومي وبعد ترويجه في درجة اهمية الجناية والدلائل والقرائن الممكن ان تكون مداراً اثبوت المجرم وعليه فالقانون لا يضطر المستنطق بل يجعل له الخيار ان ينظر في الاحوال واجراء اللازم ومع ذلك فاذا صدر قرار كما يحق لمعاون المدعي العمومي ان يعترض عليه ومع هذا كله فلا يجوز اصدار مثل هذه الاوامر الا حينما يكون الشغل باقياً في الاستنطاق ولا يشمل مطلقاً الاشخاص الذين تكون الهيئة الاتهامية قررت بحقهم تهمة الجناية

واما بخصوص المادة (١١١) فقالت ان من مفهوم هذه المادة يتضح ان المظنور به في اي حال من احوال التحقيقات والمحاكمات وفي جميع اوقاتها يحق له ان يطلب تخلية السبيل موقفاً وقد جاء ذلك بصورة مطلقة ولكن تبين بالمراجعة انه وقع غلط في ترجمتها من اللغة الفرنسية الى التركية والصحيح ان العبارة محصورة في دعاوى التباحة والمخعة فقط وليست بشاملة لدعاوى الجبايات

وقولها بخصوص المادة (١١٥) ان لفظي (متهم ومحكوم) الواردتين في هذه المادة قد كتبنا سهواً والصحيح ان لا عبرة بها التة

وصدر تحريرات عمومية ايضاً من النظارة المشار اليها شارح اربع الاخر سنة ٩٢٠ محصلها انه عند انفاذ الاعلامات الصادرة بالاحكام الجزائية اذا طلب المدعون لعمومهم المعاونة من مأموري الملكية والقوة العسكرية ائزمهم القيام بها

وصدرت تخريرات اخرى بتاريخ ٤ جمادى الاولى سنة ٩٧ ملخصها . انه
في دعاوى الجنايات والجنحة التي ترى استثنافاً في محاكم اللواء يجب ان يكون
عدد الاعضاء اربعة

وصدر قرار من محكمة الجنايات بتاريخ ٢١ مارت سنة ٩٦ فيه ايضاح
لفظة (المحكمة) الواردة في المادة (١٢) من قانون المحاكمات الجزائية هل
يراد بها نفس المحكمة او الهيئة الاتهامية . قال ولما المراد بها الهيئة الاتهامية
بحيث ان الاعتراضات التي تقع على قرارات المستنطق يجب ان تفصلها
الهيئة الاتهامية

وصدر قرار من محكمة تمييز الجزاء بتاريخ ١٠ محرم سنة ٩٨ و ١ كانون
الاول سنة ٩٦ مآله ان الاعلامات الصادرة غيابياً في المواد الجنائية هي غير
قابلة التمييز ومثلها ايضاً الاحكام الصادرة في التبرئة لا يجوز تمييزها بدون
وقوع اعتراض عليها

وصدر قرار من محكمة التمييز العمومية بتاريخ ٦ صفر سنة ٩٨ و ٢٣
كانون الاول ٩٦ مآله ان في دعاوى الجنحة يعتبر القرار الصادر بالاكثرية
المطلقة

وصدرت تخريرات عليية من النظارة المشار اليها الجلية بتاريخ ٦ شعبان
سنة ٩٨ و ٢ حزيران سنة ٩٧ مفادها ان الشاهد الذي يكون قد حلف
اليقين وادى الشهادة لدى المستنطق وضبطت شهادته واستجوب وفقاً
لاحكام المادة (٧٧) وبعد ذلك توفي او لاجل عذر شرعي واسباب اضطرارية
نعذر جلبه الى المحاكم الجزائية لسماع شهادته يجب ان يكتفى بشهادته المذكورة
ولا ينبغي ان يعد ما قرره من قبيل المعلومات فقط كشهادة القاصر بل
للمحكمة ان تعتبره كباقي الدلائل والقرائن والبيانات

وصدر تخريرات اخرى من النظارة المشار اليها بتاريخ ٢٠ شعبان
سنة ٩٨ و ٦ تموز سنة ٩٧ خلاصتها . انه عند غياب المدعي العمومي او معاونيه

لا ينبغي ان تكون الوكالة منحصرة في اعضاء دائرة الجزاء . وان انتخاب هذا الوكيل يكون بمعرفة الرئيس الاول

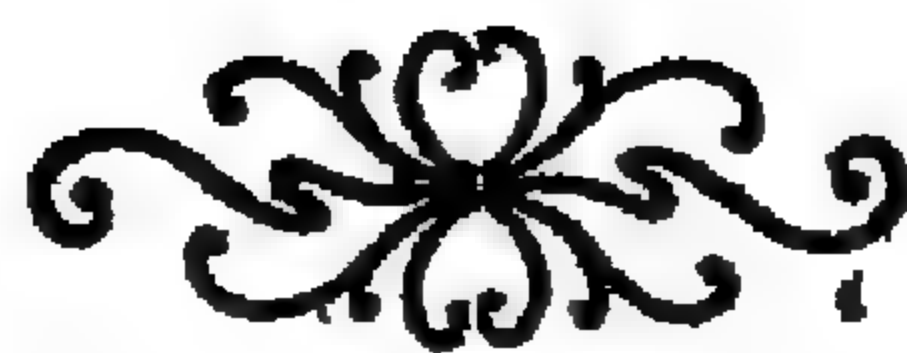
وصدر تخريرات اخرى عمومية ايضا رقم ١٠ رمضان سنة ٩٨ و ٢٤ تموز سنة ٩٧ مآلها . ان الاحكام التي تصدر بالاكثرية سواء كانت في المواد الحقوقية او الجزائية لا ينبغي ان يدرج في اعلاماتها راي الاقلية المخالفة بل على المخالفين ان يجهلوا سبب مخالفتهم في ورقة ضبط الاعلامات فقط

وصدر تخريرات ايضا بتاريخ ١٠ رمضان سنة ٩٨ و ٢٤ تموز سنة ٩٧ مآلها . انه في المحاكم المتعلقة بالاجانب لا يقبل احد الوطنيين وكلاء عن الترجمان

وصدر تخريرات اخرى من النظارة المشار اليها رقم ٤ شوال سنة ٩٨ و ١٧ اوغسطس سنة ٩٧ مآلها حيث ان دعاوى الحقوق العادية المتعلقة مع الاجانب التي من الالف غرش وصاعدا ترى في المحاكم التجارية فتطمينها على القوانين التجارية ما لا يوافق المصلحة وعليه فينبغي ان تطبق على مجلة الاحكام العدلية

وصدر تخريرات اخرى من نظارة العدلية الجبليلة بتاريخ اخر ربيع الثاني سنة ٢٠٠ مآلها . ان اعضاء محاكم التجارة الدائمين بما ملون كباقي اعضاء المحاكم النظامية عند ما يبدو منهم فعل من قبيل البجعة وفقا للمادة (٢٨٥) من قانون المحاكمات الجزائية

(انتهى)



فهرست الكتاب

| صفحة | |
|------|--|
| ٢ | المقدمة |
| ٣ | في حق ضابطة العدلية |
| ٤ | في الفائضين والمديرين ومأموري التفتيش |
| ٥ | فيما يتعلق بمجراس القرية والاحراش |
| ٦ | في المدعين العموميين |
| ٧ | في كيفية اجراء وظائف المدعين العموميين |
| ١٠ | في كيفية معاونة مأموري ضابطة العدلية للمدعين العموميين |
| ١١ | في تعيين المستنظتين |
| ١٢ | في الجرائم المشهودة |
| ١٣ | في احكام عمومية |
| ١٣ | في الشكايات |
| ١٤ | في استماع البينات (الشهود) |
| ١٧ | في الاشياء المتعلقة بالينات التعريرية ومدارثون المجرم |
| ١٧ | في بيان مذكرات الجلب والاحضار والتوقيف الموقت |
| | وغیر الموقت |
| ٢١ | في بيان تخليد السبل موقفاً والكدالة |
| ٢٤ | في اوراق الفرار التي يعطيها المستنطق بعد انجاز التحقيقات |

(في المحاكمات)

| | |
|---|----|
| في المحاكم التي ترى الدعاوى المتعلقة بالقباحة والمحنة | ٢٧ |
| في صورة رؤية الدعوى | ٢٨ |
| في اصول استئناف الاعلامات المتعلقة بالقباحة | ٢٢ |
| في المحاكم التي ترى الدعاوى المتعلقة بالمحنة | ٢٣ |
| في المحاكم لأمورة برؤية الجنايات | ٤٠ |
| في رؤساء المحاكم المكلفة برواية الجنايات | ٤٦ |
| في وظائف المدعين العامين الكائنين لدى المحاكم المكلفة برواية الجنايات | ٤٦ |
| في اصول محاكمات الجنايات | ٤٨ |
| في كيفية المحاكمة والحكم والتنفيذ | ٥١ |
| في الحكم والتنفيذ | ٥٨ |
| في اصول تمييز الاعلامات | |
| في الاحوال التي تستلزم نقض التحقيقات والاعلامات | ٦٣ |
| في الجنايات | ٦٣ |
| في المحنة والقباحة | ٦٥ |
| في استدعاءات تمييز الاعلامات | ٦٥ |
| في اعادة محاكمة دعاوى القباحة والمحنة | ٧٢ |
| في بيان دعاوى التزوير | ٧٤ |
| في بيان الحكم الغيابي في الجنايات | ٧٨ |
| في كيفية تحقيق ومحاكمة جنايات وجنحات مأموري المحاكم | ٨١ |
| الطافعة حال عدم اجرائهم المأمورية | ٨١ |
| في كيفية تحقيق ومحاكمة الظلم والتعدي وسائر الجنايات | ٨١ |

| | |
|--|----|
| والمنجات الواقعة من ماموري المحاكم في خلال اجراء المنع | |
| في الاحوال المخلة بالاحترام الواجب لماموري المحاكم | ٨٥ |
| في اثبات هوية (اي حفيظة ذات) من يفر ويمسك من المحكوم | ٨٧ |
| في المعاملة الواجب اجراؤها عند وقوع تلف او سرقة على | ٨٧ |
| اوراق ذات احكام متعلقة باحدى المحاكم والاوراق | |
| الاخر المتفرعة عنها | |

في تعيين مرجع الدعوى
 في نقل الدعوى من محكمة الى اخرى
 في تنفيذ وضبط الاوراق المتعلقة بالمحاكمات
 في محلات التوقيف والحبس
 في كينية وقاية الحرية الشخصية من الحبس الغير الشرعي
 في رد ما للمحكوم عليهم من الحقوق المنوعة
 في سقوط المجازاة بمرور الزمان
 ذيل للمادة ٤٠٠

قانون في كيفية اجراء الاعلامات القانونية الصادرة بالحقوق
 الشخصية الناشئة عن الجرائم

خاتمة تشتمل على فذلكة بعض تحريرات عمومية وقرارات
 صادرة من نظارة العدلية المجلية ومحكمة التمييز والمدعي
 الماموري بدار السعاسة

